جـامعة الجيلالي بونعامة بخميـس مليـانة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علوم اجتماعية

الموضوع:

أصول النظرية السياسية عند أبو الأعلى المودودي

مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص فلسفة سياسية

من إعداد الطالبتين:

–لعيساوي زهية

–خلالدة فاطمة الزهراء

إشراف:

د. بن خيرة بوعلام

السنة الجامعية: 2016/2015

دعاء

فاعلم أنه لا إله إلا الله

اللهم أرزق قارئنا فتوح العارفين و صحبة

الصالحين و شهادة المجاهدين وعلوم الأنبياء

و المرسلين و عمر نوح و بشرى يعقوب و حلم إبراهيم

و غنى سليمان و جمال يوسف و قوة موسى وصبر أيوب و بلاغة

هارون

و شفاعة محمد صلى الله عليه و سلم

يـــا رب العالمين.

شكـــر وتقديـــر

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ
وأن أعمل صالحا وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"
الآية 19 من سورة النمل

لحمد لله على كرمه والحمد وعزة جلاله الذي أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بشكرنا وتقديرنا إلى الأستاذ المشرف "الدكتور بن خيرة بوعلام " على صبره طوال مدة إشرافه علينا وعلى توجيهاته الصائبة وتشجيعاته المعنوية وحرصه على إتمام هذا العمل على أحسن وجه، فله منا وافر التقدير والإمتنان، وأن يجزيه الله عنا وعن طلبة العلم موفى الجزاء.

كما نشكر جميع الأساتذة الأفاضل الذين تابعنا معهم المشوار الدراسي منذ أول سنة بكلية العلوم الاجتماعية والانسانية تخصص فلسفة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ "واحك مراد"

وأخيرا نشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث ولو بكلمة طيبة.

اهداء

الحمد لله الذي هدانا بنور الإسلام وعلمنا ما لم نكن نعلم، والصلاة والسلام على خير الأنام محمد خاتم النبيين والمرسلين.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من حرق نفسه من أجل إنارة طريقي، إلى من دفعني دون أن يتقدم وعلمني دون أن يتعلم، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى أبي العزيز عبد القادر

إلى من غمرتني حبا وحنانا وسقتني دفئا ودعاءا بالخير، إلى من ترافقني دائما، إلى التي مهما كنت لن أوفيها حقها، إلى أجمل وأروع وردة في حياتي أمي الغالية "عائشة" حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى سندي وقوتي وملاذي، إلى من آثروني على أنفسهم، إلى أخي محمد.

إلى أخواتي:فاطمة،زهرة،حميدة،إلى كل أزواجهم معمر، رمزي، بلال، إلى كل أبنائهم أيمن، رفيق، فيروز، عبدالرؤوف، نهال، نور الإسلام، مريم، وائل، محمد عبد الرزاق. وإلى أبناء العم، وكل الأخوال والخالات.

إلى رفيقة الدرب وزميلتي في إنجاز هذا العمل المتواضع: خلالدة فاطمة الزهراء.

إلى من كانوا لي نعم الأصدقاء: أحلام، خديجة،لامية، خديجة، مزوري، خيرة، حكيمة،

إلى جميع الطلبة شعبة فلسفة

إلى كل من يعرف "زهية لعيساوي". من بعيد أو قريب.

أهدي عملي المتواضع

زهـــيـــة

اهداء

ها انا اقف وقفة اعتراف بجميل كل من ترك بصمة خاصة في مسار دراستي .

اهدي ثمرة جهدي هذا :

الى من بأيدي الالام و بعيون الاتعاب رعتني ،و بصدر المشتاق حملتني و اوقدت سنين عمرها شموعا لتنير طريقي ، الى ينبوع الرحمة و الحنان امي الغالية –خديجة-.

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب ، الى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة ،

الى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ، الى من علمني و لا يزال يعلمني ،

إلى القلب الكبير ابي الغالي –خليل- الى الشمعة التي انطفأت من حياتي ، إلى التي حملتني وهنا على وهن ، الى التي راها قلبي قبل عينيها ، الى من حضنتني أحشائها يديها

إلى روح أمي الطاهرة –حورية- تغمد الله روحها و اسكنها فسيح جنانه و جعل قبرها روضة من رياض الجنة .

الى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة إخوتي :محمد رفيق ، عبد اللطيف ،

ابراهيم الخليل ، عبد الستار ، بشرى ، و الكتكوت عبد الحميد .

الى من شاءت الأقدار ان يشاركني مشوار حياتي ، و يكون لي العون

و السند زوجي امين وعائلته الكريمة . إلى كل الأهل و الأقارب

، الى اجدادي ، الى اخوالي و خالاتي ، أعمامي و عماتي ، وأبنائهم خاصة ابنة عمي غانية .

الى الورود التي عبق عبيرها حياتي صديقاتي : هجيرة ، شهرزاد ، وهيبة ، ليلى ،

سهيلة ، حنان ، ملاك ، زهرة ، فاطمة ، هاجر.

الى رفيقتي في هذا العمل : صديقتي الغالية سامية جواني .

ان هذه السطور التي دونتها قليل من كثير احمله في قلبي ، راجية من الله عز وجل أن يوفق من ذكرت و من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي .

فاطمة الزهراء

ملخص

تدور هذه الدراسة حول أصول الفكر السياسي عند أبو الأعلى المودودي وهو أحد كبار فقهاء الإسلام في العصر الحديث فقد عاش المودودي على امتداد القرن الماضي (1903–2016) وعاصر أحداث إقليمية وكونية ، وكان طرفا في بعضها بوصفه داعية ديني وفاعل سياسي في الآن نفسه ، يقدم نفسه بوصفه حامل لواء التحرير و التجديد و الاجتهاد ويعمل على الاستنهاض الحضاري ، وقد فتح عينه على الاستعمار البريطاني للهند والصدام الإسلام ة الغرب والهيمنة الحضارية للمفاهيم الغربية وأدرك المودودي أن الأوضاع جارفة للعالم الإسلامي خاصة و الإنسان عامة ، حيث كانت النظرة أبو الأعلى المودودي نظرة شمولية للعمل الإسلامي ولا تقتصر اهتماماته على الجانب واحد فهو يؤمن إيمانا راسخا بأن الدعوة تحتاج إلى تنظيم حركي قوي ومؤسسات فعالة لدعم العمل الإصلاحي والتربوي ولا يكفي الجهد الفردي في هذا العصر الذي يختلف عن الصور السابقة وقد بذل جهدا كبيرا في ترسيخ هذه القناعات على أرض الواقع وكذلك حملت كتبه طابعا جديدا في الفكر الإسلامي

لقد انشغل بال الباحثين والمفكرين حول "أصول النظرية السياسية"في الفكر الإسلامي المعاصر، ويعتبر أبو الأعلى المودودي من أبرز الوجود الإسلامية التي عالجت مشكلة أصول النظرية السياسية في الفكر السياسي المعاصر، فهذه القضية كان لها تحديا رئيسيا في الخبرة الإسلامية عند المودودي الذي عايش ظروف اجتماعية وسياسية صعبة غيرت طبيعة الحكم في الدولة وذلك انطلاقا لما شهده المودودي في حياته من الظلم والجهل والسيطرة ، فتغير النظام الإسلامي بصفة عامة وفي الدولة الهندية بصفة خاصة والتي كانت بعيدة عن القيم الإسلامية وكان يتضح ذلك من خلال دراسته للفتنة الكبرى في التاريخ الإسلامي وبالضبط منذ أن رفعت المصاحف طلبا للاحتكاك إلى كتاب الله وما تفرع عنها من فرق هي في الواقع أحزاب سياسية وانتهت الخلافة الراشدة التي كانت في عهد الخلفاء الراشدين الذين كانوا يعملون وفق ما جاء في حكم الله فهذا لم يدوم طويلا حتى حلى محلها الحكم البشري وهذا أدى إلى إنفصال النظام السياسي عن المبادئ الإسلامية كما هو الحال في الديمقراطية الغربية وعلى هذا الأساس تبنى أبو الأعلى المودودي نظريته السياسية التي يمكن صياغته في الإشكالية التي تتمثل فيما يلي: إلى أي مدى يمكن أن تكون النظرية السياسية في العالم الإسلامي مشكلة فكرية وفلسفية في نظر المودودي؟ وهذه الإشكالية التي تتفرع إلى عدة أسئلة وهي على النحو التالي ما هو مفهوم الحاكمية وما علاقتها بالعقيدة؟ وفيماتتجلى وخصائصها؟ لمن الحاكمية في الإسلام ؟ و هل الخلافة منسب ديني ام منسب سياسي؟ ما هو موقف المودودي من الديمقراطية؟ و هل لقيت نظريته السياسية صدى ايجابي في العالم العربي والإسلامي؟

لاشك أن كل ما نلتمسه في هذا البحث المتواضع من أهداف منهجية هو : أن

المودودي يؤسس نظريته السياسية و فق مبدأ الحاكمية الإلهية ، وفي هذا البحث نحاول أن نبين أسس هذه النظرية ومدى ارتباطها بالعقيدة ، كما حاولنا أيضا تبيان عمق إشكالية النظرية السياسية في العالم العربي و الإسلامي ، والبحث في الأسس والمفاهيم

التي ينبني عليها الفكر الإسلامي ومن ثم الغوص في البنية النظرية وقراءتها في سياقاتها التاريخية ، هذا البحث يهدف إلى تجاوز الغموض والملابسات الذي وقع فيها المسلمون.

إن الأسباب التي دفعتنا إلى تناول هذا الموضوع هي كثيرة تتنوع إلى أسباب الذاتية وأخرى موضوعية، أما الأسباب الذاتية فتتمثل في ميلنا إلى الدراسات الإسلامية وخاصة الفلسفة السياسية في العالم الإسلامي ،، أما الأسباب الموضوعية فتظهر من خلال مطالعتنا لكتب المودودي بكثرة ، حيث وجدنا أنفسنا أمام شخصية إسلامية معاصرة متميزة ، كما أن قلة البحوث في هذا الصدد كان حافزا لتناول هذا الموضوع من أجل سد هذا النقص.و لقد اعتمدنا في دراستنا على منهجين أساسيين هما المنهج التحليلي الذي اعتمدنا فيه على تحليل المفاهيم الأساسية في النظرية السياسية ويتضح ذلك في البحث عن أصولها مثل الحاكمية، السلطة، الخلافة

الديمقراطية، وقد ألزمنا هذا البحث كذلك الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يظهر في وصف الموضوع من خلال الإلمام بالموضوع ومعرفة طبيعته إذن قد استعملنا في بحثنا هذا منهجا تحليليا وصفيا في دراسة الفكر السياسي للمودودي.

ولقد اعتمدنا في هذا البحث على الكثير من الدراسات أهمها :محمد عمارة، أبو الأعلى المودودي والصحوة الإسلامية. المستشار عبد الله العقيل، من أعلام الدعوة الإسلامية والحركة الإسلامية المعاصرة . أبو الأعلى المودودي، الحكومة الإسلامية أما بالنسبة لخطة البحث فكانت على الشكل التالي:الفصل الأول الذي جاء يحمل عنوان "**مدخل إلى فهم الفكر الفلسفي والسياسي عند أبو الأعلى المودودي**" وقد تضمن ثلاثة مباحث أساسية وهي كالأتي: المبحث الأول الذي تناولنا فيه حياة المودودي وفكره ودعوته وأعماله وفي المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الأوضاع السياسية والأوضاع الاجتماعية والدنية وفي المبحث الثاني الذي تطرقنا فيه إلى بعض الشخصيات التي كانت مرجعية لظهور الفكر السياسي للمودودي أما الفصل الثاني الذي كان عنوانه "**مبادئ و أصول الفكر السياسي عند أبو الأعلى**

المودودي" ويتضمن ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول مفهوم الحاكمية، صفاتها، وأقسامها وفي المبحث الثاني تناولنا فيه مفهوم الخلافة، الديمقراطية في الإسلام وتحول الخلافة إلى ملك، التغيرات التي حدثت في السياسة الإسلامية ، والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلي العدالة الاجتماعية في الإسلام. أما الفصل الثالث فعنوانه **تقييم النظرية السياسية لأبي الأعلى المودودي** وتضمن مبحثين فالمبحث الأول تطرقنا فيه إلى الآثار السلبية (أهم معارضيه)، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى الآثار الإيجابية في صدى أفكاره السياسية.

لقد واجهتنا في هذا البحث العديد من الصعوبات منها أن كتب المودودي غير موجودة في الجامعة و يصعب الوصول إليها، وكانت معظم مؤلفاته تتناول فكره السياسي لذا فإن نظريته السياسية كانت موجود في الكثير من مؤلفاته هذا ما شكل لنا صعوبة في جمع المعلومات وعرضها في نظريته بشكل متسلسل ومنسجم مع خطة البحث وهناك صعوبات أخرى تتمثل في قلة المراجع والدراسات المتخصصة في هذا الموضوع.

مقدمة

الفصل الأول : مدخل إلى فهم الفكر السياسي عند أبوا الأعلى المودودي

المبحث الأول : سيرة تحليلية لحياة أبو الأعلى المودودي

المبحث الثاني : الظروف السياسية والاجتماعية والدينية في الهند خلال العصر التي عاش فيها المودودي

المبحث الثالث: المرجعية الفلسفية لظهور الفكر السياسي عند المودودي

الفصل الثاني : مبادئ وأصول الفكر السياسي عند أبو الأعلى المودودي

المبحث الأول : الحاكمية والدولة

المبحث الثاني : نظرية الخلافة والديمقراطية في نظر أبو الأعلى المودودي

المبحث الثالث : العدالة الاجتماعية عند أبو الأعلى المودودي

الفصل الثالث: تقيم النظرية السياسية لأبو الأعلى المودودي

المبحث الأول: الآثار السلبية (معارضيه)

المبحث الثاني: صدى أفكاره الإيجابية

الفصل الثالث

الفصل الثاني

الفصل الأول

المبحث الأول: سيرة تحليلية لحياة أبو الأعلى المودودي.

أولا: نشأته ومولده:

ينتمي أبو الأعلى المودودي إلى أسرة تمتد جذورها إلى شبه جزيرة العرب فقد هاجرت أسرته منذ أكثر من ألف عام إلى جنتت بالقرب من مدينة هراة ثم رحل جده الأكبر لضواحي مودود إلى الهند في أواخر القرن التاسع الهجري ، كان أوبه سيد أحمد مودود الذي ولد في دلهي سنة (1266هـ-1850م) واحد من الطلاب جامعة عليكرة وقد عمل مدرسا ثم عمل بالمحاماة وفي لـ 3 من رجب 1321هـ 25 من سبتمبر 1903م رزق بابنه أبو الأعلى المودودي وبعد ذلك بنحو عام اعتزل الأب الناس ومال إلى الزهد فنشأ أبو الأعلى المودودي (ABOU EL ALA EL MAWDOUDI) في ذلك الجو الصوفي وتفتحت عيناه على تلك الحياة التي تفيض بالزهد والورع والتقوى وقضى طفولته الأولى في مسقط رأسه في مدينة "أوزنك أباد الدكان" بمقاطعة حيدر أباد وكان أبوه معلمة الأول فعلمه اللغة الفارسية واللغة العربية والقرآن الكريم والحديث الشريف والفقه[1].

ويقول المودودي عن أبيه: (لقد أحسن تربيتي وعلمني النطق السليم وكان يحكي لي كل مساء قصص الأنبياء والمرسلين ووقائع التاريخ الإسلامي وحوادث الهند واهتم بأخلاقي وكان يأخذني معه دائما عند رفاقه وكلهم على درجة عالية من الثقافة والالتزان فانتقلت إلى مجالستهم العادات الفاضلة الحسنة)[2].

إن هذه النشأة الصالحة ،وهذه المجالس الفكرية دفعت بالمودودي أن يسقي فكره من الثقافة المعاصرة، وأقبل المودودي على التعليم بجد واهتمام حتى اجتاز امتحان مولوي وهو ما يعادل الليسانس وهذا عمل شاق و جهد جهيد يحسب للمودودي الذي صخر كل حياته من أجل العلم .

---

[1]- محمد عمارة، **أبو الأعلى المودودي والصحوة الإسلامية**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، بدون طبعة، 1979م، ص20.

[2]- محمد رجب البيومي، **النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين**، الجزء الأول، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1995م، ص512.

ثانيا: فكره، دعوته وأعماله:

أ – فكره:

وفي هذه الأثناء أصيب الأدب بالشلل وأصبح قعيدا بلا حراك وضاقت سبل العيش بالأسرة والأبناء، فكان على المودودي أن يكافح من أجل لقمة العيش وقد وهبه الله ملكة الكتابة التي صقلها بالقراءة والمطالعة فقرر أبو الأعلى أن يجعل قلمه وسيلة للرزق وكان أخوه الأكبر سيد أبو الخير مدير لتحرير جريدة مدينة بحنبور، فعمل المودودي محررا بالجريدة إلا أنه لم يستمر طويلا بها، فقد أغلقت الحكومة الإنجليزية الجريدة ،فانتقل بعد ذلك إلى جريدة تاج التي كانت تصدر أسبوعيا من جبلبور، ثم أصبحت يومية[1].

وكان من نتيجة عمله بالصحافة أن سعى المودودي إلى تعلم اللغة الإنجليزية حتى أتقنها، وصار بإمكانه الإطلاع على كتب التاريخ والفلسفة والاجتماع ومقارنة الأديان بالغة الإنجليزية دون أية صعوبة في فهما واستيعابها، وكذلك درس الأدب العربي والتفسير الحديث والمنطق ،فنمت معارفه في فكر الحضارة العربية وزادت معرته بالفكر الإسلامي[2].

وما لثبت الحكومة أن أغلقت تلك الجريدة فعاد المودودي إلى دلهي واشتراك مع مدير جمعية علماء الهند في إصدار جريدة مسلم وصار مديرا لتحريرها لمدة ثلاث سنوات حتى أغلقت عام 1922م فانتقل إلى بهوبال حيث أثرى معارفه، ثم عاد مرة أخرى إلى دلهي سنة 1923م حيث تولى الإشراف على إصدار جريدة تصدرها جمعية علماء الهند تحمل اسم الجمعية وظل يتحمل وحده عبئ إصدارها حتى سنة 1928م، وفي ذلك العام ألف كتابه الجديد تحت عنوان"**الجهاد والإسلام**" الذي حقق شهرة عالمية وقد كتبه ردا على مزاعم

[1]– محمد عمارة، **أبو الأعلى المودودي والصحوة الإسلامية**، مرجع سابق، ص22.

[2]– جمال البنا، **رسالة إلى الدعوات الإسلامية** ، دار الفكر الإسلامي ، القاهرة ، طبعة الأول، 1991، ص40 .

غاندي* التي يدعي فيها أن الإسلام انتشر بحد السيف[1].

وفي سنة 1932م أصدر "مجلة ترجمان القرآن" من حيدر أباد الدكن والتي كان شعارها احملوا أيها المسلمون القرآن وانهضوا وحلقوا فوق العالم" وقد اتخذ المودودي هذه المجلة منبر لنشر الإسلام وإحيائه في المجتمع الهندي والذي تبلور في حزب الرابطة الإسلامية وأثناء المؤتمر الذي عقد في لنكو سنة 1937م إلى الاستقلال الذاتي للولايات ذات الأغلبية الإسلامية[2].

ونتيجة لشهرة المودودي واتساع دائرة تأثيره الفكري في العالم الإسلامي المفكر والفيلسوف محمد إقبال في سنة (1356هـ-1937م) إلى لاهور ليمارس نشاطه الإسلامي البارز بها، فلبى المودودي دعوة إقبال، وعندما توفي إقبال في العام التالي (1357هـ-1938) تاركا فراغا كبيرا في مجال الذكر ودعوة واتجهت الأنظار إلى المودودي ليملأ هذا الفراغ الذي ظهر بعد رحيل إقبال[3].

يتضح في فكر المودودي أنه حاول تجديد في بناء الفكر الديني في الإسلام وهذا من خلال كتابه المصطلحات الأربعة في القرآن ويعتبر هذا الكتاب بمثابة المدخل الأساسي في فكر المودودي حيث يقول: (لا بد لمن أراد أن يدرس القرآن ويسير فور معانيه، أن يتفهم المعاني الصحيحة لكل من هذه الكلمات الأربع ويتلقى مفهومها الكامل الشامل، فإذا كان الإنسان لا يعرف ما الإله، وما معنى الرب، وما العبادة، وما تطلق عليه كلمة الدين فلا جرم، إن القرآن كله سيعود في نظره كلاما مهما لا يفهم من معانيه شيء، فلا يقدر حقيقة التوحيد، أو ينفطر إلى ماهية الشرك ولا يستطيع أن يخص عبادته بالله سبحانه أو يلخص

---

* **غاندي**: (1896-1948) من عائلة هندية متوسطة، عرف بدعوته للتسامح بين الهندوكيين والمسلمين، كتب في مدح الإسلام والخلفاء الراشدين وقد اشتهر بدعوته السلمية لتحرير بلاده من الإنجليز دون اللجوء إلى المقاومة المسلحة ومن أشهر أقواله إني لأخجل أن أطالب الانجليز بالجلاء إذا كنت لا أزال احتاج إليهم في ستر.

[1]- محمد عمارة، **أبو الأعلى المودودي والصحوة الإسلامية**، مرجع سابق، ص23.

[2]- نفس المصدر، ص25.

[3]- نفس المصدر، ص26.

دينه له)[1]. فإن الفهم الخاطئ لهذه المصطلحات الأربعة يعجز الإنسان على فهم المعنى الحقيقي والجوهري من دعوة القرآن .

فكلمة الإله جعلوها كأنها مترادفة مع كلمة الأصنام والأوثان وكلمة الرب مرادفة مع الذي يربي ويتبني وكلمة العبادة تحدد معناها في معنى التآلة والنسك والخضوع وكلمة الدين استخدمت نظيرا لكلمة الطائفة والنحلة[2].

وأرجع المودودي أسباب الفهم الخاطئ إلى تدهور الذوق اللغوي وانحطاطه وكذلك تقادم العهد على هذه المفاهيم تشوه معناها من كثرة تداولها واستخدامها من غير تدبر فيها ولا في جذورها وخلفياتها الأصلية، واعتبره المودودي صورة من صور التعسف وكذلك اعتبر أن الاجتهاد الفائق الذي قد يقود صاحبه إلى الخطأ وفي شرحه لمعنى (الألوهية) جاء في الآيات القرآنية في قوله تعال ﴿ هُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ ﴾[3].

هنا يدعو المودودي إلى وحدانية سلطة الإلهية وأن لا يشرك به أحد كما كان في الجاهلية.

أما معنى الربوبية فهي مرادفة للحاكمية لأن الرب هو الحاكم المطلق لهذا الكون يقول الله تعلى: ﴿يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره﴾[4]، ويقول المودودي في هذا الصدد: (إن القوم لم يكونوا يؤمنون بربوبية الله تعالى إلا من حيث أنه خالقهم جميعا مالك الأرض والسماوات ومدبر أمر هذا العالم...بل كانوا قد اتخذوا رؤسائهم وأحبارهم وأربابهم من دون

---

[1]– أبو الأعلى المودودي، **المصطلحات الأربعة في القرآن**، تعريب محمد عاصم حداد، دار القلم، كويت، طبعة الخامسة، 1971م، ص8.

[2]– محمد وقيع الله أحمد، **مدخل إلى الفلسفة السياسية**، دار الفكر أفاق معرفة متجددة، دمشق، طبعة الأولى، 2010، ص 215.

[3]– القرآن الكريم، سورة الزخرف، الآية 84.

[4]– القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 59.

الله في جميع تلك الشؤون)[1]، وعليه فإن الله واحد لا شريك له هو قادر على كل شيء ومن اتخذ إله آخر غير الله فهم هالكون.

أما معنى العبادة هي الطاعة كما جاء في قوله:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾[2] أن العبادة لله وحده فوجب على العبد أن يشكر ربه بما أنعم الله به عليه من النعم والخيرات وعليه أن يحمده عن طريق العبادة والخشوع له، وجاء في قول المودودي لقد أمر الله تعالى في هذه الآيات أن تختص له العبادة التي هي عبارة عن العبودية والطاعة والإذعان.

أما الدين لا يعني العلاقة الشخصية مع الرب فقط وليست العبادة الروحية فقط وإنما الدين في القرآن يقوم مقام نظام كله فهو أمرت أن الحاكمية والسلطة العليا وجاء في قوله تعالى:﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ ﴾[3]، ويوضح المودودي في هذا الصدد: (إن كانت السلطة التي يستند إليها المرء إتباعه قانونا من القوانين أو نظاما من النظم السلطة الله تعالى فالمرء لا شك دين الله عز وجل، وإما كانت تلك سلطة ملك من الملوك، فالمرء في دين الملك...إن من يتخذ المرء سنده الأعلى الإسناد وحكمه منتهي الأحكام ثم يتبع طريقا بعينه بموجب ذلك، فإنه لا شك بدينه يدين)[4]

ب – **دعوته وأعماله:**

ككل الأفكار الكبير كانت دعوة الإمام المودودي تتسم بالبساطة والوضوح وتقوم فكرته على مبادئ أساسية وهي على الشكل التالي: "دعوتنا لكل من أظهر للبشر كافة والمسلمين خاصة، أن يعبدوا الله وحده ولا يشركوا به شيئا ولا يتخذوا إلها ولا ربا غيره"[5].

---

[1]– أبو الأعلى المودودي، **المصطلحات الأربعة في القرآن**، مصدر سابق ، ص46.

[2]– القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 172.

[3]– القرآن الكريم، سورة البينة، الآية 05.

[4]– أبو الأعلى المودودي، **المصطلحات الأربعة في القرآن**، مصدر سابق ، ص113.

[5]– أبو الأعلى المودودي، **تذكرة يا دعاة الإسلام**، كتاب إلكتروني محمل من موقع منبر التوحيد، www.lkttob.com، ص2.

يجب على الفرد أن يقر بأن الله وحده لا شريك له وأن لا يعبد إلا إياه وأن يتقيد بما أمر الله به في كل نواحي حياتهم.

" ودعوتنا لكل من أظهر الرضا بالإسلام دينا أن يخلصوا دينهم لله ويزكوا أنفسهم من شوائب النفاق وأعمالهم من التناقض"[1]

يجب على الإنسان المسلم أن يسلم المرء نفسه لله ويدخل أمور حياته في كنف الدين ويكون مطيعا لله ويبتعد عن النفاق وكل مظاهر الدنيا الفاتنة.

" ودعوتنا لجميع أهل الأرض أن يحدثوا انقلابا عاما في أصول الحكم الحاضر الذي استبد به الطواغيت والفجرة الذين ملأوا الأرض فسادا، وأن ينتزعوا هذه الإمامة الفكرية والعملية من أيديهم حتى يأخذها رجال يؤمنون بالله وباليوم الآخر ويدينون دين الحق ولا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا"[2]. وفي دعوته هذه أن يحدث الجميع انقلاب على رجال الذين انحرفوا على مسار الله ورسوله والذي أحدثوا فيها للفساد والفسوق،

يقول جمال البنا في كتابه رسالة إلى الدعوات الإسلامية :(وقد يبدو أن هذه المبادئ بديهيات وأنه ما من أحد يعارض أو يشك فيها، ولكن الدراسة متأنية الأوضاع تختلف بل وتتناقض مع هذه المبادئ فطموح الناس هو للشهوات المناصب والمال والجاه ، وهم يتقربون إلى ملكوهم وأمرائهم يكاد يشبه الشرك والقوانين سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية تعارض مبادئ الشريعة الإسلامية ويكون الإقرار بهذه المبادئ مجرد إقرار نظري أما الواقع فهو شيء أخر مختلف تماما)[3].

إذ أن المودودي حاول أن يوضح ذلك وأن يبين فساد الأفكار التي لا تقوم على أسس ومبادئ إسلامية، ويرى حتى المسلمون أنفسهم بحاجة إلى شرح هذه المطالب ويتبين لهم مغزاها، كما أن المودودي دعا لغير المسلمين الذين لم يتسن لهم معرفة دعوته.

---

[1]– أبو الأعلى المودودي، **تذكرة يا دعاة الإسلام**، مصدر سابق، ص2.

[2]– نفس المصدر، ص7.

[3] –جمال البنا ، **رسالة إلى الدعوات الإسلامية**، مرجع سابق، ص45.

1- تأسيس ا لجامعة الإسلامية:

بعد مرحلة الدعوة باللسان والقلم وانتقل المودودي إلى مرحلة العمل الحقيقي فأسس الجماعة الإسلامية في 26 أوت 1941م [1].

إتجه جهد المودودي إلى التربية والإصلاح وتكوين النشء والتوجيه وفق قيم الإسلام وقد عرض عليه منصب أستاذ بالجامعة العثمانية بحيدر أباد ورفض ذلك مختار العمل على الدعوى في إطار الجماعة،كما جاء في قول جمال البنا في كتابه من رسالة إلى الدعوات الإسلامية (أراد المودودي وزملاؤه أن يجدوا داخل المجتمع المدني الذي غلب على باكستان مجتمعا إسلاميا حقيقيا يتوفر لأعضائه الإيمان والعمل أو ما أطلق عليه المودودي الشهادة القولية والفعلية ويخضع لمعاير صارمة هي التي رأى أنها تتفق مع متطلبات الإسلام)[2] ومع إعلان قيام دولة باكستان في سنة 1947م انتقل المودودي مع زملائه إلى لاهور حيث أسس مقر الجماعة الإسلامية بها وفي سنة 1948م بعد قيام باكستان بنحو خمسة أشهر ألقى المودودي خطاب له في كلية الحقوق وطلب بتشكيل النظام الباكستاني طبقا للقانون الإسلامي وتمثلت هذه المطالب على شكل التالي حيث دعا المجلس التأسيسي إلى إعلانها وهي:

- باكستان هي ملك لله فقط ولذا على الحكومة أن تخضع لما يرضى الله.
- أن تقوم الحكومة الباكستانية بتحديد سلطانة طبقا لحدود الشريعة.
- يجب القضاء على القوانين التي تخالف الشريعة الإسلامية.
- التزام الحكومة بتحكيم الشريعة في كل تصرفاتها وهي في الحقيقة قضية واحدة[3].

وظل المودودي يلح على مطالبة الحكومة بهذا المطالب فألقى خطابا آخر في اجتماع عام بكراتشي في مارس 1948م تحت عنوان "المطالبة الإسلامية بالنظام الإسلامي".

---

[1]- أبو الأعلى المودودي، **الربا** ، تعريب محمد عاصم الحداد، دار الأنصار، القاهرة، بدون طبعة، بدون تاريخ، ص121.

[2]- جمال البنا، **رسالة إلى الدعوات الإسلامية**، مرجع سابق ، ص45.

[3]- نفس المرجع، ص28.

وكانت هذه الخطابات بداية حملة منظمة التي بدأتها الجماعة الإسلامية للضغط على الحكومة الباكستانية في هذا الاتجاه[1].

إن عقيدة الجماعة لا إله إلى الله محمد رسول الله هو أن لا يعتقد الإنسان فيما دون الله وليا له ووكيلا، وقضايا لحاجاته ، وشافيا لمشكلاته ، ومجيبا لدعواته. وأن يعتقد في غير الله أنه ينفعه أو يضره أن لا يخاف إلا إياه وأن يتوكل إلا عليه لأنه مصدر جميع السلطات وأن لا يدعو إلا الله ولا يتعوذ إلا به لأن الجميع في مملكة الله، فالعبادة تكون إلا لله ولا يتخذ من دون الله غيره مثل ما يفعل المشركون وعلى التنازل عن حريته وسيادته ، وأن يتخلى عن إتباع أهوائه وأن يعتبر نفسه مسؤولا أمام الله وأن يقبل الإنسان كل ما ثبت عن محمد صلى الله عليه وسلم من تعليم أو هدى ولا يتخذ بشرا سوى الرسول عليه الصلاة وسلام مقياس للحق[2].

وأما غايتها هي إقامة دين الله أو حكومة إلهية، و أن يخضع الإنسان للشريعة التي أنزلها بالوحي عن طواعية النفس في نطاق حياته الذي منح الله له الحرية، وإقامة الدين كاملا غير منقوص فكل جزء في إسلام ضروري وعلى المؤمن أن يبذل كل جهده في الإسلام كاملا بدون أن يقسمه إلى أجزاء وكذلك ابتغاء مرضاة الله.[3]

أما منهج الجماعة هو أنها تنظر أمرا أو تخطو خطوة، ما توجيه الله ورسوله في ذلك الباب، وصالح الأخرى تأتي في الدرجة الثانية ، كذلك تعتمد على أسلوب إقناع ونشر المفاهيم الصحيحة عن الإسلام من أجل جلب الرأي العام ، وهي أيضا اعتمادها على العلانية لتكون واضحة وتبعد عنها شبهات.

يقول المودودي في هذا الصدد: (الغرض الوحيد من تأسيس الجماعة الإسلامية والطريق الذي اخترناه للقيام بهذه الفريضة، هو أننا نبدأ بالمسلمين ونذكرهم واجبهم وبين لهم

---

[1]– محمد عمارة، **أبو الأعلى المودودي والصحوة الإسلامية**، مرجع سابق، ص29.

[2]– جمال البنا ، **رسالة إلى الدعوات الإسلامية** ، مرجع سابق، ص ص49–50

[3]– نفس المرجع ، ص51.

معنى الإسلام ونشرحه لهم، وندلهم على مقتضياته وما يتطلب منهم ويستدعيهم إلى أدائه والقيام به)[1]، كان هدف المودودي من تأسيس الجماعة الإسلامية في باكستان من أجل إحياء الدين وتبيان قيمته، وجعل المسلمين يدا واحدة من أجل النهوض والتقدم وبناء دولة حديثة تقوم على القيم والأخلاق و اجتهاد العلماء و الفقهاء و المفكرين فـــي إطار الدين الإسلامي.

2- اعتقاله:

وحينما عجزت الحكومة على الرد على تلك المطالب قامت في 4 أكتوبر 1948 باعتقال المودودي وعدد من قادة الجامعة الإسلامية ولكن ذلك لم يصرف المودودي وبقية أعضاء الحركة من الاستمرار في المطالبة بتطبيق النظام الإسلامي وأظهر العشب تعاونه الكامل مع الجماعة في مطالبها حق اضطرت الحكومة إلى الموافقة على قرار الأهداف الذي يحدد الوجهة الإسلامية الصحيحة لباكستان في 12 مارس 1949م، وبعد ذلك بنحو عام 28 من مايو 1950م اضطرت الحكومة إلى إطلاق سراح المودودي وزملائه[2]، ولهذا لم تجد الحكومة أي رفض وإنما اعترفت بالمطالب التي كانت تطالب بها الجماعة الإسلامية، وعندما قامت الحرب من الهند وباكستان انخرط المودودي في العمل الدعائي وفتحوا عشرين مركزا للإمداد الطبي في كشمير وخلال هذه الفترة مرض المودودي وسافر إلى الخارج للعلاج[3].

ج- وفاته:

توفي أبو الأعلى المودودي في 22 سبتمبر من عام 1979 بنيويورك خلال زيارته إلى والده أحمد الفاروقي (ابن المودودي)، ولما اشتد المرض نقل إلى المستشفى الأمريكي لإجراء

---

[1]- أبو الأعلى المودودي، **شهادة الحق**، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة ، بدون طبعة، 1988، ص45 .

[2]- محمد عمارة، **أبو الأعلى المودودي والصحوة الإسلامية**، مرجع سابق، ص41.

[3]- نفس المرجع ، ص43.

العملية الجراحية وكان رافضا الذهاب إلى الباكستان للعلاج كما أنه ربى التلاميذ وانتفع به المسلمون في نشر العلم[1].

د – مؤلفاته:

إن اللغة الأصلية لمؤلفات المودودي هي اللغة الأردية غير أن كتبه تجاوزت حدود اللغة حيث ترجمت إلى عدة لغات ونذكر على سبيل المثال اللغة العربية، واللغة إنجليزية، واللغة فرنسية حيث تميزت مؤلفات المودودي بتنوع في مجالات المعرفة وإن كان الطابع الغالب عليها هو الفكر الإصلاحي السياسي ومن مؤلفاته نذكر.

- تفسير القرآن لـ ستة أجزاء، بدأ كتابته سنة 1941م.
- الاصطلاحات الأربعة الأساسية في القرآن كتب سنة 1941م
- الحكومة الإسلامية.
- الخلافة والملك.
- نظرية الإسلام السياسية.
- أسس الدستور الإسلامي.
- القانون الإسلامي والدستور.
- مقترحات دستورية.
- النشاط الانتخابي.
- الحقوق الأساسية.
- الإسلام والنظريات الاقتصادية الحديثة.
- حقوق أهل الذمة.
- الحضارة الإسلامية أصولها ومبادئها.
- نظرية نقدية على المقترحات الدستورية.
- الحياة بعد الموت.
- طريق السلام.
- الدولة الصفوية.
- الأخلاق الاجتماعية وفلسفتها.
- الصلاح والفساد.
- الأصول الأساسية للاقتصاد.
- التفهيمات (3 أجزاء)
- استفتاء عام.
- تنظيم الأسرة.
- بحث في العبادات الإسلامية .
- الدولة الإسلامية.
- مسألة القومية.

[1]– عبد الله العقيل، **من أعلام الدعوة والحركة الإسلامية المعاصرة**، الجزء الأول، دار البشرية، مصر، الطبعة السابعة، 2008، ص57.

- حركة تحرير الهند والمسلمين.
- الانتخابات المختلطة.
- قضايانا الداخلية والخارجية.
- تحليل الأحوال باكستان الشرقية.
- الدعوة الإسلامية ومتطلباتها.
- تاريخ دعوة الجماعة وبرنامج عملها.
- برنامج العمل القادم الجامعة الإسلامية.
- الأسس الأخلاقية للحركة الإسلامية.
- المسلمون ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم.
- القرآن والحديث.
- الأصول الأساسية لفهم القرآن.
- قضايا دينية.
- محاضرات.
- قضية ملكية الأرض.
- – نظام الإسلام والجاهلية.
- النظريات الاقتصادية في القرآن.
- الاقتصاد الإسلامي.
- المشكلة الاقتصادية للإنسان والحل الإسلامي.
- تدوين الدستور الإسلامي.
- طريق الإيمان.
- وجهة النظر الأخلاقية في الإسلام.
- الإرشادات.
- شهادة الحق.
- تجديد إحياء الدين.
- العدل الاجتماعي.
- المكانة القانونية للسنة.
- تعليمات.
- نظام التعليم الإسلامي.
- المشكلة الاقتصادية.
- الجهاد في سبيل الله.
- مسألة الجبر والقدر.
- رسائل ومسائل (03 أجزاء).
- عقوبة المرتد في الإسلام.
- علامة الطريق.
- إلى أي شيء يدعو الإسلام؟
- الربا[1]

وهذه هي عناوين الأعمال الفكرية للأستاذ أبو الأعلى المودودي شمل مختلف المعارف الإسلامية اللازمة لتكوين العقل الإسلامي القادر على الإسهام في يقظة الإسلامية ، ولقد جمعت هذه المؤلفات مابين علوم القرآن والسنة والسياسة والاقتصاد والاجتماع والسيرة والتاريخ والفكر القانوني والدستوري ومباحث الحضارة وغيرها.

[1] – محمد عمارة، **أبو الأعلى المودودي والصحوة الاسلامية**، مرجع سابق، ص ص 45-46-47.

المبحث الثاني: الظروف السياسية، الاجتماعية والدينية في الهند خلال العصر الذي عاش فيه المودودي.

أولا: الظروف السياسية:

نشأ فكر المودودي وسط مجموعة من الظروف السياسية و الاجتماعية حيث اصطحب ظهوره بالتطورات التي حدثت في القارة الهندية و كان لخصوبة الزمان و المكان دور في مساهمة تبلور و تطور فكر المودودي مثل العديد من المفكرين تفاعل مع مختلف الأحداث السياسية و كانت البيئة التي عاشوا فيها عامل أساسي في نشأة فكرهم و يمكن إرجاع الظروف السياسية لنشأة فكر المودودي هي كالتالي:

إن الأوضاع السياسية التي عاشتها الأمة في مختلف الدول الإسلامية بالغة التدهور و الانحطاط وكانت المخاطر قد أحدقت بالخلافة الإسلامية عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية مع المحور حيث كان لمسلمي الهند تعلق شديد برمز الخلافة في الرباط الجامع للمسلمين. [1]

وسهم المواجهة إلى نحرها هي ذاتها السهام التي تحتل أصحابها شبه القارة الهندية، وفي نفس الوقت كانت أوروبا الاستعمارية قد جعلت صدور المسلمين أعمادا لسيوفها [2] ، و في الوقت ذاته شهدت الساحة العامة ذو الأغلبية الهندوكية لبناء الهند المستقلة الواحدة دولة ديمقراطية علمانية ، بالمفهوم الغربي للدولة الديمقراطية و العلمانية. [3]

و منذ نشأة دولة الباكستان سنة 1848 احتدم الصراع و أصبحت الهند نموذج بحوادث العنف بين الهندوس و السيخ من جانب و المسلمين من جانب آخر [4] ، حيث اخطر فكرة عاصرها المودودي هي فكرة العلمانية التي تفصل الدين عن الدولة و لا تجعل

---

[1]– محمد عمارة ، **أبو الأعلى المودودي والصحوة الإسلامية** ، مرجع سابق، ص 23.

[2]– نفس المرجع، ص 24.

[3]– نفس المرجع، ص 25.

[4]– نفس المرجع، ص 37.

الدين قسمة يتمايز بها الناس قوميا و حضريا و ما تمثله هذه العلمانية من سيادة الروح المادية.

بالإضافة إلى السياسة البريطانية ففي تركيا نفسها ظهر " مصطفى كمال " متشحا بلباس الغازي... ثم منقص على الخلافة..... و منكرا للإسلام و باطشا بعلمانيته... وقاضيا على اللغة العربية و كل التقاليد الإسلامية. [1]

كل هذه الملابسات أدت إلى ظهور فكر المودودي وإلى اتخذه اتجاها خاصا ولم يكن لديه في شبابه ما يدل على الفكرة التي انتهى إليها مما يدل على سير الأحداث هي التي قادته في الوقت الذي اخذ يتعمق في الفقه و ساعده على ذلك علمه باللغة العربية الذي مكنه من الرجوع إلى مصدرها حيث كان المودودي يرى أن الدولة الوليدة ليس فيها من الإسلام إلا الاسم ، و لما كان الإسلام هو مبرر وجودها فيفترض أن يقوم هذا الوجود على أصول إسلامية لم تتوفر لدى قادة الرابطة الإسلامية لأن ثقافتهم كانت أوروبية.

ثانيا:الظروف الدينية والاجتماعية:

كانت للحياة الدينية والاجتماعية عامة في العالم الإسلامي وفي القارة الهندية بصفة خاصة مميزات يمكن توضيحها فيما يلي:

إن من المتعارف عليه في الهند من حيث الجانب الديني، أن المسلمين خرجوا عن التعاليم الإسلامية وكانوا غافلين عنها، حيث أنهم لم يعطوا الدين أهمية كبيرة، وهذا دفع بهم إلى التعصب على الإسلام نتيجة جهلهم وقلة وعيهم على تعاليمها لأنها أهملت المدارس الدينية، وكان أهل الهند قلدوا الغرب في عاداتهم وتقاليدهم من خلال العناصر التالية:
إغلاق المدارس الدينية، صدت أبواب الصدقات، تغيرت مناهج التعليم الديني والنظريات، تحولت الطبائع وتغيرت الأخلاق.[2]

---

[1]– جمال البنا ، **رسالة إلى الدعوات الإسلامية** ، مرجع سابق، ص 36.

[2]– أبوا لأعلى المودودي، **الأسس الأخلاقية للحركة الإسلامية** ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة الأولى ، 1980، ص10.

وعليه فإن الدولة الهندية كانت بعيدة كل البعد عن القيم الدينية لهذا ظهر فيها الفساد والظلم والطغيان والفوضى بين المجتمعات، وكان أفراد المجتمع منحرفين وبعيدين عن طاعة الله وكانوا ميالين إلى المادة لذا أوجب إصلاح الأرض من الفساد وتغير هذا الفساد بالإصلاح والمنازعات بالسلم واستبدال البيئة بالحسنة، وهذا يكون بفضل التوعية من قبل الرجال الصالحين، ما دام أن الأفراد منحرفين في تصرفاتهم إن هناك انحراف في الأخلاق والتفكير وحتى التعامل مع الآخرين كالمساواة خارجين عن القانون من جهة ومن جهة أخرى أن النظام الجماعي إذا كان يسير على سبيل طريق الكفر والعصيان، فإنه حتما سوف يجعل الأفراد يسرون مثلهم كفعل الشر مثلا، وإذا كان هذا النظام صالحا فإن نتائجه تنعكس عليه بالإيجاب من خلال تصرفات، إن الأوضاع وهذا الانقلاب الذي شهدته البلاد الهندية حيث تغيرت وتبدلت الآراء والنظريات وتحولت الطبائع وانقلبت مناهج في التفكير وهذا كله أثر على الأخلاق حيث أصبح الأفراد يعملون وفقا لغرائزهم وأهوائهم.[1]

فإن المسلمين في الهند خرجوا عن التعاليم الإسلامية واتجهوا نحو القوة من أجل توسيع مملكتهم من غير الدعوة إلى نشر الإسلام بل كانوا يأمرون الناس بطاعتهم بدل الأمر بطاعة الله تعالى ورسوله الكريم، وبفضل هذا أصبحت الهند في ظلمات رغم الحكم الإسلامي فيه، ولم تستطيع هذه الحضارة الإسلامية أن تترسخ في الهند وهذا راجع إلى بقاء بعض العادات والتقاليد القديمة في العصر الحديث [2].

حيث كانت الجماهير الهندية تتبع الكثير من التقاليد في الجاهلية، فإذا نظرنا إلى السلطة السياسية في الهند نجدها تمتد بكل قوتها، ودليل ذلك راجع إلى ضعف الإسلام في القارة الهندية وعدم خضوع المسلمين إلى التعليم وتوعية الأبناء.

[1] – أبوا لأعلى المودودي، **الأسس الأخلاقية للحركة الإسلامية** ، مصدر سابق، ص10.

[2] – أبو الأعلى المودودي، **نحن والحضارة الغربية**، دار السعودية للنشر والتوزيع ، جدة، الطبعة الأولى، 1987 ، ص32.

ففي القرن الثامن عشر تم فصل السلطة السياسية التى كانت للمسلمين سند للحضارة الإسلامية في الهند، ففي البداية تفرعت حكومة المسلمين وانقسامها إلى دويلات صغيرة.[1] حيث دخلت انجلترا التي كانت لها سلطة الكبرى، لكن المسلمين في الهند بعد حكم الإنجليز اتخذ تعليم اللغة الإنجليزية وطبع القوانين الشرقية وأمر بتطبيقها خاصة في أمر الزواج والطلاق، لكن إنجلترا كانت خططهم تظهر في السيطرة على المسلمين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. [2]

نظرا للمخططات التي اتخذتها انجلترا حيث عرفت الهند الضعف وهذا راجع إلى الثورة من قبل الإنجليز مما جعل أبناء الهند يعيشون أوقات صعبة من الرعب والذل من قبل السلطة المسيطرة لذا كان الهنديون يفكرون في الخروج من هذه الورطة هو احترام الإنجليز حتى لا تعمل بها تقوم به ضدهم لفكر في تقليدهم من أجل الازدهار والتقدم والخروج مهامهم عليه.[3]

وفي النصف الأخر من القرن التاسع عشر عرفت الهند في هذا القرن أنها بعيدة عن القيم والثقافة الإسلامية لأن الإنجليز كانوا ينشرون أفكار خارج عن الإسلام لذا فكر الهنديون بالنهوض بهم في هذا القرن حيث كان السيد أحمد خان يدعو مسلمي الهند بقوة إلى تعليم اللغة الإنجليزية وعندما أقبل المسلمون على ذلك.[4] وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر حدث فيه انقلاب كبير حيث ظهر فيه نظريات جديدة في الفلسفة والعلوم الحديثة وهذا ما عرفته أوروبا، حيث تم إبعاد الدين ونفي المبادئ وكان التجريبيون الذين لا يؤمنوا بالوجود الإلهي لأنهم كانوا يعتقدون أن النظرية الدينية هي التي أدت إلى انعدام التفكير وبقاء الأفراد والمجتمعات الهندية في تدهور وانحطاط، وهذا في الحقيقة عكس ما كانوا يعتقدون بأن الدين هو أساس تطور المجتمع.

---

[1]– أبو الأعلى المودودي، **نحن والحضارة الغربية**، مرجع سابق ، ص31.

[2] – نفس المصدر ، ص 35.

[3] – نفس المصدر، ص 36.

[4] – نفس المصدر ، ص38.

أما عن الوضع القانوني والتشريعي في بلاد الإسلام و الهند خاصة كانت تستمد مصادره من النظريات الغربية ودام هذا الوضع فترة طويلة كانت فيها سيادة التشريع الإسلامي وسيطرت على كل مناحي الحياة في المجتمع[1].

و يتضح لنا أن الأوضاع السياسية والدينية والاجتماعية ساهمت في بلورة فكر المودودي حيث أن الأوضاع السياسية التي كانت تعيشها الأمة في مختلف الدول الإسلامية بالغة التدهور والانحطاط فعلى مستوى الخلافة فقد تم إلغاؤها وحلت محلها الدول العلمانية، أما سائر البلدان العربية و الإسلامية في إفريقيا وأسيا كانت خاضعة للاستعمار الأجنبي.

[1] – أبو الأعلى المودودي، **الإسلام في مواجهة التحديات المعاصرة**، تعريب خليل أحمد الحامدين ، دار القلم، الكويت، طبعة الرابعة، 1980، ص 254.

المبحث الثالث: المرجعية الفلسفية لظهور الفكر السياسي عند أبو الأعلى المودودي

لقد استمد أبو الأعلى المودودي فكره السياسي انطلاقا من الاتجاهات الفكرية التي يمكن ذكرها في نموذجين وهما رفاعة رافع الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني.

أولا: تأثر أبو الأعلى المودودي برفاعة رافع الطهطاوي:

تأثر المودودي برفاعة رافع الطهطاوي * في الجانب السياسي حيث أن رفاعة رافع الطهطاوي كان يأخذ أفكاره من الغرب ويسلطها على الشرق علما، أنه لم يكن أمام حضارة مقلدا لما هي عليه وإنما كان يربط ذلك بلاد الشرق.

يرى رفاعة رافع الطهطاوي بأن المجتمع الفرنسي قائم على نظام سياسي لذا فكر وطالب من الدولة الإسلامية القيام بهذا النظام ولكن حدود شرعية ،وهنا يمكن للمجتمعات العربية أن تقوم بتغير ما هي عليها حتى تتجاوز مختلف المشاكل كما هو الحال في الدولة الفرنسية، وفي هذا الصدد يقول الطهطاوي على لسان نور الدين حاروش: (هناك أشياء لا توجد في شريعة الإسلامية لكن العقل لا ينكرها بل يتقبلها)[1].

وعليه يمكن القول أن رفعة رافع الطهطاوي كان يريد تطبيق النظام الفرنسي الديمقراطي الليبرالي في مجتمع الإسلامي باعتبار هذا تطبيق غير مصرح به في الشريعة الإسلامية التي جاء بها الله سبحانه وتعالى، فهذه الديمقراطية يمكن تطبيقها مادام أن العقل الإنساني يفكر ويفرق بين ما هو ضار ونافع فإننا لا نذكر ذلك، ويقول الطهطاوي: (باريس هي كرسي البلاد الفرنسيين وهي محل إقامة ملك فرنسا) [2]، وهذا يعني أن الطهطاوي كان يريد من وهذا إقامة نظام ديمقراطي في مصر كما هو الحال في الدولة الفرنسية لأنه كان يرى

---

* رفاعة رفع الطهطاوي من مواليد 1801 بطهطا المتواجدة بمصر وذهب مع والده متنقلا في مصر فتعلم القراءة والكتابة، وحفظ القرآن، ثم عمل في الجيش ثم واصل دراسته في فرنسا وتعلم الفرنسية وتعرف فكر الفلاسفة في القرن 18 وكان يترجم الفرنسية إلى العربية وتوفي عام 1873.

[1] - نورالدين حاروش، **تاريخ الفكر السياسي**، شركة دار الأمة للطباعة لنشر و التوزيع ، الجزائر ،الطبعة الثالثة ،2012 ، ص 354.

[2] – رفاعة رافع الطهطاوي، **تلخيص الإبريز في تلخيص باريز** ، الجزء الثاني ، مكتبة التنوير ، مصر، الطبعة الأولى ، 1993، ص171.

بأن فرنسا تعيش حالة استقراء وهدوء ولكن على مصر بجب أن تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية.

وكان الطهطاوي يدعو إلى العدل والإنصاف وذلك من خلال المساواة بين الأقوياء والضعفاء وهذا حسب ما جاء في المادة الخامسة عشر: أنه ينبغي تدبير أمر المعاملات بين الملك ووزارته وكلاء الرعية والمحامون عنهم. [1]

علما أن الطهطاوي كان معجب بالقانون الفرنسي بالرغم من أنه غير مستمد من القوانين الشرعية ونظرا لما كان سائدا في مصر من ظلم واستبداد إلا أنه كان يطالب بتطبيق هذا النظام ولكن في حدود شرعيته وفي هذا الصدد يقول رفاعة رافع الطهطاوي: (أن أحكامهم القانونية ليست مستنبطة من الكتب السماوية، وإنما مأخوذة من قوانين آخر غالبها سياسي).[2]

لهذا كان الطهطاوي يلجا إلى الأفكار البرجوازية والتي يسوغها بصورة إسلامية وكان يدرك أن ما تطبقه فرنسا ليس إسلاميا لهذا كان الطهطاوي يعمل على إصلاح البلاد وتطبيق هذا النظام لكن تخضع لشريعة الإسلامية، فقام بتنظيم التعليم وتخلص مصر من العدوان وإعادة شعائر الأمم ويظهر اهتمام الطهطاوي بدراسة هذا النظام الديمقراطي الليبرالي انطلاقا من: السياسة وكان يدعم فكره إن السياسية هي حكم يقام في الجولة انطلاقا من اجتماعات ومحاورات ونقاشات بين أعضاء الحكم وكان يوجه كلامه إلى الشعب في تطبيق هذا الحكم يجب دراسة المبادئ السياسية لمعرفة حقيقة السياسة لأن لا وجود لما استطعنا تجاوز الحروب مثلا كدخول فرنسا إلى الجزائر سنة 1832.[3]

ومن هنا تأثر المودودي بطهطاوي في الجانب السياسي ولتوضيح ذلك يظهر من خلال تقسيم الطهطاوي للجانب السياسي إلى خمسة أقسام أهمها.

---

[1]– رفاعة رافع الطهطاوي، **تخليص الإبريز في تلخيص باريز**، مرجع سابق، ص 188.

[2]– نفس المرجع ، ص192.

[3]– نور الدين حاروش، **تاريخ الفكر السياسي**، مرجع سابق، ص356.

سياسة النبوة وهي سياسة مرتبطة بالله ويقوم بها من يشاء من عباده، ولكن يكون متمسكا بأصول الدينية واحترام ما نص عليه الله تعالى من أوامر نواهي ، السياسية الملوكية ويقصد بها تلك السياسة العليا التي تكون موجودة في الدولة ويكون أعضائها يحافظون على شرائعهم داخل الأمة وذكر في ذلك إحياء السنة ونشر القيم الدينية [1].

السياسية العامة ويقصد بها أن أعوان الدولة تقوم بالتطبيق ما تأمر به السلطة العليا في الدولة سواء على مستوى الداخلي أو تحقيق المصالح حيث كان رأيه في الحرية المساواة التي كان ينادي بها فهو يعرفها بأنها العلم المصرح به من دون رفض بمعنى أن لكل فرد له الحق في اكتسابه الحرية ، لكن هذه الحرية تكون في حدود شرعية الإسلامية أما بالنسبة إلى المساواة فكان يدعو تحقيقها بين أفراد المجتمع في تطبيق القانون أو في أمنهم.[2]

وعليه يمكن القول أن المودودي كان يرجع في تأسيسه للدولة إلى الوضع الذي اتخذه الطهطاوي خاصة في أن الحكومة تكون بين الحاكم والشعب في تحديدها. أما عن الحرية والمساواة التي نادى بها الطهطاوي كانت هي الأخرى التي رجع إليها المودودي حسب ما ذكر سابقا، أما من حيث تصوره للحاكم الأعلى فكان الطهطاوي يعتقد أن الحاكم في الدولة هو خليفة الله على الأرض وأن حكمه قائم وفق قوانين شرعية يتبعها،وهذا الحاكم تعيينه الأمة ويتميز بصفات تؤهله للحكم [3].

وكذلك يظهر تأثر المودودي لطهطاوي في فكرة استخلاف الإنسان في الأرض، وهذا بين أن رفعة رافع الطهطاوي أثناء ذهابه إلى فرنسا تعلم مختلف اللغات التي ساعدته على معرفة الفكر السائد فيها ولهذا طبقه الطهطاوي بعد رجوعه إلى مصر في بناء نظام ديمقراطي ليبرالي قائم على مبادئ إسلامية.

---

[1]– نور الدين حاروش ، **تاريخ الفكر السياسي**، مرجع سابق ، ص 355.

[2]– نفس المرجع، ص 357.

[3]– نفس المرجع، ص358.

ثانيا: تأثر المودودي بجمال الدين الأفغاني:

تأثر المودودي بجمال الدين الأفغاني* خاصة بدعوته الإصلاحية في الجانب السياسي، لهذا دعا جمال الدين الأفغاني بإنشاء حكومة ديمقراطية من طرف رجال الدين [1] وكان جمال الدين الأفغاني يعرف بإصلاح والتجديد خاصة فيما يتعلق بإسلام وذلك بفضل استخدام العقل الذي ساهم في تغير حياة الشرق لأنه اتخذ من الثورة سبيل جعل الجماهير يتجهون إلى السلطة حتى تتحرر أفكارهم ويصدوا العدوان الذي كان يسيطر عليهم.[2]

إن جمال الدين الأفغاني هو الأخر الذي اهتم بالجناب السياسي نتيجة ما أصابه من بلاء لذا كان يقول : (إنه نهوض الدولة الإسلامية من ضغطها حتى تلحق بالأمم العزيزة والدولة القوية وعندها يعود للإسلام مجده وللدين الحنيف شأنه)[3].

وهذا القول الذي نادى به جمال الدين الأفغاني يوحي إلى استيقاظ الدولة الإسلامية بعد الضغط الذي عرفته خاصة بعد ابتعادها عن القيم الدينية والسيطرة من قبل الدول الأوروبية، ونظرا لما شهده هذا المفكر، إلا أنه كان يدعو إلى الإصلاح وظهر ذلك من خلال دعوته إلى الوحدة بين أبناء الأمة والعمل وفق ما نص عليه الشرع حتى تكون الدولة قوية ولا تهاب أي دولة أخرى.

وهذا يبين أن جمال الدين الأفغاني كان يهتم بالجانب السياسي من أجل تحقيق مختلف الغايات حيث أن الحركة الماسونية الرافعة لشعار الثورة الفرنسية كالحرية والمساواة، وتواصل

* جمال الدين الأفغاني من مواليد 1838 ببلدة أسعد أباد بأفغانستان، درس مختلف العلوم العربية والشرعية وكانت له العديد من تنقلات في الهند والحجاز وهذه المرحلة كان لها أثر كبير في نفسيته وهذا ما دفع بع إلى الإصلاح و التجديد إلى ان توفي سنة 1879.

[1]– نور الدين حاروش، **تاريخ الفكر السياسي**، مرجع سابق ، ص363 .

[2]– محمد عمارة، **الأعمال الكاملة للإمام محمد عبدو**، الجزء الأول، دارالشرق ، القاهرة، الطبعة الأولى، 1993، ص19.

[3]– جمال الدين الأفغاني، **القضاء والقدر**، مكتبة المحمودية التجادية، مصر، بدون طبعة، بدون تاريخ، ص 3.

الكفاح حول السلطة الدينية وكانت تضم هذه الحركة مجتمعات على الرغم من عادتهم ومعتقداتهم الدينية وتجاوزهم للعصبيات[1]، وهنا تظهر دعوته إلى إصلاح والبناء.

كان جمال الدين الأفغاني يوجه كلامه إلى المصرين بأنهم يعانون من شدة الاستعمار لذا طلب منهم الاستيقاظ و التفطن على ما شاهده من قبل الاستعمار ويقول جمال الدين الأفغاني على لسان محمد البرقاوي: (دعموا الجهل وتفشى الجمود في كثير من المترددين برداء العلماء حتى تخطوا على القرآن بأنه يخالف الحقائق العلمية والقرآن بريء مما تقولون).[2]

وعليه يمكن القول أن أبناء الشرق كانوا يعتقدون أن القرآن لا يمكن تطبيقه في الحقائق العلمية وهذا راجع إلى جهلهم، لذا كان جمال الدين الأفغاني يدافع عن القرآن وتبعه المودودي في ذلك ، إذن يمكن القول أن الحقائق العلمية تكون في توافق مع القرآن. وفي هذا الصدد اتجه جمال الدين الأفغاني إلى الجانب السياسي الذي ربطه بالمبادئ الدينية ويتضح ذلك في العناصر التالية: التي كان يتخذها في السلطة السياسية.

أ-**الحكم الدستوري:** الذي ينادي به جمال الدين الأفغاني ورافضا للحكم الفردي لأن أثناء سلطته يجب عليه أن يحترم القانون الذي يخضع له من طرف الشعب وعلى هذا الأساس يكون هناك تفاهم بين الشعب والحاكم [3].

لذا كان يرى جمال الدين وضع دستور صحيح مع الملك الذي يمكن أن يكون قادرا ويستطيع أن يواجه كل ما يتعرض له من صدمات في مجلس الأمة.[4]

---

[1]- محمد عمارة، **جمال الدين الأفغاني موقض الشرق وفيلسوف الإسلام**، دارالشرق، القاهرة، الطبعة الثانية، 1988، ص57.

[2]- محمد البرقاوي، **محاورات في عصرالنهضة**، الأهالي للطباعة ونشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الثالثة، 1999، ص64.

[3]- نور الدين حاروش، **تاريخ الفكر السياسي**، مرجع سابق، ص367.

[4]- مجد عبد الحافظ، **جمال الدين الأفغاني إشكاليات العصر**، المجلس الأعلى للثقافة، بدون بلد، بدون طبعة، 1997، ص144.

وهذا دستور يجعل المساواة بين الأمم التي يمكن تحقيقها إلا به الذي يدعو فيه إلى المساواة سواء كانت داخل الوطن الواحد أو بين أفراد مجتمعه وهذا كله يؤدي إلى تحقيق المساواة بين الأمم إذ يجعلها تساوى الدول الغربية بإضافة إلى ذلك أن الدستور ساهم في الحفاظ على الهوية الإسلامية وخلق الترابط فيما بينها.[1]

وهذا ما صرح به جمال الدين الأفغاني أن المساواة القائمة بين الدول تكون بوجود العدل الذي يقوي العلاقات بين الأفراد.

ب-الشورى في الحكم: والشورى مفهومها يختلف عند الأفغاني من المفاهيم التي كانت تعطى لهذه الكلمة فشورى عنده ملزمة وأن الحاكم يترفع على المسائلة والمحاسبة وهنا ينبغي القول أن الحاكم في نظره حرا يعمل كما يشاء لا يحاسبه أحد ولا يتجاوز معه أحد في حين نجد الأفغاني يعطي معنى دقيق لشورى هي التي تعين الملك وتجعله باقي في السلطة محافظا على حماية الدستور وهذا الأخير الذي يحدد العلاقة بين الملك والرعية من خلال تشاورهم وهذا يدل على أن الملك يحترم الدستور وما جاء فيه[2].

باعتبار أن الحاكم لا يستطيع أن يسير شؤون الحكومة لوحده لأن ملكته قاصرة لذا أوجب عليه الالتزام بمشاورة مع الغير من أهل العلم والمعرفة وهذا كما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ [3].

ونأخذ على سبيل المثال النبي صلى الله عليه وسلم رغم معرفته إلا أنه كان يشاور الصحابة في العديد من الأمور.

ج- الوحدة والسيادة : إن تحقيق الوحدة والسيادة يؤدي إلى ازدهار وتطور وزوال هذه الوحدة والسيادة يؤدي بها إلى سقوط لذا نجد جمال الدين الأفغاني يدعو إلى الوحدة التي تكون قائمة بين أفراد المجتمع وحتى بين حكامها.[4]

---

[1]- مجد عبد الحافظ، **جمال الدين الأفغاني إشكاليات العصر** ، مرجع سابق، ص 116.

[2]- نفس المرجع، ص117.

[3]- القرأن الكريم، سورة آل عمران، الآية 109.

[4]- نورالدين حاروش، **تاريخ الفكر السياسي**، مرجع سابق، ص 339.

وعليه فإن الأفغاني كان يرى بأن الأمة متجها نحو الحرب باحثا عن سيادة الأمة ووحدتها.

إذن يمكن القول أن المودودي قد تأثر بكل من الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني بما حملوه من دعوتهم إلى الإصلاح من خلال القيم الإسلامية حيث كان هذين المفكرين مرجعية في تبلور فكر المودودي، حيث يقول محمد رجب البيومي في كتابيه النهضة الإسلامية في سيرها وأعلامها المعاصرين:(إن الزمن وحده كان عامل النمو الطبيعي الذي جعل بذرة جمال الدين تؤتي الثمرة في أغصانها المورقة على يد أبو الأعلى المودودي، فكان لابد من وقت طبيعي للنمو المرحلي)[1].

[1]– محمد رجب البيومي، **النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين**، مرجع سابق، ص511.

المبحث الأول: الحاكمية والدولة.

أولا: مفهوم الحاكمية

إن المودودي قد ساهم في تحديد مفهوم الحاكمية في جملة من المفاهيم والأحكام حيث يعرف المودودي الحاكمية بقوله:(أنها السلطة العليا و المطلق) [1]، وهذا يعني أنه لا يوجد لفرد من الأفراد أو حتى جماعة من الأفراد حقيقة السلطة العليا فالحاكم الحقيقي هو الله تعالى الذي يخضع له الأفراد طبقا لأحكامه و قواعده، فالله هو الحاكم المطلق وله السلطة العليا ، بمعنى أن الله هو الحاكم ولا يمكن لعباده أن يسألوه أو يناقشوه في أحكامه فما أمر به وجب القيام به وما حرمه أوجب الإستبعاد عنه [2]، وهناك تعريف أخر لمفهوم الحاكمية الإلهية عند المودودي الذي يقر بأن هذه الحاكمية هي بمثابة حاكمية على كل لما هو موجود في السموات والأرض فبفضلها يقوم نظام هذا الكون ،ومنه فإنسان ليس له حاكمية جزئية أو كلية في هذا النظام، ومن يدعي لنفسه بذلك فنجد وقع الشرك والكفر[3]، وهذا يدل على أن الله تعالى له حقيقة الحاكمية ولا يمكن أن ننظر إليه بأنه الخالق فقط وإنما هو الحاكم والأمر كذلك، فالله تعالى خلق عباده ونفذ حكمه ولم يعط لأحد من عباده تنفيذ حكمه، وأنه جعل عباده مقيدين بأمره لا يفعلون ما يريدون، وأن الله هو الذي جعل الليل والنهار في دوران تحت حكمه مثلا، وكذلك جعل الشمس والقمر طاقة ينير بها البشرية[4] بمعنى أن الحاكمية لا تكون إلا لله تعالى وحده وهذا ما بينه القرآن للإنسانية، أنه لا يمكن لأي عبد من عباد الله أن يصدر حكما وينفذ في نفس الوقت من طرف إخوانه بني البشر لأن هذا لا يجوز لغير الله، إن الحق يكون لله وحده وهذا لا يمكن رفضه مادام أن المسلمين

---

[1]– أبو الأعلى المودودي، **تدوين الدستور الإسلامي**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الخامسة، 1988، ص18.

[2]– أبو الأعلى المودودي، **الحكومة الإسلامية**، تعريب أحمد إدريس، دار الكتاب، القاهرة ، الطبعة الأولى،1988، ص37.

[3]– مصدر سابق، ص130.

[4]– نفس المصدر ، ص131 .

يؤمنون بالله وذلك حسب ما جاء في الكتاب والسنة[1] فهذه الحاكمية الإلهية في نظر المودودي هوالحاكم الحقيقي الذي يحترمه الإنسان، وهو حاكم لهذا الكون، إذن الحاكمية تكون لله وحده فهو يسيير الكون تحت قوته وبمفرده وهذا ما أثبته القرآن الكريم وبينه المودودي في كتابه تدوين الدستور من خلال إثباتها في بعض الآيات القرآنية في قوله تعالى:﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾[2] وقال أيضا:﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾[3]، وما يثبت الحاكمية الإلهية أن الله تعالى هو الذي أسس الحكم والقضاء في هذه الدنيا ولا يكون ذلك لأحد غيرهو لذا أوجب على الإنسان طاعته كأخذ بأوامره والإبتعاد عن نواهيه، وما يثبت ذلك أيضا في قوله تعالى:﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [4] وقال أيضا:﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [5]، فاالمودودي يدعو إلى الحاكمية الإلهية بأن الله تعالى هو الذي يستطيع وله الأحقية في إصدار الحكم وما يحمل فيه من تشريعات، وهذا يوحي أن الله تعالى هو الذي يسيير أمر خلقه لوحده كما استدل المودودي في ذلك بقول الله تعالى:﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾[6].

من خلال البحث في هذا المفهوم يتبين أن المودودي هو الذي ربط الحاكمية بمفهوم الإيمان والتوحيد وأعطى للمفهوم صبغة دينية أي عند ما ربط هذا المفهوم بمفهوم الألوهية، حيث كان يقول: (الأول أساس من أسس الدين هوالإيمان بحاكمية الله ، فهو مالك السموات و الأرض و كل ما فيها ملك له وحده)[7]، وهذا تأسيسا لقوله تعالى:﴿ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾[8]، وقام المودودي بعد

---

[1]– أبو الأعلى المودودي، **تدوين الدستور الإسلامي**، مصدر سابق، ص21.

[2]– القرآن الكريم ، سورة الأعراف، الأية 54 .

[3]– القرآن الكريم ، سورة الروم، الأية 26.

[4]– القرآن الكريم ، سورة الشورى، الأية 10.

[5]– القرآن الكريم ، سورة يوسف ، الأية 4.

[6]–القرآن الكريم ، سورة الأعراف، الأية54.

[7]– أبو الأعلى المودودي،**الحكومة الإسلامية**، مصدر سابق، ص219.

[8]– القرآن الكريم ، سورة البقرة، الأية 284.

صياغته للحاكمية أنها تؤثر في كل محور وتكون لها مكانة في كل مجال، فإن المودودي كان يتحدث عن مفاهيم الحاكمية بأنها خالصة لله وحده، الذي له علاقة بالإيمان والحاكمية القانونية وهناك نص يبين فيه المودودي معنى الحاكمية باعتبارها مفهوما توحيديا وسياسيا وقانونيا حيث يقول المودودي في هذا الصدد في معنى قوله أنه لكي نفهم نطاق التشريع الإنساني ومنزله الاجتهاد في الإسلام ينبغي أن نتطرق إلى أمرين مهمين هما:

الأمر الأول: يدل على أن الحاكمية في الإسلام تكون لله عزوجل ، وكذلك القرآن يشرح عقيدة التوحيد حيث يبين أن الله تعالى وحده لا شرك له، وهكذا يمكن أن لا ننظر إليه من المنظور الديني فقط وإنما بالمنظورالسياسي والقانوني كذلك [1] ،فالله تعالى هوالحاكم وهو الذي بيده الأمر والنهي، وكذلك هو المشرع الذي لا يشاركه أحد ومن هنا أكد المودودي أن هذه الصفات تنطبق على ألوهية الله تعالى وأن كل صفات الألوهية القانونية وعقيدة معبودية الدينية لا تنفصل عن الأخرى ،وأن إنكار إحداهما يلزم بالضرورة إنكار ألوهية الله ، لذا أوجب على الإنسان أن يسلم في دعوته بقانون الله الشرعي لأنه القانون الذي اتبعه الأنبياء، ومن يتخلى عن هذا القانون طبقا لحريته وتجاوزه للعبارات التي تدل على حق الإنسان في أن يفرق بين كلام الله و رسوله.

أما الأمر الثاني: أنه كان يساوي في توحيد الله في الإسلام والمقصود من ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم هو أخر الرسل[2]، وهذا التصور الذي قدمه المودودي هو تصور تصور الحاكمية الإلهية والحاكمية القانونية، ومن خلال هذا يتبين أنه ليس هناك فرق بين الحاكمية في مفهومها الإسلامي والقانوني فهذه الأخيرة تبقى فرضية لأنها لا تستند إلى حاكمية واقعية، وبناءا على ذلك فإن المودودي يعطي معنى الحاكمية وصفاتها إلى الله تعالى، ومن هنا يتضح أنه لا يمكن أن يفرضه كل من يؤمن بالله ويعترف له بالخلق، لهذا ربط المودودي مفهوم الحاكمية بالعقيدة وهو الإيمان بالله تعالى من جهة ويؤسس مفهوم

[1]– أبوا لأعلى المودودي، **الحكومة الإسلامية**، مصدر سابق، ص217.

[2]– نفس المصدر، ص218.

الحاكمية على مفهوم الخلق والإبداع والتكوين من جهة أخرى وعليه فإن المودودي يربط مفهوم الحاكمية بنظرية الوجود.

ثانيا: صفات الحاكمية:

إن المودودي تحدث عن الصفات الحاكمية ومكانته في المجتمع وصلاحياته وحدوده بحث أن تلك الصفات التي أنارها لصاحب الحاكمية الإلهية أنها لله تعالى، فهوالقادر والمطلق لا يمكن أن يسأل عما أصدره من أحكام أو قوانين وحتى فيما أمر به من خير أونهي عنه كالشر، وكذلك حتى وإن كان يعود على عباده بالشر فلا يجوز رفضه ولم يعتبر شرا منزلا فكل ما يفعله الخالق فهو صواب له مكانة مقدسة وعالية باعتبارها من الصفات التي تؤهله للحاكمية الإلهية، ومن هذه الصفات أنه: المقدس، الخالق، البارئ، المصور، فهو يتغاضى عن الخطأ إذا وقع أم لا [1]، وهذا يدل أن الله تعالى له صفات ينبغي الأخذ بها، ومن صفاته كذلك أنه القوي، العزيز، وأن السلطة لا تتدخل فيها أي قوة خارجية، لأنه وحده لا أحد يشاركه في إصدار الأحكام والقوانين وأنه الملك الذي يكون له في تدبير شؤون الخلق السلام[2]، بمعنى أن الله تعالى كانت دعوته اتجاه خلقه إلى نشر السلم من أجل تحقيق الأمن والسلام.

وكذلك من الأمور التي يدل بها المودودي على أن الحاكمية يمكن ردها إلى الله تعالى ومن الصفات الإلهية تظهر في العلم الذي جاء به حيث إن كلا منهما ويؤكد صلاحيته مقام الألوهية إلى الإختصاص بمعاني الحاكمية لهذا نجد المودودي يبين أن الإنسان يقلد في السلطة منصب الحاكمية فإن ذلك الإنسان الذي يقلد منصب الحاكمية أنه حتما هو يتصف بالجهل و النقصان فهو غير مؤهل لممارسة هذه الحاكمية مهما كان ،لأنه لا يمكن أن يكون للإنسان صفات تؤهلها للحكم ما دام أن ملكته محدود على حكم الأفراد

[1]– أبو الأعلى المودودي، **تدوين الدستور الإسلامي**، مصدر سابق، ص19.

[2]– نفس المصدر، ص20.

،فالمودودي يعترف بأنه لا يمكن لأحد أن يسلم مما يقوله وإنما يكون التسليم إلا للحق تعالى وحده [1].

ومن الصفات التي تدل على الحاكمية الإلهية أنه قادر على كل شيء بيده السلطة العليا وجميع المخلوقات خاضعة لأمره يحاسب من يشاء و يغفر لمن يريد من عباده وهو الشفيع في الدنيا، لا أحد غيره بيده النفع والضر سواء ما تعلق بالإنسان من الإستفادة من الخيرات أو ما يلحق به من مآسي[2]، والدليل عن هذه الصفات يمكن يتضيحها في كتاب المودودي الخلافة والملك في بعض الأيات القرآنية في قوله تعالى:﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴾[3] وقال أيضا:﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾[4] وقال كذلك:﴿ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ ﴾[5] .

ومن جهة أخرى إعتبر المودودي أن صفات الحاكمية الإلهية لا يتصف بها أحد غير الله فهو الذي يعرف الحقيقة التي تكون عليها البشرية، لذا نجده يدعو إلى الهداية وسير البشرية في الطريق السليم كما أوضح ذلك في قوله تعالى:﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾[6]، وهذه الآية هي الأخرى التي تبين أن الله تعالى يعلم بكل شيء فهو الذي يبتلى عباده بأمور تجدهم كارهين لها ولكن في الحقيقة خير لهم وهناك أفعال يقوم بها الفرد ويعتبرها خيرا له ولكنها في الحقيقة شرا له وتنعكس عليه بالسلب، إن الله تعالى عالم بكل شيء سواء كان ظاهرا أو باطنا كما جاء في القرآن:﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾[7]، وهذه هي الصفات التي بينها المودودي لدليل على تبيان أن الحاكمية تكون لله وحده لا غير سواه فهو

---

[1]–أبو الأعلى المودودي، **تدوين الدستور الإسلامي**، مصدر سابق ، ص21.

[2]– أبو الأعلى المودودي ، **الخلافة و الملك**، تعريب أحمد إدريس ، دار القلم، الكويت ، الطبعة الثانية، 1978، ص11.

[3]– القرآن الكريم ، سورة الأنعام ، الآية 18.

[4]– القرآن الكريم ، سورة الرعد، الآية 9.

[5]– القرآن الكريم ، سورة الحشر، الآية 23.

[6]– القرآن الكريم ، سورة البقرة، الآية 216.

[7]– القرآن الكريم ، سورة البقرة، الآية 255.

الذي يسن القانون بإرادته ولا يوجد هناك قوانين يستفيد بها، والمودودي الذي كان يبعد البشر من الحاكمية حتى وإن كان مذهب سياسي أو اجتماعي أن تتصف بتلك الصفات لأن البشرية لا تعرف بهذه الحاكمية ومعانيها وحتى صفاتها[1].

وعليه يمكن القول أن هناك صفات تدل على الحاكمية الإلهية التي لايمكن لأي أحد من عباده أن يتصف بهذه الصفات.

ثالثا:أقسام الحاكمية:

لقد قسم المودودي الحاكمية الإلهية إلى قسمين هما:حاكميةالله القانونية، والحاكمية السياسية، ويتأسس مفهوم الحاكمية عنده بالمعنى السياسي والقانوني.

أ/ الحاكمية القانونية:

إن المودودي كان يرجع الحاكمية القانونية لله تعالى وحده وذلك استنادا لتسيير شؤون هذا الكون على حاكمية الواقعية ، لأن الله تعالى حاكم على الناس من غير شريك يشاركه في الحكم ولا منازع يخالف ويستدل المودودي على حاكمية الله القانونية في كتابه تدوين الدستور في قوله تعالى:﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [2] وقوله أيضا:﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾[3]، ومن هنا قد جعل المودودي معنى الحاكمية القانونية تنحصر في مبدأ الألوهية واعتبر الجحود لها ، والخروج عنها في نظره كفرا صريحا أي الخروج عن أحكام الإسلام[4].

وعليه يمكن القول أن الحاكمية القانونية عند المودودي قائمة على الإيمان والإسلام فالإسلام يمثل تلك القوانين والتشريعات والإيمان يمثل الأركان لتلك القوانين والإنصرفات عن هذه القوانين أورفضها يكون هو الأخر خروجا عن الإسلام .

---

[1]– محمد عمارة، **أبوالأعلى المودودي والصحوة الإسلامية**، مرجع سابق، ص133.

[2]– القرآن الكريم ، سورة يوسف، الأية40.

[3]– القرآن الكريم ، سورة الأعراف، الأية3.

[4]– أبو الأعلى المودودي، **تدوين الدستور الإسلامي**، مصدر سابق، ص22.

وفي هذا الصدد اتجه المودودي إلى أن القرآن يقربأن هناك قانون منبثق من الحاكمية الإلهية وما على الإنسان الطاعة الخاصة لله تعالى الذي جاء به، ولا نعبد قانونا خارج عن القانون الإلهي أي التي يصنعها الإنسان وفقا لرغباته، فالحاكمية الله القانونية يستشهد بها المودودي في كتابه تدوين الدستورتبعا لما نصت عليه الآيات القرآنية في قوله تعالى:﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴾[1] .

علما أن المودودي كان يرى أن الأنبياء والرسل هم كذلك يمثلون الحاكمية الإلهية حيث أنهم الوسيلة التي يعلم بها طبيعة القوانين والشرائع الإلهية المنزلة من عند الله ومنه أن العلاقة بين الأنبياء ومن يتبعهم تظهر في الطاعة كما أن هذه الطاعة ليست من إختيار الأنبياء وإنما هي من الأمر الإلهي وما على أنبياء من مهمة تبليغ ما أمر به الله في قوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾[2].

وبناء على ذلك فإن الحاكمية الإلهية منشئة للقوانين والشرائع، والأنبياء ما هم إلا مبلغون لها وذلك من أجل التنفيذ وإذا تم هذا التنفيذ سوف يكون حتما هناك تواصل وتوافق وإتصال مع هذه الحاكمية القانونية من جهة ومن جهة أخرى أنه إذا كان هناك عصيان وكفر سوف تنقطع الصلة عن الحاكمية القانونية[3]، ودليل ذلك أيضا عن الحاكمية القانونية عند المودودي أن القانون الأعلى حسب ما ذكر في القرآن يكون لله و رسوله ولا يمكن لأي مؤمن أن ينحرف عن هذا القانون إلا وصار مبتعدا عما جاء به الله ورسوله، وبالتالي يصبحون منحرفين عن الإيمان ، وفي هذا الصدد تظهر مهمة الأنبياء التي كانوا يقومون بها منذ القديم حيث أنهم كانوا يدعون ويوجهون الناس نحو الإسلام أي إلى الإيمان بالله عز وجل وإلى عبادته وحده[4]، وفي هذا المقام كان المودودي يريد أن يكشف الحقيقة التي كان عليها الأنبياء و ما يريدون للوصول إليه وهي الدعوة إلى الإسلام والتوحيد لله عز وجل من

---

[1]– القرآن الكريم ، سورة الزمر ، الأية2.

[2] - القرآن الكريم ، سورة الأحزاب ،الأية 36.

[3]– أبو الأعلى المودودي، **تدوين الدستور الإسلامي**، مصدر سابق، ص23.

[4]- أبو الأعلى المودودي، **نظرية الإسلام السياسية**، دار الفكر، دمشق، الطبعة3، 1988،ص23 .

أجل عبادة الله تعالى حتى ينغمس الناس في طاعة الله ، وهناك البعض من المسلمين كانوا خارجين عن أوامر الأنبياء وهذا يوحى بأنهم كانوا كفارا خارجين عن حاكمية الله التي تدل على أنهم جاهلون كما جاء في القرآن:﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾[1]. ودليل ذلك أن النبي عليه الصلاة والسلام الذي كان يطبق ما أنزله الله تعالى من أحكام وقوانين .

ب/ الحاكمية السياسة:

إن المودودي قد جعل الحاكمية القانونية لله تعالى وفي المقابل فإن هناك حاكمية سياسية حيث كان المودودي يرجع الحاكمية السياسية وصاحبها هوالله تعالى حيث كان يقول :(وربما يتساءل فلمن الحاكمية السياسية إذن الجواب سوف يكون لله تعالى وحده ،ولا يمكن أن تكون هناك إجابات أخرى عن هذا التساؤل لأن أي سلطة تنفيذ الشريعة الإلهية بالقوة السياسية فإنها حتما سوف تفقد صفات الحاكمية، وقد ربط المودودي بين الحاكمتين القانونية و السياسية لأن لا تجوز الحاكمية القانونية والتي يطبق صلاحياتها قانون أعلى لا يقبل لها بالتغيير فيه يمكن أن تكون حاملة للحاكمية)[2] وهذا يعنى أن المودودي جعل حاكمية السياسة تنطبق على من يحمل الحاكمية القانونية.

رابعا: مفهوم الحاكمية بين الإبهام والغموض:

من خلال النصوص التي كتبها المودودي حول فكرة الحاكمية فإننا نلاحظ أن هناك إطارعام يوحى إلى فكرة الحاكمية من حيث الشمولية، وقد وقع بعض اللبس والغموض حول فكرة الحاكمية وهناك صياغة أكثر دقة تبعد عن اللبس والغموض، فهنا نجد المودودي يتحدث عن فكرة الحاكمية بأنها خالصة لله تعالى في الأمر والتشريع وكان يربط مفهوم السلطة الحقيقة لله تعالى، وكان دليل ذلك يظهر من خلال ما ذكر سابقا أن الله ليس مجرد خالق فحسب وإنما هو الحاكم والأمر، وكذا لك أنه خلق الكون ولم يعطي لأحد في تنفيذ حكمه حيث أن الله تعالى لم يعطي للإنسان الحرية التامة في تصرفاته، وإنما جعله مقيد

[1]– القرآن الكريم ، سورة المائدة، الأية44.

[2]– أبو الأعلى المودودي ، **تدوين الدستور الإسلامي**، مصدر سابق، ص224.

بأوامره وهو الذي يدبر ما في الكون بيده[1] ويقول:(يعني أن الله هو الحاكم المطلق وله السلطة العليا المطلقة، يحكم ما يريد، وليس لعباده الحق قي أن يسألوه أو يناقشوه في أحكامه فما حرمه الله فهو حرام وما أحله فهو حلال)[2]، وهذا يثبت أن الله مالك كل شيء وقد سمح لعباده باستخدام الحكم أو القيام به، وأن الحاكمية لا تخص أي فرد من الأفراد أو غيره في الدولة وإنما الحاكم يطلق على الله تعالى فقط لأنه ليس لأحد من دون الله شيء من أمر التشريع والمسلمون جميعا، ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا لا يستطيعون أن يشرعوا قانونا ويقول أيضا :(إن الدولة الإسلامية لا يؤسس بنيانها إلا على ذلك القانون الذي جاء به النبي من عند به مهما تغيرت الظروف والأحوال)[3]، وهذا يعني أن الله تعالى هو الذي يشرع القوانين وليس المسلمين حتى وإن اجتمعوا جميع لا يستطيعون ذلك، فالدولة الإسلامية كذلك يؤسس بنيانها على ذلك القانون الإلهي أو القانون البنائي الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على أن هناك خصائص الدولة ينبغي إثباتها.

ويقول:(إن لفظ ملك في اللغة العربية يطلق على الملكية والسلطة العليا والحاكمية)[4] ومعنى هذا أن الله تعالى وحده حاكم الكون وليس لأي فرد قيد ذرة من سلطات الحكم والحديث الذي كان يوجه المودودي هنا عن مفهوم الحاكمية باعتبارها منصبا خالصا لله تعالى لا يشاركه أحد ولا ينازعه فيه، وهذه العبارة قد يفهم منها أن المودودي قد جرد الإنسان من أي حق في أن يكون مصدرا للسلطة في أي شأن من شؤون الحياة، وأبعده من التشريع و التنفيذ سواء كانت في الأفراد والجماعة [5]، والحقيقة أن اللبس يرد عليه المودودي بنفسه حيث كان يظن البعض حين يسمع هذه الحقائق أن الدولة الإسلامية بهذه الصورة أنه لا مجال فيها أمام الإنسان لقيامه بالتشريع والتقنين، غير أن الإسلام في الواقع لم يغلق باب التشريع من جهة الإنسان وإنما له حدود ضيقة بأنه جعل الحاكمية والسيادة للقانون الإلهي

---

[1]– أبو الأعلى المودودي، **الحكومة الإسلامية**، مصدر سابق، ص131.

[2]– نفس المصدر، نفس الصفحة.

[3]– أبو الأعلى المودودي ، **نظرية الإسلام السياسية** ، مصدر سابق ، ص131.

[4]– أبو الأعلى المودودي ، **الحكومة الإسلامية** ، مصدر سابق، ص 122.

[5]– محمد عمارة ، **أبو الأعلى المودودي والصحوة الإسلامية** ، مرجع سابق، ص131.

فالمودودي يحرر مفهوم الحاكمية وصياغته من منظور مبدأ الألوهية والذي يكون فيه موقف البشرية منه هومطلق الطاعة والإنقياد ولم يتحدث هنا عن موقف الإنسان من مبدأ الحاكمية من منظور إنساني، كما أنه لم يتطرق لوظيفة الإنسان اتجاه مبدأ الحاكمية، وبناء على هذا إذا تعرضا لنصوص المودودي نجده يعطي مجالا إجتهاديا للإنسان في التقنين والتشريع، بل ويعطي له حاكمية وإن كان يفيدها بالحاكمية الإلهية حيث كان يقول: (لهذا الطراز من نظم الحكم لأنه خول فيها حاكمية شعبية للمسلمين وذلك تحت سلطة الله القاهرة وحكمه الذي يغلب)[1]، وهذا يعني أنه لا يفهم من هذه الصياغات أن مهمة الإنسان سوى التلقي والتطبيق كما كان يعتبره بعض الباحثين.

إنما كان هذا اللبس لأن المودودي كان يتحدث عن مفهوم الحاكمية من الواجهة الإلهية لا من وجهة الإنسانية، أما صياغاته الأخرى لمفهوم الحاكمية فهي أكثر تحديد فهو يفرق بين نوعين من الحكم: فالحكم الأول هو حكم الله تعالى المختص به ، وحكم الإنسان الذي منح له[2]، وهنا يمكن أن تظهر في الخلافة معنى الحاكمية والسلطات باعتبارها خلافة نيابية ، وهنا يعتبر الإنسان حاكم الأرض لكنه مقيد في حكمه ومفوض إليه، لهذا يمكن القول أن الحكم قد يكون للمسلمين وهذا ما أطلق عليه بالحاكمية الشعبية فالحاكمية هي بمثابة مفتاح فهم المودودي الجديد الذي جاء به والذي أطلق عليه بالبديل الإسلامي بعد نشر الجاهلية الذي أطلق عليه بحضارة الحاكمية الإلهية[3]، فهذه الحاكمية تجعلنا نفهم ما جاء به المودودي في أغلب الميادين من أجل تجسيد هذه الكلمة في الواقع المعاش، فالجاهلية التي كانت سائدة في الحضارة الغربية و الحضارة الإسلامية سواء في العصر الحديث أو المعاصر يرجع إلى أهلها لأنهم خروج عن الحاكمية الإلهية أما التفكير الذي كان يفكر به أفراد المجتمعات الإسلامية يدل على أنهم خرجوا عن الحاكمية الإلهية أما القومية والديمقراطية التي هي شرك بالله وبالإيمان لأنها تحل مكان الحاكمية الإلهية وتعرف

---

[1]– محمد عمارة ، **أبو الأعلى المودودي والصحوة الإسلامية**، مرجع سابق، ص122.

[2]- مرجع سابق، ص 123

[3]– نفس المرجع، ص125.

بالحاكمية القومية والجماهير وكذلك العلمانية التي كانت تستبعد الحاكمية الإلهية وتنمية العمران[1]، لهذا كان يدعو إلى الجهاد من أجل حماية الدعوة الإسلاميةو تحقيق والحرية ويكون ذلك بالحرب حتى تستقل الشعوب من الحاكمية البشرية إلى الحاكمية الإلهية وهذا الجهاد الذي دعا إليه المودودي من أجل الحاكمية الإلهية.

خامسا : مفهوم الدولة.

إن الدولة توجد في المجتمع وجودا طبيعيا وهذا راجع لعدة أمور منها أخلاقية ونفسية وعمرانية وتاريخية وكل هذه الأمور تجعل المجتمع بحاجة إلى من يحركها لهذا تنشأ الدولة فيقول المودودي في هذا الصدد: (إن الدولة راسخة البنيان نتيجة لمقتضى الأحوال والظروف المتجمعة في المجتمع)[2].

أولا: الدولة الفكرية.

إن الدولة الإسلامية لا يتولى شؤونها إلا الذين أمنوا بالدستور الذي جاءت به، يؤمنون إيمانا جازما، فالإسلام هو أكمل الأنظمة، ولا يضيع قيودا أو حدودا جغرافية أو لسانية أو عنصرية فهو يعرفنا على كافة الناس جميعا، أنه لا توجد في تركيبته لا القومية ولا العرقية[3]، حيث يقول في هذا الصدد المودودي:(فأول ما يظهر لنا من خصائص الدولة الإسلامية التي تمتاز بها عن غيرها أنه ليس لعنصر القومية حظ في إيجادها وتركيبها)[4].

يرى المودودي أن الإسلام يتعامل مع الإنسان من حيث هو إنسان لا من حيث انتمائه للون معين أو عرق معين، وهو يقدم لهذا الإنسان المجرد من الاعتبارات العرق والجنس نظاما عقائديا وأخلاقيا قائما على المساواة والعدل ولا مجال فيه لأي نوع من أنواع التفرقة أوالتمييز

---

[1]- أبو الأعلى المودودي، **موجز تجديد الدين وإحيائه واقع المسلمين وسبيل النهوض بهم**، دار الفكر الحديث،لبنان، الطبعة الثانية، 1969،ص 181.

[2]– أبو الأعلى المودودي، **مناهج الانقلاب الإسلامي**، دار السعودية للنشر والتوزيع ، جدة، الطبعة الثالثة، 1988 ، ص11.

[3]– أبو الأعلى المودودي، **نظرية الإسلام السياسية**، مصدر سابق ، ص43.

[4]– أبو الأعلى المودودي، **مناهج الانقلاب الإسلامي**، مصدر سابق ، ص13.

العرقي أو الطبقي أو الجغرافي، وهدف الدولة الإسلامية من هذه الناحية هو إنشاء المجتمع العالمي الذي تصدر فيه الفوارق وتتحكم فيه أغلال العصبيات، ويشد في محلها نظاما للتمدن والتحضر يضمن للبشر جميعا حقوقا وفرصا متساوية للرقي والتقدم من قبل هذا النظام، فهو يصلح لأن يكون عضوا في هذا النظام الذي لم يقبله فلا يسمح له بمشاركته في شؤون الدولة لكن يسمح له العيش في حدود الدولة كأهل الذمة ويقول في هذا الصدد المودودي: (إن الدولة حزب خاص مؤمن بعقيدة خاصة وفكرة مختصة به)[1].

فهنا نجد صورة توحي بنوع من التشابه بين الدولة الإسلامية والدولة الشيوعية، فالدولة الإسلامية لا تجبر المواطنين على إتباع نظامها بينما الدولة الشيوعية فترى أن المواطنين يجب عليهم الانتماء إلى فكرها الشيوعي، فهي تفرض تسلط أرائها الاجتماعية على الناس ومن ممارسة قهرية معهم بأبشع الطرق[2] .

ويبقى جوهر الاختلاف بين الدولة الإسلامية والدولة الشيوعية هي أن الدولة الإسلامية هي نظام الهي أما نظام الشيوعي فهو نظام بشري من جهة، وأن العضوية في الدولة الشيوعية تكون وحدها للشيوعيين من جهة أخرى، فوجود أهل الذمة والعقائد في الدولة الاسلامية مبدأ الإسلام حيث لا إكراه في الدين، يقول تعالى في كتابه العزيز:﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾[3].

ثانيا: خصائص الدولة .

لقد تميزت الدولة الإسلامية عن غيرها من الدول بخصائص و مبادئ تقوم عليها يمكن إدراجها في نقاط التالية:

[1]– أبو الأعلى المودودي، **نظرية الإسلام السياسية**، مصدر سابق ، ص44.

[2]– نفس المصدر، نفس الصفحة.

[3]– القرآن الكريم ، سورة البقرة، الأية 256.

– لا يوجد نصيب للحاكمية في الدولة الإسلامية سواء كان فردا أوأسرة أوطبقة أوباقي أفراد المجتمع القاطنين بها لأن الحاكم الحقيقي هو الله ولا حكم إلا له ولا أمر ولا نهي إلا ما صدر عنه كما جاء في كتاب الخلافة والملك في قول الله تعالى: ﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾[1].

فالدولة الإسلامية بمنزلة الخلافة حيث يمثل خلافة جمهورية فلهذا فالشرائع والقوانين يتلقاها من الله بواسطة النبي صلى الله عليه وسلم.

– إن الأفراد في الدولة مهما اجتمعوا فيما بينهم فإنهم لا يستعطون تأسيس قانون شرعي أوحتى يساهمون في تغيره فإن الله تعالى الذي له الأحقية في تشريع وسن القوانين وأحكام كما جاء في كتابه الحكيم:﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[2]

– إن الدولة الإسلامية لا تقوم على أي قانون بشري سوى القانون المشرع الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فهذا هو قانون إلهي لا يمكن تغيره مهما اختلفت الظروف الاجتماعية والسياسية، لذا أوجب طاعة المسلمين لهذا القانون[3]، كما جاء في كتاب الخلافة والملك حيث يقول الله سبحانه و تعالى:﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾[4].

– إن القيم الأخلاقية تعد سلطانا على حياة الأمة، وأنه لا يمكن أن تفصلها عن حياتها ونظامها، باعتبارها خاصية من خصائص دولتها أومظهرا لطبيعة نظامها ليست بالأمر العارض أو الثانوي، وأهمية الأخلاق هي في بداية تكوين الدولة يراعي هذا الشرط في جميع أعضائها عند انتخابهم أوتعينهم وتحديد مهام كل عضو والتمسك بالقيم وتطبيقها في الدولة، ويوضح ذلك أبو الأعلى المودودي فيقول: (وأساس الأفضلية في هذه الدولة هي الأفضلية

---

[1]– القرآن الكريم ، سورة يوسف، الآية 40 .

[2]– القرآن الكريم ، سورة المائدة، الآية 45.

[3]– أبو الأعلى المودودي، **نظرية الإسلام السياسية**، مصدر سابق، ص29.

[4]– القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 79.

الأخلاقية لا غير أولى الأمور بالعناية وأجدرها بالاهتمام و الرعاية عند انتخاب القادة، وأهل الحل العقد في هذه الدولة هي نظافة الأخلاق وطهرها مع الصلاحية الذهنية والبدنية)[1] .

– إن المساواة بين الأفراد في الحقوق والمكانة هي إحدى ركائز الأساسية للدولة الإسلامية وتعاون الأفراد فيما بينهم على عمل الخير والابتعاد عن الشر، وأي فرد محروم من متطلبات الحياة الأساسية في الدولة. وأن لتوازن بين الدولة والفرد لا يجعل الدولة سلطة مطلقة ولا الفرد مسيطرعلى السلطة[2].

يرى المودودي أن خصائص الدولة الإسلامية هي أن الحاكمية لله وعلى الأفراد الطاعة وتنفيذ بما جاء به من أوامر ونواهي، وأن تكون الدولة متوازنة بحيث أنها تعتبر بمثابة الخلافة، وعليه فإن الأحكام التي تصدر يجب أن تكون من الشريعة الإسلامية.

ثالثا:غاية الدولة.

إن المودودي كان أول من طرح لمفهوم الحاكمية كما أن له أيضا تصور لوظائف الدولة ينطلق المودودي في تحديد وظائف الدولة الإسلامية من وفضه لمفهوم الدولة في الفكر الغربي و يقول المودودي:(إن هذه الدولة ليست مهمتها تنفيذ واجبات الشرطة فحسب بحيث يكون عملها الضبط والربط وإقرار النظم وحفظ الحدود فقط إنما هي دولة ذات هدف وغاية)[3]، لذلك يقدم المودودي مفهوما للدولة ويربط فيه بين الدولة والعقيدة فالدولة هي قوة سياسية والواجب عليها إقامة الدين وتنفيذ الأحكام التشريعية أي تحول العقيدة إلى منهج حياة وواقع عملي، يرى أن الواجب الحكومة الإسلامية إقامة الدين في دائرة سلطتها و تجتهد في عرض رسالة الإسلام الأمم الأخرى لأن الدين عنصر هام يمكن تطبيقه في الدولة من أجل تحقيق سلامة الأمة من جهة ونشر الوازع الديني من جهة أخرى، لذا أوجب تطبيق الدين .

---

[1]– أبو الأعلى المودودي، **الخلافة والملك**، مصدر سابق، ص35.

[2]– نفس المصدر، نفس الصفحة.

[3]– نفس المصدر، نفس الصفحة.

ويقول الله تعالى: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾[1].

ويحدد المودودي الأهداف التي تعمل لها الدولة التي تعمل لها الدولة الإسلامية فهذه الدولة يجب أن تعمل لغايتين كبريتين الأولى إقامة العدل في الحياة البشرية والقضاء على الظلم والجور والثانية إقامة نظام الدين إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة و ذلك عن طريق ما تملكه الحكومة من طاقات ووسائل، وهوالنظام الذي يشكل حجر الزاوية في الحياة الإسلامية، وأن تنشر الخير والبر وتأمر بالمعروف وهو الفرض الأصلي من مجيء الإسلام إلى الدنيا وأن تقطع دابر الشر.[2] ويقول الله تعالى:﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾[3].

وبناء على هذا فإن المودودي يرى أن وظائف الدولة الإسلامية كفيلة بتحقيق تلك الأهداف وهي أن تقيم الحياة الإسلامية دون نقص أوإبدال وأن ترفع من قدر الخير وتقضي على الشر وتزيله طبقا لمعيار الإسلام، أي أن تقيم نظام الدين كاملا[4]، ويكون ذلك بأن تأخذ الدولة على عاتقها إقامة نظام المجتمع وإقامة النظام الذي يحتاج لهذه القوة المسيطرة التي لابد أن تنادي بنظرية فكرية وترسم خطا اجتماعيا، فهي تهدف إلى إقامة القانون الإلهي وتحقيق العدل ونشر الخير من ناحية ومن ناحية أخرى تبلغ العباد الشرع الذي بعث على يد الرسل، فالله يؤكد في كثير من الآيات على هذا الغرض منها كما ذكر في كتاب المودودي الخلافة والملك في قوله تعالى:﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾[5] .

---

[1]– القرآن الكريم ، سورة الحديد، الآية 25.

[2]– أبو الأعلى المودودي، **نظرية الإسلام السياسية**، مصدر سابق ، ص 42.

[3]– القرآن الكريم ، سورة آل عمران، الآية 104.

[4]– أبو الأعلى المودودي، **الحكومة الإسلامية**، مصدر سابق ، ص ص 288–289.

[5]– القرآن الكريم ، سورة النساء، الآية 58.

فمثل هذه الدولة لا يوجد لها مثيل لأنها هي دولة شاملة ومحيطة بالحياة الإنسانية من كل النواحي.[1] وهذا يعني أن العدالة الاجتماعية عند المودودي لا توجد إلا في الإسلام، فالإسلام هوالعدل بحد ذاته لان مبادئه وأسسه تقوم على العدل، ويقول المودودي:(يريد الإسلام أن يقيم الفرد والجماعة على قسطاس مستقيم ويجمع بينهما على أساس التعادل الكامل، بحيث يبقى حق الفرد من حيث هو فرد وحريته مصونة لا تضر بالمجتمع، بل تكون نافعة لمصالحة قطعا)[2].

يرى المودودي أن هذا التوازن الإجتماعي إنما يتحقق بجعل الفرد محور النظام الذي يساعد أفراد الجماعة على تنمية شخصياتهم وترقية مواهبهم ولا يقيد حريتهم في الملكية والتصرف وهو النظام الذي تتحقق العدالة في ظله وهو النظام الإسلامي.

[1]– أبو الأعلى المودودي، **نظرية الإسلام السياسية**، مصدر سابق ، ص42.

[2]– أبو الأعلى المودودي ، **نظام الحياة في الإسلام** ، دار الشباب للطباعة والنشر، باتنة ، بدون طبعة وبدون تاريخ، ص57

المبحث الثاني: نظرية الخلافة والديمقراطية عند أبو الأعلى المودودي

إن تحديد مفهوم الخلافة أمر ضروري حتى نفهم حقيقة النظام الإسلامي لذ أوجب علينا توضيح معنى الخلافة و هي كالأتي :

أولا: مفهوم الخلافة:

أ/ الخلافة من الناحية اللغوية:

إن الخلافة في مفهوم اللغوي هي مصدر أخلاف أي يقال خلفه في قومه وهذا يعني أنه من يكون بعد الحاكم الأول وتأخذ على سبيل المثال ابن الأثير الذي كان يبين أن أبا بكر هو خليفة لرسول صلى الله عليه وسلم، أي الخليفة هو الذي يعوض الذاهب ويقوم بما كان يقوم الأول وهذا يوحي بأن أبا بكر ثاني رئيس للدولة الإسلامية [1] .

وفي هذا الصدد يعرف الإمام الراغب الأصفهاني الخلافة ومدلولها فيقول :(الخلافة نيابية عن الغير إما لغيبه المناوب عنه وإما لموته وإما لعجزه و إما لتشريف المستخلص) [2] ومن خلال قوله يتبين أن الله تعالى استخلص أولياء في الأرض، كما أعطى للخلافة معاني مثل الخلق، الوريث، النائب والوكيل[3]، وليس من الضرورة الأمر أن يكون المستخلف ميتا أو مفقودا في الخلافة، ولهذا يمكن القول في معنى الخلافة أن هناك إستخلاف في الأرض خلف فلان[4] وهذا يعني أن الحاكم القوي منح لفرد أخر مكان الفرد المسموح له أي جعل فلانا من دون تناقض، ودليل ذلك ماقام به الرسول صلى الله عليه وسلم عندما منح الإستخلاف لأبي بكر رضي الله عنه ثم يأتي بعد ذلك لإستخلاف الذي قام به الخلفاء الراشدون فيما بعد أمثال علي وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، ومن خلال ما سبق يوضح المودودي بعض المعاني التي تدل على الخلافة:

---

[1]– محمود خالدي، **ا لموسوعة السياسية (معالم الخلافة في الفكر السياسي الإسلامي)** ، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1984 ، ص24.

[2]– نفس المرجع ، ص24.

[3]– نفس المرجع، ص25 .

[4]- نفسه ، نفس الصفحة .

إن كلمة أخلف يقصد بها التعويض عن الشيء والغير موجود، وكلمة استخلف فلانا من فلان بمعنى عوضه في مكانه أي أن الله تعالى جعلهم خلفاء أو بعبارة أخرى جعله مكانه وأن المستخلف قد يأتي بتصريح من المستخلف الأول سواء بالعمل معا واستخلافا له[1] ودليل ذلك في كتاب محمود الخالدي الموسوعة السياسية في قوله تعالى ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا ﴾[2].

ب/ الخلافة من الناحية الشرعية .

إن الخلافة في معناها الشرعي تعني الدولة الإسلامية[3]، وهذا ما أثبته الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم انطلاقا من أبي بكر الذي كان أول خليفة بعد الرسول عليه الصلاة وسلام، وهذا يدل على أن الخلافة باعتبارها مظهر سياسي للدولة الإسلامية، فالخلافة في مفهومها هذا يعرفها البيضاوي* في كتاب محمود خالدي (الموسوعة السياسية العالمية) بأنها:(خلافة شخص من أشخاص للرسول صلى الله عليه وسلم وذلك باتباع وتنفيذ القوانين الشرعية)، لذا أوجب على الأمة الإسلامية إتباع هذه القوانين الإسلامية.

إذن الخلافة في مفهومها القرآني هي خلافة عن الرسول صلى الله عليه وسلم في تطبيق ما أتى به الله عز وجل من أوامر وأحكام تشريعية لأنه هو القوي والحاكم، هذه الصفات شأن من شؤون الحاكمية الإلهية، فالخلافة أساس الحكومة في تبيان الأحكام والأوامر والنواهي كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في نشر الدعوة الإسلامية ثم تبعه الخلفاء فيما بعد، ويقول المودودي في هذا الصدد:(إن الخلافة هي نيابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم وأنها منصب إلهي وليس القول بأنها منصب إنساني)[4]، وعليه فإن المفهوم

---

[1]- محمد عمارة، **أبو الأعلى المودودي و الصحوة الإسلامية**، مرجع سابق، ص157.

[2]- القرآن الكريم، سورة الأعراف، الأية169.

[3]- محمود خالدي، **الموسوعة السياسية العالمية(معالم الخلافة في الفكر السياسي الإسلامي)**، مرجع سابق ، ص26.

*إن الإسم الكامل للبيضاوي هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد أبوا لخير، ناصر الدين البيضاوي، نسبة إلى المدينة التي ولد فيها قرب شيراز، كان مفسرا وقاضيا وله العديد من المؤلفات منها أنواع التنزيل وأسرار التأويل.

[4]– محمود خالدي، **الموسوعة السياسية العالمية(معالم الخلافة في الفكر السياسي الإسلامي)** ، مرجع سابق ، ص30.

الصحيح للخلافة حسب ما ذكر سابقا بأنها رئاسة كل المسلمين في الدنيا لإقامة الأحكام الشرعية وحمل الدعوة الإسلامية في العالم الإسلامي.

ومعنى الخلافة من حيث الشرع وضحها المودودي في كتاب الخلافة والملك حسب ما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى:﴿ يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً ﴾ [1] وقال أيضا:﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[2] . فإن المودودي يؤسس نظرية الخلافة في الدولة الإسلامية على نظرية الحاكمية[3]، حيث كان المودودي يذهب إلى نظرية الحاكمية قبل الخلافة في نظريتها السياسية وكان يقر ذلك ابتداء من الحاكم الحقيقي في الإسلام هو الله عزوجل ويؤسس المودي نظرية الخلافة في عنصرين:

الأول: يرى المودودي أن من قام بالحكم في الأرض وحسب ما جاء في الدستور الإسلامي سوف يكون خليفة للحكام الأعلى، وهذا ما أشار إليه الإسلام حيث إستعمل المودودي لفظ الخلافة عوض الحاكمية.

الثاني: أن الله تعالى لم يأمر بأحد في استخلافه وإنما وعد جميع المؤمنين بذلك الإستخلاف و هذا الإستخلاف يدل على أن المؤمنين كلهم خلفاء الله[4]، وهذه الخلافة تسمى بالخلافة العمومية فالأفراد الذين يؤمنون بحقيقة الخلافة الإلهية حسب ما جاء في قوله تعالى: ﴿ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾[5]، وهذه الآية توضح بأنه لا يحق للفرد أن يستولى على السلطة، وكل من يدعي أن خلافة الله تخص شخصا من غير الجماعة وهو على خطأ وهذا ما تميزت به الخلافة في نظر المودودي الذي كان يرى بأن هذه الخلافة تقوم على مفهوم الحاكمية الإلهية [6]. فحاكمية الله في هذا الكون هي النواة

---

[1]– القرآن الكريم ، سورة ص، الآية، 26.

[2]– القرآن الكريم ، سورة البقرة ، الآية 30.

[3] – أبو الأعلى المودودي، **نظرية الإسلام ا لسياسية** ، مصدر سابق ، ص45.

[4]– نفس المصدر، ص46.

[5]– القرآن الكريم ، سورة النور، الأية55.

[6]– أبو الأعلى المودودي، **الخلافة و الملك**، مصدر سابق، ص21.

الأساسية التي تتفرع عنها كل القواعد وتكون في اتصال وثيق بها، وهذه الحاكمية هي بمثابة الركيزة الأساسية في نظام الإسلام لأنه لا مالك ولا خالق مدبر للكون وما فيه إلا هو(الله)، فالمودودي يوضح ذلك أن الإنسان لا يستطيع تسيير هذا الكون ويقول في هذا:(أن كل ما يناله الإنسان على وجه الأرض، من طاقات ليس إلا هبة من الله تعالى وقد جعل الله الإنسان في منزلة تستخدم فيها الهبات والعطايا الممنوحة له من الله وفق مرضاته)[1].

وعلى هذا الأساس فالإنسان ليس السلطان الملك وإنما هو خليفة الملك الأعلى، والمودودي يعرف الخلافة الإلهية في كتابه نظرية الإسلامية السياسية انطلاقا من قوله تعالى:﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾[2].

وهذه الآية توضح الأمانة التي حملها الإنسان وتحمل مسؤوليتها، إذن لفظ الأمانة يدل على معنى الخلافة أي مادام الإنسان مخلوق في كون فهو حاكم الأرض بالتفويض من الله فالإنسان هنا يحمل أمانة الله تعالى فهو الخلفية في الأرض يمارس السلطات المفوضة إليه طبقا لما أقره الله ، وهناك أدلة اقتبسها المودودي من القرآن تدل على أن خلافة الإنسان هي خلافة إلهية كما جاء في كتاب المودودي الحكومة الإسلامية في بعض الآيات القرآنية قال تعالى:﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾[3] وقال أيضا:﴿وَعَلَّمَ آَدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾[4] .

وهذه الآيات تبين أن الله تعالى سخر للإنسان كل ما يملكه في الأرض وعلمه العلم، وعليه فإن لفظ الحكومة يطلق على الخلافة باعتبارها هي السلطة في الأرض وحكومتها إنطلاقا من هذا فإن المودودي فسر ذلك بقوله :(إني جاعل في الأرض خليفة بـ: إني جاعل في الأرض ملكا وهذا يعني أنه جعل ملكا في الأرض)[5].

---

[1]– أبو الأعلى المودودي، **الخلافة و الملك** ، مصدر سابق، ص19.

[2]– القرآن الكريم ، سورة الأحزاب، الآية72.

[3]– القرآن الكريم، سورة التين، الآية 4.

[4]– القرآن الكريم، سورة البقرة، الأية31.

[5]– أبو أعلى المودودي، **الحكومة الإسلامية**، مصدر سابق، ص210.

فالإنسان في هذه الخلافة حاكم بانيابة غير أن المودودي يقر بأن الحاكم حسب ما جاء في العقيدة الإسلامية لله عز وجل وإلا من منحه إياها،حيث أوضح أن الخلافة هي الحاكمية الملكية لكن في أصلها هي خلافة إلهية وأن الإنسان هوالخليفة الذي يطبق ما جاء في السلطة المطلقة من قبل حاكمية الله[1]. فألوهية الناس على الناس تولد الشر والفساد وهي في الحقيقة نظرية مشؤومة وهي على عكس ألوهية الله، فهذه الأخيرة لأنها تعلم بكل شيء لا وتخفي عليها خافية، وأن الخلافة لكي تكون صحيحة يمكن النظر إليها من واجهتين كما ذكر المودودي :

1 – إما أن يكون الرسول خليفة من الله ، أو رجل يتبع الرسول فيما جاء في الشرع .

2 – أو لتحديد الخلافة ينبغي الإقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم فهو الذي كان مبلغا عن الله في رسالته للبشرية.[2]

ومن خلال هذا يرى المودودي أن الخلافة الإنسان في الأرض أودعها الله تعالى له وما على الإنسان إلا إتباع ما أمره الله تعالى، ودليل ذلك ما قام به النبي عليه الصلاة وسلام والخلفاء الراشدون فيما جاءوا من بعده ، حيث كانوا في الأرض خلفاء يعملون على تنفيذ الأحكام الشرعية، وتطبيقها في النظام الذين يسيرون عليه في الخلافة، وهذا كله من أجل نشر الإسلام، وتحقيق وحدة الأمة.

ب/مفهوم الثيوقراطية :

يرى المودودي أن فلسفة التنظيم السياسي للدولة في الفكر الغربي يقوم على فكرة الديمقراطية والتي هي عبارة عن مناهج للحكم تكون السلطة فيه للشعب جميعا، فلا تغير فيه لقوانين ولا تبديل إلا برأي الجمهورية ولا تسن إلا حسب ما توحي إليهم عقولهم، ويعتبر المودودي أن هذه هي أهم خصائص الديمقراطية، وهي قائمة على الاختيار الشعبي

1– أبو الأعلى المودودي، **الإسلام في مواجهة التحديات المعاصرة**، ترجمة خليل أحمد الحامدي، دارالقلم، الكويت، الطبعة الرابعة، 1980، ص213.

2 – أبو الأ على المودودي، **الخلافة والملك** ، مصدر سابق، ص ص19–20.

باعتبارها مصدرا نهائيا في الرأي والتشريع، فما رآه مناسبا له شرعه وكان بذلك دستورا، وما رآه غير مناسب ألغاه وأبطله، وبناء على ذلك فإن المودودي يعتبر هذه الفلسفة ليست من الإسلام في شيء، والديمقراطية بهذا المعنى لا يصح إطلاقها على نظام الدولة الإسلامية، بل يطرح المودودي إصطلاحا بديلا وهو الحكومة الإلهية، أوالثيوقراطية الإسلامية[1].

ولا يقصد المودودي بالثيوقراطية ما كان شائعا في الفكر الغربي من قيام طبقة من القساوسة والباباوات يتولون أمر التشريع والتقنين للناس باسم الحق الإلهي، أو تستر وراء القانون الإلهي فإن هذه الثيوقراطية أسماها المودودي بالحكومة الشيطانية.

و لكن الثيوقراطية التي جاء بها الإسلام، كما يراها المودودي هي التي لا تستبد بأمرها طبقة من السندسة أو المشايخ، بل هي التي تكون في أيدي المسلمين عامة، وهم الذين يتولون أمرها والقيام بشؤونها، وفق ما ورد به كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، فهذه الثيوقراطية الإسلامية في حقوقيتها حكومة قائمة على وحي الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه و سلم، ولكن أمرها بيد المسلمين، تسير على مقتضى مناهج النبوة.[2]

ولقد ابتدع المودودي إصطلاحا جديد يراه ينسجم مع هذه النظرة التي أبان عنها وهي كلمة "الثيوقراطية الديمقراطية" حيث يقول: (ولئن سمحتم لي بابتداع مصطلح جديد لآثرت كلمة "الثيوقراطية الديمقراطية" أو الحكومة الإلهية الديمقراطية لهذا الطراز من نظم الحكم لأنه قد خول فيها للمسلمين حاكمية شعبية مقيدة، وذلك تحت سلطة الله القاهرة وحكمه لا يغلب، وهذا الاصطلاح الذي أطلقه على النظام الإسلامي ما هو إلا تخريج قانوني على مفهوم الحاكمية الإلهية) [3].

ويمكن ملاحظة أهم القواعد التي تتحكم في طبيعة نظام الحكم الإسلامي عند المودودي والذي أسماه بالثيوقراطية أوالحكومة الإلهية أن موقف المودودي من الديمقراطية

---

[1]– أبو الأعلى المودودي، **نظرية الإسلام السياسية**، مصدر سابق ، ص30.

[2] نفس المصدر، ص31.

[3]– نفسه، نفس الصفحة.

الغربية يستند على الآيات القرآنية التي يركز عليها كما جاء في كتاب المودودي نظرية الإسلام السياسية بقول الله تعالى:﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[1]، وهي الآية التي تدل استخلاف الله للإنسان لإقامة حاكمية الله في الأرض أي تحكيم شريعته والامتثال لأمره ونهيه وأفراده بالعبادة فيعتمد على مبدأ السيادة الإلهية في رفضها ويؤكد انطلاقا من القصص القرآني أن كل الرسل كانوا يحثون الناس على الطاعة، وأن التوحيد والحاكمية والاستخلاف هي أساس النظام الاجتماعي والأخلاقي فالديمقراطية تعني مبدئيا بلغة المودودي ومفاهيمه حاكمية الجمهور في مقابل الحاكمية الإلهية.

ويعود مودودي إلى تاريخ أوربا ليشير إلى أن الديمقراطية التي تعني حكم الشعب نشأت كثورة على الإقطاع والملكية للتخلص من الإستبداد فأنها سرعان ما تحولت إلى حرية مطلقة جارفة تستهتر بجميع القيم الأخلاقية، والمبادئ الإنسانية السمحاء فيقول : (ولكنها إنحرفت وتحولت فيما بعد عن مفهومها الصحيح وأصبحت تعني إطلاق كل أنة لتحقيق رغباتها كيف تشاء هذه الرغبات التي تمثل في الواقع رأي الأكثرية، لا رأي أفراد الأمة جميعا، وليست هناك من ضبط هذه الرغبات)[2]

وأصبح بالتالي معيار الحق والصواب والخطأ ليست المبادئ الأخلاقية أوالدينية بل رأي الأغلبية القائم على المصلحة والهوى وليس العقل أو الضمير يقول في ذلك:(وخلاصة القول: فكل ما ساير أهواء الأكثرية وولاها كان خيرا و حقا وعدل ولو كان في الواقع شرا وباطلا وظلما، وكل ما جانب تلك الأهواء وجافاها كان محض شر ولو كان فيه الخير العميم)[3].

---

[1]–القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 30.

[2]– أبو الأعلى المودودي ،**الإسلام و المدينة الحديثة**، كتاب الكتروني محمل من موقع منبر التوحيد و الجهادي www.tawhed.ws، ص10.

[3]– نفس المصدر، نفس الصفحة.

وتملي هذه الديمقراطية التلاعب والإحتيال والمناورة وتعد تفاوضا وشراكة وموازين رأي عام وغالبية وإنتخاب ولعله يشير بذلك إلى ما يصيب الديمقراطية من أمراض كهيمنة العصب عندما يقول: (ومن الطبيعي أنه في ظل هذه الديمقراطية تتلاعب الأكثرية بالقوانين والأنظمة، فتغير فيها وفق الرغبات والأهواء لا وفق قواعد الحق الثابتة التي لا تخضع لتبديل أوالتغير)[1].

ويوضح محمد عمارة في كتابه الإسلام وضرورة التغير:(أن الحقيقة التي قامت في نقد الديمقراطية تقول إن عداء المودودي هذا قد نبع من عدائه لفكرة القومية الهندية الواحدة ، فكلاهما يعني في الظروف الأقلية المسلمة والأغلبية الهندوكية سحق الشخصية الحضارية والقومية الثقافية للمسلمين)[2]، وهذه العيوب التي تحتويها الديمقراطية حاول الإسلام تداركها ويظهر لنا في النقاط التالية.

يعتبر الغرب الجماهير أساس السلطة والسيادة المطلقة، وهذا ما جعلهم يقرون بمطلقية الديمقراطية، لهذا فالمودودي يرى أن الإنسان ما دام في حد ذاته غير مستقل بأمره فكيف لمجموعة متألفة من الأفراد أي أن تكون أهل لسيادة المطلقة !.[3]

وعليه فإن الإسلام حاول تصحيح هذه العيوب من خلال الإحاطة الديمقراطية بقوانين شرعية أقرها الله سبحانه وتعالى وأمر بتنفيذها من قبل الجماهير لكي لا تصبح دولة مستبدة، وتقع في نهاية المطاف، أنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية ما لم يلتزم أفراد المجتمع بصفات أخلاقية سليمة التي جاء بها الإسلام وأمر بها الله، كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأن يلتزموا بالمبادئ الإسلامية حتى يتحقق نجاح هذه الديمقراطية، وإذا لم يتلقى الفرد تربية معنوية فإنه يضعف احتمال نجاحها.

---

[1]– أبو الأعلى المودودي ،**الإسلام و المدينة الحديثة** ، مصدر سابق ، ص 11.

[2]– محمد عمارة ، **الإسلام وضرورة التغيير**، دار العربي، الكويت، الطبعة الأولى، 1979، ص145.

[3]– أبو الأعلى المودودي، **الإسلام في مواجهة التحديات المعاصرة**، مصدر سابق ، ص249.

إذا كان الأفراد صالحين فإن الديمقراطية سوف تعود عليهم بالنفع مادام أن الأفراد منظمون إلى النظام الاجتماعي القائم على المبادئ والأسس الصالحة.

وإذا التزم الأفراد بهذه المبادئ الثلاثة في تسيير الديمقراطية يمكن تحقيق نجاحا كبيرا وهذا وفق للقيم الإسلامية[1]، ويقول المودودي: (أما كيف يأتي هذا التغير فليس له من سبيل من النظام الديمقراطي إلى خوض المعارك الانتخابات، وذلك أن نربي الرأي العام في البلاد ونغيير مقياس الناس في الإنتخابات ونظهرها من اللصوصية والغش والتزوير، ثم نسلم مقاليد الحكم والسلطة إلى رجال صالحين يحبون أن ينظم بنظام البلاد على أسس الإسلام الخالص)[2].

ويمكن أن نستنتج أن الديمقراطية عند المودودي في الدولة الإسلامية ينعتها ويعرفها بالثيوقراطية الإسلامية، وهذا يميزها عن غيرها كالديمقراطية الغربية التي تعمل على تهميش الدين، هذا ماجعل أبو الأعلى المودودي يقول بأن هناك حاكمية شعبية مقيدة بضوابط الشرع، واجتهاد مجلس الشورى في نصوص المشرع وإستشارة الأمير لأهل الحل والعقل ويقبل المعارضة، بل يقول عن هذا المودودي:(ديمقراطيتنا الإسلامية...هي كديمقراطية الغرب، لا تتألف الحكومة فيها ولا تتغير إلا بالرأي العام، ولكن الفرق بينا وبينهم أن ديمقراطيتهم حرة مطلقة العنان، ونحن نعتقد الخلاقة الديمقراطية متقيدة بقانون الله عز وجل)[3]. إذن يمكن القول أن المودودي يرفض الديمقراطية الغربية ومبادئها لأنها بعيدة كل البعد عن مبادئ الديموقراطية الإسلامية.

رابعا: التحول من الخلافة إلى الملك:

لقد عرف عهد النبوة والخلافة الراشدة الدولة الإسلامية أنها ملتزمة بالمبادئ السياسية الشرعية، في حين يرى المودودي أن هناك إنحراف عن هذه المبادئ وكان ذلك في عهد

---

[1]– أبو الأعلى المودودي، **الإسلام في مواجهة التحديات المعاصرة**، مصدر سابق ، ص251.

[2]– أبو الأعلى المودودي، **بين يدي الشباب**، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية ، 1983، ص25.

[3]– أبو الأعلى المودودي ، **تدوين الدستور الإسلامي**، مصدر سابق، ص31.

سيدنا عثمان رضي الله عنه ثم توسع أكثر في عهد سيدنا معاوية ، إنه انحراف خطير أدى إلى زوال القيم القرآنية وأصبح الناس يفعلون وفق أهوائهم وهذا كان ينظر إليه المودودي أنه لم يظهر تلقائيا إنما أسباب أدت إلى تغيير الأمة في مسارها من الخلافة إلى الملك وهذا التغيير الذي رآه المودودي أنه تم عبر مراحل يمكن عرضها فيما يلي:

المرحلة الأولى:

ففي هذه المرحلة بالرغم من أن أبو الأعلى المودودي الذي كان يعظم شأن الصحابة إلا أنهم كانوا عصمة الخطأ في تلك الإجتهاد وكانوا يتقاسمون أجر واحد حسب ما ذكر في الخلافة والملك عن النبي صلى الله عليه وسلم من إجتهد وأصاب فله أجران، ومن إجتهد وخطأ فله أجر واحد[1]، والتغيير الذي ظهر في سياسة الخلافة الإسلامية يتبين من خلال دراسات سابقة أنه تم تولي إعطاء مهام الدولة إلى أهل وذوي الحاكم (أقاربه)، لكن الرسول صلى الله عليه وسلم كان أثناء حكمه لم يعط لأحد من أقاربه سوى علي رضي الله عنه، أما سيدنا أبا بكر كذلك لم يعط لأحد من أقاربه مهام الدولة، بينما عثمان عليه السلام كان تفكيره مخالفا لما كان سائدا في سيرة المصطفى عليه السلام والخلفاء الراشدين من قبله لكن ذلك راجع لحسن النية له، ودليل ذلك أيضا على تولي منصب الحكم حسب المودودي أنه كان يعطى للأقارب، وهذا ما شهدناه أثناء تولى الوليد عقبة وهو أخوه على الكوفة مستخلفا بعد سعد بن أبى وقاص بعد عزله، وكذلك تولى عبد الله بن عامر وهو إبن خاله على البصرة بعد عزل أبي موسى الأشعري وكذلك بعد إستقالة سيدنا عمربن العاص على مصر الذي أعطاها لعبد الله بن سعد بن أبي سرح (أخوه من الرضاعة)[2].

وهذا هو العمل الذي قام به بعض الخلفاء الذين جعلوا معالم الخلافة تتحول إلى ملك وهذا ماصرح به سعد بن أبي الو قاص .

المرحلة الثانية:

[1]– أبو الأعلى المودودي ، **الخلافة والملك** ، مصدر سابق، ص64.

[2]– نفس المصدر، ص65 .

إن هذه المرحلة كذلك هي الأخرى تتحدث عن الإنحراف الذي وقع في الخلافة إنطلاقا من: الثوار الذين كانوا في البصرة والكوفة ومصر مجتمعين بطرقة سرية ثم توجهوا إلى المدينة كلهم كانوا ضد *سيدنا* عثمان و كان طلبهم أن يخرج من مهام الخلافة[1] لأن لا قيمة له وسلوكه لا تؤهله لذلك الأمر الذي قام به الناس لم يكن من جميع لأنهم ليسوا من أهل الحل والعقد أو حتى نوابا في الدولة، لذا أوجب القول أنه مهما كان خطأ الحاكم فلا يمكن التصرف معه بهذه الطريقة، وإنما هناك هيئات قضائية تتولى الفصل في النزعات القائمة بين حكام الأمة حسب ما ذكر في كتاب الخلافة والملك حيث قال الله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[2]، هي التي تتدخل في حق المحاسبة لأنها تتبع القانون الشرعي أوحتى تزول الفوضى، تم إعطاء الأمر لأهل الحل والعقد الذين يراقبون كل أعمال الدولة إنطلاقا من الرئيس في عمله حتى لا يخالف الدستور الإسلامي أو إنحراف عن الشرع وهذا ما أوضحه المودودي في قوله:(لم يقع ظلم أولئك على سيدنا عثمان رضي الله عنه وحده بل على الإسلام نفسه وعلى نظام الخلافة الراشدة و أفراد العائلة الذين إرتقوا في عهد عثمان كانوا جميعا من الطلقاء)[3]، ويطلق على الطلقاء أنهم خرجوا عن تعاليم الرسول ثم دخلوا في الإسلام.

ودليل التحول هو أن مروان بن الحكم الذي أمره سيدنا عثمان بتولي الأمانة العامة للدولة وكانت السيد النائلة زوجة سيدنا عثمان غاضبة واعتبرت أن المشاكل التي تقع لعثمان كانت من وراء مروان لذلك كانت تقول لزوجها (فإنك متى أطعت مروان قتلك ومروان ليس له عند الله قدر ولا هيبة ولا محبة)[4].

---

[1]– أبو الأعلى المودودي ، **الخلافة والملك** ، مصدر سابق، ص72.

[2]– القرآن الكريم ، سورة النساء، الآية59.

[3] - أبو الأعلى المودودي، **الخلافة والملك**، مصدرسابق ، ص65.

[4]– نفس المصدر ، ص71.

بالإضافة إلى هذا فإن المودودي بعد عرضه للإجتهادات التي قام بها عثمان في الدولة وما نتج عنها من أخطاء، إذ أنه يقول لو نجينا هذا الكتاب من السياسة لسيدنا عثمان رضي الله عنه وجدنا سلوكه كخليفة سلوكا مثاليا من جميع جوانبه الأخرى ليس فيه مجال الإعتراض[1].

المرحلة الثالثة:

ففي هذه المرحلة ظهر الإنحراف في نظام الخلافة، خاصة أثناء مقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه لذا كانت الأمة تدعو إلى تعيين إمام بعد مقتل عثمان ويكون متمسكا بالقيم الدينية وبعيدا عن الفتن وكل ما يؤدي بالأمة إلى التهلكة، وقد وقع إختيار الأمة على أن يكون سيدنا علي رضي الله عنه إماما لها وقد كانت مبايعة علي في المسجد[2]، ويوضح المودودي بعض من الأخطاء التي وقعت أثناء مبايعة علي منها:

1- إن الصحابة الذين كانوا يحايدون علي رضي الله عنه قد أدو إلى الفوضى وذلك رغم حسن نيتهم مما كان له أثر كبير على المسلمين وجعلهم قلقين ومترددين، لذا كان المودودي يرى أن الموقف السليم والصحيح أنه قام بشمل كل الأمة لذا كان يقول:(أنه كان على الأمة أن تتعاون مع سيدنا علي لا عادة أمن الأمة وسلام نظام الخلافة الراشدة)[3].

2- أنهم كانوا يطالبون بدم سيدنا عثمان رضي الله عنه من قبل عائشة أو معاوية رضي الله عنه الذي أخذ شكلا مخلفا للشرع وخرج عن القانون، حيث تم التمرد على الحاكم ومحاجاته أو ثورة ضده، وهذا ما عرفه الفريق الأول (عائشة وطلحة و الزبير)، أما الفريق الثاني فإن معاوية الذي كان يفوق بدرجات أكبر مما قام به الفريق الأول حيث كان يقول :(التصرف الذي كان أكثر لا قانونية ولا شرعية هو تصرف الفريق الأول، جناح عائشة إذ أنهم بدلا من التوجه إلى المدينة ورفع دعواهم هناك حيث يقيم الخليفة والمجرمون وورثة المقتول)[4] .

---

[1]- أبو الأعلى المودودي، **الخلافة والملك**، مصدر سابق، ص 71

[2]- نفس المصدر، ص75.

[3]- نفس المصدر، ص76.

[4]- نفس المصدر، ص77.

فالطريق الثاني الذي كان فيه معاوية وطالب بدم عثمان وإقامة الحد على قاتله، ورفض طاعة الحكومة المركزية لأن معاوية كان يريد حب إمتلاك السلطة، ودليل على ذلك قام باستخدام جند الولاية من أجل تحقيق غرضه لهذا لم يطلب بتسليم القاتل إلى القضاء بل طلب أن يسلم له ليقيم عليه الحد وليس له الحق في تلك الحكومة المركزية ،لأن هذه الأخيرة هي التي تحيله على القضاء مهما كانت القرابة بين معاوية وعثمان رضي الله عنهما[1].

فهذا كله يدل على أن هناك انحراف في نظام الخلافة والقانون الشرعي الناتج عن تصرف أعضاء الدولة حسب رغباتهم باعدين عن القوانين التي تنص عليها الدولة لذا أوجب احترامها واتباعها.

المرحلة الرابعة:

في هذه المرحلة تولى علي رضي الله عنه الخلافة بعد ما شهده من ظروف صعبة التي هي دخيلة على نظام الخلافة الإسلامية وطلب من علي إقامة حدود الدولة، وهذا الأمر كان مفوضا من طلحة والزبير وكانا يريدان التعرف على مقتل عثمان لذا اتفق مع أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها على وضع الجيوش في كل من البصرة والكوفة، وكان هناك من ساندهم أمثال سعيد بن العاص وغيره، وكذلك اتخذوا جيشا في العراق لنصرتهم لهذا كان علي رضي الله عنه يريد الالتقاء مع معاوية لماعلم بتجمع البصرة، إلا أن المسلمين لم يساعدوه على تجاوز الفتنة رغم أن علي رضي اله عنه كان ينتظر الفرصة بعد مقتل عثمان، ويظهر ذلك من خلال الجيش الصغير لعلي رضي الله عنه، فعزم الخليفة على الحرب رغم أنه خليفة المسلمين، لأنه يجعل على عاتقه تطبيق ما جاء في الدستور من أجل أمن الأمة، وفي هذا يقول المودودي :(تصرف علي رضي الله عنه وما سلكه في هذا الحرب يظهره في وضوح وجلاء تاح الفرق بين خليفة راشدة و بين ملك من الملوك) [2] ، وعليه فإن واقعة الجمل توحي إلى انتهاء قانون الخلافة الراشدة وهذا ما قام به كل من أم

[1]– أبو الأعلى المودودي، **الخلافة والملك**، مصدر سابق، ص78.

[2]– نفس المصدر ، ص ص81–82.

المؤمنين وطلحة والزبير الذين كانوا خارجين عن سلطان الخليفة فلهذا كان علي رضي الله عنه يدعو إلى الصلح وتجاوز الحرب.

المرحلة الخامسة:

بعد وفاة عثمان رضي الله عنه في 18 ذي الحجة من عام 35هـ، أتى نعمان بن بشير إلى أهل الشام وأثبت بوفاة عثمان نتيجة على ما كان يريده معاوية بطريقة غير شرعية، لهذا قام علي بعزل معاوية ونصب مكانه بن حنيف إلا أن أهل الشام رفضوا تنصيب هذا الأخير لأن معاوية كان يريد قتال الحكومة المركزية[1] لهذا كان علي رضي الله عنه يهاجم الشام لأجل قول الحقيقة وكان علي يدعو إلى طاعة الخلافة من طرف معاوية، علما أنه كان رافضا لذلك.

المرحلة السادسة:

إن هذه المرحلة التي يعتبرها المودودي أخر فرصة للحفاظ على نظام الخلافة الراشدة من الانقلاب والتحول إلى الملك يظهر في الخدعة التي فكر فيها أبو موسى الأشعري أثناء محاورته مع عمر بن العم في التنصيب علما أنها تتناقض وروح الإسلام ومبادئه القائمة على العدل وقول الحق، وقد تم إعلان خلافة معاوية من طرف عمر بن العاص وذلك من جل الحفاظ على مصلحة المسلمين ولكنه في الحقيقة اجتهاد خاطئ وهذا ما أشار إليه المودودي في قوله:(إن معنى الاجتهاد أن يبذل المرء أقصى ما عنده لتوضيح الحق)[2]، وهذه الاجتهادات التي قام بها عمر بن العاص وشهد له بعض الصحابة إنها تطعن في دينه وصدقه يستبعد أن يكون ذلك إجتهادا خاطئا، وهذا الإجتهاد لا يكون إلا عند أهل الحل والعقد، لأنهم ممثلون لسيادة الأمة وهو حق مقيد بخروج الحاكم عن الشرع إلا أنه تم عزل علي رضي الله عنه رغم أنه خليفة للمسلمين، إلا أن معاوية غير رأيه حيث طالب بدم عثمان بدل الخلافة لهذا فهم علي رضي الله عنه هذا التجاوز ورفض قرار التحكم قائلا :(ألا

[1]– أبو الأعلى المودودي، **الخلافة والملك**، مصدر سابق، ص83.

[2]– نفس المصدر، ص91.

لن هذين الرجلين اللذين اخترتموهما حكمين، قد نبذا حكم القرآن وراء ظهورهما واحييا ما أمات القرآن واتبع كل واحد منهما هواه بغير هدى من الله فحكما بغير حجة بينة ولا سنة ماضية واختلفا في حكمهما وكلامهما لم يرشد)[1]، وهذا يعني أن علي رضي الله عنه كان متمسكا طبقا لأوامر الخليفة الراشد، ويرى المودودي أن هذا التحول يعتبر من أكبر الجرائم .

كان أبو بكر رضي الله عنه يعي بأن علي هو المسؤول عن موت عثمان عليه السلام لهذا جهز علي جيشا وتلاقي مع معاوية في الصفين واشتد الخصام بينهما وأثناء الحرب طالب علي من رفاقه أن لا يقتلوا أحدا من جيش معاوية حتى إذا قاتلوهم، ولما قتل أحد من قادة جيش علي الذي كان يريد قتل معاوية وهوعمار بن ياسر، وهنا إعترف الجميع من الناس أن معاوية ظالم، ولقد جاء في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:(تقتلك الفئة الباغية) [2]. وهذا يوحي أن علي رضي الله عنه على صواب ومعاوية على خطأ، وكان يقول عن هذا الكثير من العلماء في كتاب القرآن لابن الأثير وغيره من العلماء وعليه يمكن القول في أخر هذه المرحلة أن معاوية فكر في أن يخدع رضي اله عنه، لكن علي رضي الله عنه كان متفطنا للخدعة التي جاء بها بمعاوية بعد عصيان طويل، وكان من وراء هذه الخدعة أن يستولي على حكم الدولة من طرف عمر بن العاص[3].

المرحلة السابعة:

ففي هذه المرحلة الأخيرة بدأ معاوية بامتلاك زمام الحكم في الرابع الهجري والتخلي عن نظام الخلافة واستبدله إلى ملك، وهذا ما اعترف به أهل البصيرة لسعد بن أبي وقاص لمعاوية قائلا السلام عليكم أيها الملك، وقد اعترف معاوية بذلك فقال يوما أنا أول الملوك[4] ورغم هذا إلا أن الأمل ما زال معلقا في نفوس المسلمين أنه سوف يعود نظام الخلافة بعد وفاة معاوية كما فعل الخلفاء الراشدون من قبل، لكن توقعات المسلمين كانت على عكس

[1]– أبو الأعلى المودودي، **الخلافة والملك**، مصدر سابق ، ص 91.

[2]– نفس المصدر، ص86.

[3] – نفس المصدر، ص 58 .

[4]– نفس المصدر، ص94.

ماكانوا يأملون به، وإنما ظهرت الكارثة الكبرى حينما عهد معاوية إلى ابنه يزيد بالحكم من غير المشاورة في إخبار الرجل المناسب والأصلح لقيادة الأمة، فإن معاوية عين ابنه بعده وذلك طمعا في الملكية و كان تعيين يزيد بأمر من المغيرة بن شعبة وهناك من كان يرفض يزيد لأنهم كانوا ينظرون إليه أنه غير قادر على ذلك وهذا ما قاله أمير المؤمنين، في حين هناك من أقر بأن يزيد أتى من قبل أبيه وفقا لمصلحته ويظهر ذلك بعد وفاة زياد حيث كان يريد أن يولى في مكان زيد، وتغيرت طريقة التنصيب علما أن معاوية كان يدفع بماله لعبد الله بن عمر حتى يكون خليفة بعد مروان بن الحكم في المدينة، ورغم رفض بعض الصحابة ذلك أمثال عبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن أبي بكر إلا أن معاوية كان مسيطرا على ذلك فكانت مبايعة يزيد في كل من العراق والشام وفي العديد من الولايات، وفي هذا الصدد قال الأحنف بن قيس لمعاوية: (نخافكم أن صدقنا ونخاف الله إن كذبنا وأنت يا أمير المؤمنين أعلم بزيد في ليلة ونهاره وسره وعلانيته وإن كنت تعلم فيه غير ذلك فلا تزوده الدنيا وأنت صائر إلى الأخيرة إنما علينا أن نقول سمعنا وأطعنا)[1]، وفي الأخير تبين أن معاوية قضى على نظام الخلافة الراشدة وشاع إلى قيام الأمة تحت النظام الملكي ورغم هذا فإننا لا ننكر ما قام به معاوية الذي ساهم في تغيير وظهور النظام الملكي حتى إلى يومنا هذا، حيث كان المودودي يقول:(أما معاوية فمحامده وأفضاله معروفة وعلى العين والرأس وشرف صحبته للرسول صلى الله عليه وسلم واجب الإحترام ونحن لا ننكر فضله في توحيد العالم الإسلامي ومن يطعن فيه تعدى وتطاول)[2].

وبالرغم من التصرفات التي قام بها معاوية لا يمكن إنكارها وإنما يمكن القول أن كل الصحابة معرضون للخطأ لأن الله هو وحده عاصم عن الخطأ، لذا وجب على كل قارئ أو سامع أن يندفع بعد ذلك إلى التقليل من قيمته والنقص من قدره، كله يدعي إلى أن الانقلاب الذي حدث في نظام الخلافة الراشدة إلى النظام الملكي وبفضل هذا الحكم تم زوال المبادئ التي كانت تقام في الحكم الإسلامي والتي قام بها الرسول صلى الله عليه وسلم.

---

[1]– أبو الأعلى المودودي، **الخلافة والملك**، مصدر سابق، ص96.

[2]– نفس المصدر، ص97.

رابعا :التغيرات التي حدثت في السياسة الإسلامية :

قام المسلمون في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام إلى تطبيق مبادئ الحكم في الإسلام ونفذه الخلفاء الراشدون في نظام الخلافة بداية من بيعة علي رضي الله عنه وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه إلا أن هذا الحكم لم يدوم طويلا حتى زال نظام الخلافة وتعطل إلى أن ظهر نظام الملك، فتغيرت الأنظمة طبقا للمبادئ والقيم الإسلامية، لذا كان أبو الأعلى المودودي يبين الإنحراف التي أدت إلى زوال الخلافة وتعطل نظامها ومبادئها السياسية، وعليه يمكن عرض بعض التغيرات التي حدث في السياسة الإسلامية فيما يلي:

أولا: التغيير في طريقة تعيين الخلفية.

إن أول تغيير جوهري يظهر في المادة الدستورية التي كان الاستناد إليها لتعيين الحاكم ولتوضيح الأمر أكثر، أن الخلافة الراشدة كانت تتبع وفق القواعد الدستورية بأنه لا يمكن لأحد أن يتولى على الخلافة أو حتى يتدبر شؤون السلطة، وإنما كان الناس بفضل مشاورتهم يعينون الحاكم الصادق والأصلح لقيادة الأمة، وهذا يدل على حرية الناس في البيعة أوعدم البيعة وأن الخلفاء وصلوا إلى الحكم تبعا لهذه القاعدة وهذا ما لاحظناه أثناء تعيين الخلفاء الأربعة، غير أن الملك قد قام بتغيير هذه القاعدة انطلاقا من سيدنا معاوية الذي كان يريد أن يصل إلى الحكم بأي طريقة كانت كالقتل مثلا، وأنه كان يجبر المسلمين على تعيينه ولم يكن ذلك يرضاهم لأنهم كانوا مجبرين بالقوة والقهر، هذا ما جعل الصحابة وغيرهم من المسلمين يتفقون على بيعة معاوية ونزول الحسن عن الخلافة[1]، هكذا كانت بداية تحول الخلافة إلى الملك ولم تكن أية فرصة للعودة إلى ذلك، فالحكام يمتلكون السلطة بالقوة وليس بمشاورة حتى المسلمين، وهذا يثبت أن البيعة أساسها القوة ونزع حرية الأفراد في ذلك. وهو الأمر الذي وقف عنده المودودي متسائلا عن حقيقة الخلافة التي إتبعها الخلفاء

[1]– أبو الأعلى المودودي، **الخلافة والملك**، مصدر سابق، ص100.

أم سار عليها معاوية فيما بعد؟[1].وعليه يمكن القول أن طريقة تعيين الخلفاء لم تكن كما كانت في بداياتها.

ثانيا: التغيير في طريقة عيش الخلفاء :

إن الخلفاء كانوا يعتبرون أنفسهم ملوكا وهذا يوحي أنهم تخلوا عن الطريقة التي كان يعيش عليها النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء فيما بعد، حيث اتخذوا العيش في القصور الملكية وجعل الحراس والعساكر يعيشون بمساكنهم، وتغيرت الأوضاع إلى أن وصلت بهم إلى قطع الصلة بينهم وبين الرعية، واتخذوا لمساعدتهم أعضاء من المدربين والسكرتيرات كما هو الحال اليوم وذلك من أجل معرفة الأحوال، وهذا كان مخالفا لما كان يسير عليه الخلفاء في حكومتهم فهم يعيشون مع عامة الشعب، ويعطون لهم الحرية في إبداء الرأي والمساواة بين الأفراد وعند ما جاء الملك غير كل شيء وقلد الملوك الأخرين كالروم ،إيران .[2]

ثالثا: زوال حرية الرأي:

كذلك من التغيرات التي حدثت أثناء الحكم سلب هامش حرية من عند المسلمين في تدخلاتهم سواء في الأمور التي تدعوا بالمعروف أو حتى النهي عن الأمور الضارة، فكان المسلمون ينفذون على حسب ما يؤمرون به، إما يكون ذلك لصالحهم أو ضدهم فهم مجبرون وملزمون من قبل سلطة ملكية، وإذا خرج أي أحد على ذلك القانون سوف يكون مصيره السجن أو القتل أو التعذيب وهذه السياسة كانت في عصر معاوية لما كان يقول كلاما عن علي رضي الله عنه، إلا أن المسلمين تألموا لكلامه لكن لم يستطيع أي وحد منهم مواجهة بقوة صامتين لذلك لم يتدخل أي أحد[3] .هذه السياسة انتزعت للمسلمين كل شجاعتهم وجعلتهم مثل العبيد، حتى صاروا يميلون إلى النفاق ويبيعون أنفسهم والابتعاد عن

---

[1]– أبو الأعلى المودودي، **الخلافة والملك**، مصدر سابق،ص101.

[2]– نفس المصدر، ص102.

[3]– نفس المصدر، ص103.

قول الحق مما أدى بهم إلى الانصياع طواعية وراء قرارات الحكومة أي اتبع الشعب هذه السياسة الجديدة [1] .

رابعا: زوال حكومة الشورى:

إن حكومة الشورى هي القاعدة الأساسية للدولة الإسلامية حيث كان الخلفاء يتشاورون مع الرعية ويسيرون على نهج النبوة وكان كل فرد يتعرف بهم أهل العقد والحل في البلاد وعندما تحولت الخلافة إلى ملكا تغيرت هذه القاعدة وظهرت محلها قاعدة الاستبداد والقوة ورفض ما جاء به أهل العلم، إلا أنهم خرجوا عن الملك نتيجة التصرفات التي يقوم بها واتخاذهم مستشارين وقادة وأمراء ورجال الحكم على عكس ما كان عليه أهل الرأي التي كانت تثق فيهم كل الثقة، فقد كان القصر الملكي هو الذي تكون له السلطة في فصل الأمور الإدارية للحكومة سواء في القضايا الداخلية أو حتى الخارجية [2]، إلا أن العلماء كانوا مجتهدين لسد تلك الثغرة خاصة عندما كان القضاة يصنعون قوانين بأنفسهم وتشريعات ينسبونها إلهم.

خامسا: العصبيات القومية:

هناك تغيير أخر في عصر الملوك وهو ظهور العصبيات القومية من جديد وهذا ما شاهدناه في الجاهلية حيث أن الإسلام عمل على تنوير العقول وخروج الأمة من الجهل إلى المعرفة وهذا ما شاهدته حكومة بني أمية التي كانت تساوي الحقوق بين المسلمين والغير المسلمين، ولما جاءت الفتوحات الإسلامية جعلتهم عبدا ولم يتساووا بين الناس أو حتى داخل الأسر البشرية، علما أن الشريعة كانت تدعو إلى التساوي بينهم وهنا نروي قصة أبو الفرج الأصفهاني أن أحد رجال بني سليم زوج ابنته لعجمي ولما سمع محمد بن بشير ذهب إلى الوالي وأعلمه بالأمر، فكان قرار الوالي الانفصال بين الزوجين وكذلك بن الأثير عندما كانت جيوش العرب الدخول إلى دمشق ظهرت العصبيات بين اليمنية والعرب وكان كل

[1]- أبو الأعلى المودودي ، **الخلافة و الملك** ، مصدر سابق ، ص107.

[2]- نفس المصدر، ص108.

طرف يناصر شعبيته في المسجد مما أنساهم أداء الصلاة [1]، وهذا كل يدل على ظهور العصبيات لأن كل واحد من الأفراد يريد التملك على السلطة.

سادسا: تعطيل سيادة القانون.

إن سيادة القانون من أهم المبادئ الأساسية للدولة ويظهر ذلك من خلال ما دعا إليه الإسلام من أحكام وتشريعات يخضع لها الحاكم والمحكوم ويطبقها الكبار والصغار أو حتى عامة الناس، وهذا ما شاهدناه في عهد الخلفاء الذين كانوا يقفون على هذه القاعدة وخاصة في عهد عثمان رضي الله عنه وسيدنا علي كرم الله وجهه، ولما صارت الخلافة ملكا تغيرت الأوضاع وزالت سيادة القانون الإلهي إلى قانون ملكي يتخذونه من أجل أهدافهم وتحقيق أغراضهم السياسية، وكان الملوك يطبقون سياستهم بعيدين كل البعد عن الدين[2]، ولتوضيح ذلك فإن القاضي كان يتخذ لنفسه الطريقة التي تكون لصالحه سواء كانت شرعية أو العكس، ومن هنا حتما أنهم لم يفرقوا حتى بين ما أحله الله أو حرمه، فالخلفاء لم يؤلفوا قانونا ولم يملكوا السلطة بل كانوا متساوين أمام تطبيق القانون، وهذا يثبت أن نظام الخلافة مغاير تماما لنظام الملك وهذا ما يعرف به حتى في الوقت الحاضر.

وفي الأخير يمكن القول أن الفرق بين الخلافة والملك واضح أمام أعيننا وهذا ما تم إدراكه مما سبق، حيث تم تغيير المبادئ الإسلامية إلى مبادئ سياسية خارج عن الأحكام الشرعية.

---

[1]- نفس المصدر، ص111.

[2]- أبو الأعلى المودودي ، **الخلافة و الملك** ، مصدر سابق ، ص112.

المبحث الثالث: العدالة الإجتماعية عند أبو الأعلى المودودي.

إن نظرية الإسلام في السياسة والحكم منبثقة عن نظرية للكون والحياة والإنسان أي أن القرآن يقر بأن الله خالق لهذا الكون فهو حاكمية الأعلى وأن الطاعة لا تكون إلا إليه وحده لا غير سواه، فالإنسان خليفة في الأرض ويتخذ قوانين طبقا للشريعة الإلهية لأن الله هو الواحد والخالق لهذا الكون ومدبر لما فيه من غير شريك، فالإسلام لا يفرق بين العقيدة والنظام السائد في الحياة وهذا يوضحه أبو الأعلى المودودي بقوله(فتفرق بين مبادئ الإسلام و حكامه في كل من الدين والدنيا خطأ كبير في نظر الإسلام وما من مسلم يؤمن إيمانا صحبا يقبل هذا التفريق) [1]، وذلك من خلال كتاب المودودي الخلافة والملك حسب ما جاء في قوله تعالى﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾[2]، و انطلاقا من هذا فإن المودودي يستخلص مبادئ الحكم في النظام السياسي الإسلامي.

أولا: مفهوم العدالة الاجتماعية

إن المودودي وعبر مؤلفاته نجد أنه لم يلتزم معنى محددا وواضح المعالم لمفهوم العدالة الاجتماعية، فقد استعمله في الفكر الإسلامي بدلالة تباين عن دلالته الغربية، حيث يقول المودودي: (إن العدالة الاجتماعية لا توجد إلا في الإسلام وحده لأنه دين الحق الذي أنزله خالق الكائنات و ربها لهداية الإنسان، وإقامة العدل بين الناس وتقرير ما هو عدل وما ليس عدلا)[3]. حيث يرى المودودي أنه لا مكانة للعدالة الاجتماعية في أي من النظم الأخرى، وإنما تكمن في وضع الدستور الإسلامي المتضمن في الكتاب والسنة موضع

---

[1]– أبو الأعلى المودودي ، **الخلافة والملك** ، مصدر سابق ، ص14.

[2]– القرآن الكريم ، سورة البقرة، الآية 85.

[3]– أبو الأعلى المودودي، **الحكومة الإسلامية**، مصدر سابق ، ص377.

التعليق لأن هذا الدستور هو الوحيد الذي رعيت فيه حقوق الفرد اتجاه الجماعة وحقوق الجماعة تجاه الأفراد ، كما أن المودودي يرى أن العدالة هي أعظم مقاصد الشريعة وجوهر أهداف الإسلام بل هو هدف الإسلام الوحيد ويوضح ذلك بقوله: (إن العدالة وحدها هي هدف الإسلام وبيت القصيد وإن الإسلام نزل فقط لإقامة العدل)[1]. كما ذكر المودودي في كتاب الحكومة الإسلامية. بقول الله تعالى:﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[2] .

إن العدل عند المودودي ليس شيئا منفصلا عن الإسلام، والإسلام نفسه هو العدل وإقامته وإقامة العدل شيء واحد، وبناء على هذا التصور فقد حاول أن يحدد معنى لهذه العدالة التي أطلق عليها مصطلح العدالة الحقيقية أو العدالة الاجتماعية الحقة وفي سبيل تحديد معناها يقول المودودي: (إن العدالة الاجتماعية في حقيقتها تعني منح الأفراد والأسر والعشائر والقبائل والشعوب قدرا مناسبا من الحرية، لمنع الظلم والجور)[3].

و استنادا لهذا التحديد لمعنى العدالة الاجتماعية ذكر أن العدالة لا توجد إلا في الإسلام فالكثير يزعم أن العدالة الاجتماعية تحقق عن طريق منح الفرد الحرية وهذا منافي للعدالة. والمودودي يحدد معنى العدل الذي يحد من أهم مبادئ الأساسية في الإسلام فالعدل هو مساواة في الحقوق و الواجبات القانونية والسياسية، وتكافؤ في فرص الكسب الاقتصادية والاجتماعية وتوازن و تناسب في الحقوق الاقتصادية بين الناس[4].

إن الإسلام أغلق باب الفردية لأنها تحطم المجتمع لأن في الإسلام لتضيع شخصية الفرد، و ليس هو الحال في نظامي الشيوعية والفاشية، يجب على الفرد في الإسلام لا

---

[1]– أبو الأعلى المودودي، **الحكومة الإسلامية**، مصدر سابق ، ص 358.

[2]– القرآن الكريم، سورة الحديد، الآية 25.

[3]– أبوا لأعلى المودودي، **الحكومة الإسلامية** ، مصدر سابق ، ص363.

[4]– محمد عمارة، **أبو الأعلى المودودي والصحوة الإسلامية** ، مرجع سابق ، ص 223.

يتعدى حدود وأن يكون متسلط وأن يفعل الخير ويسعى إلى التعاون مع الجماعة[1] ويوضح ذلك بقوله: (إن الإسلام قد منح الفرد وما كان يتعلق بذاته من الحقوق، وكذلك فرض عليه واجبات مخصوصة للجماعة)[2].

إن تحقيق العدالة الاجتماعية عند المودودي القائمة على العدالة الإلهية التي تتمثل في الدستور الإسلامي المتضمن في الكتاب والسنة حدد المودودي الكيفية التي يجري على أساسها إيجاد هذه العدالة الاجتماعية الحقيقية أوالحقيقة أوالحقة على حد تعبيره في الواقع العملي وذلك من خلال النظام الاقتصادي الإسلامي المرتبط بالنظم الإسلامية الأخرى السياسية و القانونية و المدنية مع ارتكازها على أساس الإيمان الكامل بالعقيدة الإسلامية.إن منهج المودودي في التوفيق بين مفهوم العدالة الاجتماعية و الفكر الإسلامي و المتتبع لما سطره المودودي في كتبه و مقالاته المتنوعة يلحظ أنه عمل جاهدا على إخفاء طابع إسلامي على مفهوم العدالة الاجتماعية وهذا يتضح من خلال موقفه من هذا المفهوم حيث ذهب في بعض أقواله إلى رفضه باعتباره من مكائد الشيطان اللعين وأنه من المفاهيم الغربية و القائل به هو واقع تحت تأثير الغزو الفكري الغربي و جاهل بأمور الإسلام ويوضح ذلك بقوله: (أتى على الدنيا حين من الدهر شعر الإنسان فيه أن هذا النظام الشيطاني، نظام الرأسمالي الديمقراطي الغربي، قد ملأ الأرض جورا وطغيانا...فلم يبق بعد ذلك للشيطان الرجيم أي مجال لإبقاء البشر في حبال خديعته... فجاء إلى الإنسان بمكيدة أخرى سماها العدالة الاجتماعية أو الاشتراكية...)[3]

إذا كان موقف المودودي من مفهوم العدالة الاجتماعية يتسم بالحدة والصرامة لأنه مصطلح من المصطلحات الغربية، فهذا موقفه من الحضارة الغربية موقف الرفض الباب الذي لا يسمح للتوفيق بأي حال من الأحوال بينها و بين الإسلام، لأن الحضارة الغربية هي

---

[1]– نفس المرجع ، ص 226.

[2]– أبو الأعلى المودودي، **نظرية الإسلام السياسية**، مصدر سابق، ص 52.

[3]– أبو الأعلى المودودي، **الحكومة الإسلامية**، مصدر سابق، ص 354.

حضارة مادية ونظريتها على نقيض من نظرية الإسلام فالإسلام يقوم على مبادئ أخلاقية فإن أي حضارة ترفع عن طريق السلوك الفرد والنظام الاجتماعي[1].

وموقف المودودي من الحضارة الغربية والرافضة للتوفيق بينها وبين الإسلام أيضا. بل ذهب المودودي إلى ابعد من ذلك عندما اعتبر الفكر الغربي جهالة وضلالا وظلما وهلاكا ووصفه بالشجرة الخبيثة التي لا تثمر للبشرية إلا السم الزعاف، وعليه فإنه دعا في الكثير من كتاباته إلى إنقاذ البشرية وشفائها من العلل التي أوجدتها هذه الحضارة الشيطانية، إنما يقع على عاتق علماء المسلمين الواعين الذين يهدمون بقوة فكرهم المستند من الإسلام الخالص، حضارة الغرب ويستبدلونها بحضارة الإسلام الحقة القائمة على النظرية الإلهية[2].

حيث يقول المودودي في هذا الصدد: (إن عزلوا الدين عن كل شعبة من شعب نظام الحياة الجديدة وضيقوه في نطاق العقيدة الشخصية والأعمال الفردية وجعلوا من المبادئ الأساسية للحضارة الحديثة أن لا حق للدين في التعرف للسياسة أو الأخلاق أو الاقتصاد)[3].

و مما سبق يتبين أن المودودي لا يرضى بعملية التوفيق بين مفاهيم الحضارة الغربية و الإسلام بأي حال من الأحوال حيث أن النهضة الإسلامية، لابد أن تعتمد على الإسلام الخالص ولذلك كان يوضح في كتباته ومقالاته ذلك على نحو تفصيلي ويفرق فيها بين ما يؤخذ ويترك من أمور التمدن.

ثانيا: سيادة القانون الإلهي.

إن المبدأ الأول الذي أقر به أبو الأعلى المودودي هو من أول القواعد الأساسية للدولة

---

[1]– أبو الأعلى المودودي، **نحن والحضارة الغربية**، مصدر سابق، ص ص24–25.

[2]– نفس المصدر ، ص 26.

[3]– أبو الأعلى المودودي، **موجز تاريخ تجديد الدين وإحيائه وواقع المسلمين وسبيل النهوض بهم**، دار الفكر الحديث، لبنان، الطبعة الثالثة، 1967، ص161.

الإسلامية وذلك يكون حسب ما تنص عليه الشريعة الإسلامية [1] وقد وضح المودودي ذلك بقوله:(إن الحكم الله ورسوله في حديث القرآن هو القانون الذي لا يكون بيد المسلمين وإنما ما عليهم سوى الطاعة والانصياع فلا يحق لمسلم أن يصدر من نفسه حكما في أمر أصدر الله و رسوله فيه حكما، والانحراف عن الحكم الله و رسوله الإيمان ضده)[2] وذلك مصداقا لقوله تعالى:﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾[3] ، فهذه القاعدة أقرها الإسلام ودليلها في كثير من الآيات التي أوجب على المسلمين إتباع القانون الشرعي حسب ما جاء في الشريعة الإسلامية أو ما أبلغه النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى:﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾[4] و قال أيضا:﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾[5].

وهذه الأخيرة تعني (الطاغوت) كل أمر يخالف أمره أمر الله تعالى، والمودودي يقر بأن الحاكمية تكون لله وحده وأن حكومة المؤمنين عندما نتمعن فيها فإننا نجد أصلها يرجع إلى الخلافة التي هي تحت القانون الإلهي، وهذا المبدأ يعتبر من أهم المبادئ في الإسلام[6]

وتم ذكره في العديد من الآيات القرآنية كما ذكرها في كتابه الحكومة الإسلامية منها ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾[7] و هذا يعني أن أولى الطاعة تكون لله ورسوله بعد طاعة المنتخب وإذا خرج عن ذلك أصبح كافرا.

---

[1]– أبو على المودودي ،**الحكومة الإسلامية** ، مصدر سابق، ص377 .

[2]– أبو على المودودي ، **الخلافة والملك** ، مصدر سابق، ص18.

[3]– القرآن الكريم ، سورة النساء، الأية65.

[4]– القرآن الكريم ، سورة الأعراف، الأية3 .

[5]– القران الكريم ، سورة النحل ، الأية36.

[6]– أبو على المودودي ، **الحكومة الإسلامية** ، مصدر سابق، ص377.

[7]– القرآن الكريم، سورة النساء، الأية59.

ثالثا: مبدأ الشورى:

إن الشورى هي ثاني مبدأ في الحكم الإسلامي التي كانت تقوم به الدولة الإسلامية، فالحاكم المسلم لا يمكن أن يتصرف من دون مشاورة أهل الشورى ومن المعروف أن الشورى تكون بالمشاورة مع أهل الحل والعقد وتأخذ على سبيل المثال علي كرم الله وجهه حين سأل الرسول صلى الله عليه وسلم عندما لم يجدوا حكما في القرآن ما هو الحل؟ فكان رد النبي صلى الله عليه و(سلم جمعوا العباد من أمتي وجعلوه بينكم شورى ولا تقضوا برأي واحد) [1] وهذا يوضح أن هناك تشاور مع حكام الدولة وبين المسلمين في بناء هذا النظام الذي تسير عليه الدولة لذا وجب التشاور مع الجميع كما أقره الله عز وجل في قوله :﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾[2] فالمشاورة بين المسلمين أمر أوجبه وبينه الشرع لا نزاع فيه، وهذا يبين أن نظام الحكم في الإسلام نظام شورى وهذه المشاورة من خصائص النظام السياسي في الإسلام، وهي واجبة على الحكام والأولياء على اختلاف درجاتهم، كما جاء في كتاب المودودي الخلافة والملك في قول النبي صلى الله عليه وسلم (استعينوا على أموركم بالمشورة)[3]

رابعا: مبدأ المساواة:

إن المساواة في نظر المودودي هي ثالث قاعدة تأسست عليها الدولة الإسلامية فالمساواة تكون بين المسلمين مهما اختلف أجناسهم، قال تعالى:﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [4] ويقر القرآن أن المساواة أساس المسلمين وهي مساواة مطلقة وهي وحدة الأصل والمنشأ والمبدأ وهنا يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "أيها الناس إن ربكم واحد، أباكم واحد، كلكم لأدم وأدم من تراب إن أكرمكم عند الله أتقاكم"[5] ونقصد بهذا المبدأ المساواة أن جميع المسلمين متساوون في الحقوق رغم اختلاف الأجناس في اللون واللغة والوطن، ولا يمكن أن نميز أي فرد من الأفراد وجها أخر للمساواة ، وأنه بإمكاننا عدم

---

[1]– أبو الأعلى المودودي، **الخلافة والملك**، مصدر سابق، ص42.

[2]– القرآن الكريم ، سورة الشورى، الآية 38.

[3]– حديث صحيح، رواه المسلم.

[4]– القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية13.

[5]– أبو الأعلى المودودي ، **الخلافة والملك**، مصدر سابق،ص39.

التفريق بين الذكر والأنثى وما يتسلط عليهم من جزاء وعقاب، وعليه فإن المساواة بين الأفراد هي من أصول الدين والتي هي معبرة في هذا النظام الإسلامي بصورة كلية.

خامسا: مبدأ العدل:

وحسب المودودي فإن العدل رابع قاعدة من قواعد الدولة الإسلامية فالعدل بين الناس من المقاصد التي صرحت بها الشريعة الإسلامية، وهذا المبدأ سبقته عدة مبادئ منها سيادة القانون الإلهي، فهذه القاعدة توضح هذه السيادة، وتبين حدودها بمعنى أن هذه السيادة لا تفرق بين الأفراد مهما كانوا حيث يساوي القانون بين الجميع، وهذا ما نجده في الدولة بحيث لا يمكن التفريق بين الحاكم وحواشيه وعامة الناس[1]، فالعدالة في الإسلام لا ترتكز على التفاضل قي تطبيق القانون الإسلامي وإنما على أساس التقوى كما جاء في كتاب الخلافة والملك في قوله تعالى على لسان نبيه:﴿ وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾[(2)]، وهذا يعني أن الكلام موجه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فالله هو الذي يحكم بين عباده، فالعدل ينبغي أن يقوم به الحاكم في الدولة حتى يزول الفساد والظلم بين الأفراد لذا أمر الله تعالى في قوله:﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنْ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ ﴾ [(3)]، ومن خلال هذه الآية يتأكد لنا بأن للعدل أهمية كبيرة في الإسلام والدولة، فبالعدل يتساوى الجميع أمام القانون الإلهي وينبغي تنفيذه على أبناء الدولة علما أن هذا العدل يظهر في عدم التحيز، فالحق مثلا ينطبق على الكل والحرام هو حرام على الجميع، وكذلك ما هو حلال فهو حلال على الجميع [(4)]، إذن يمكن القول أن المودودي كان يدعوا إلي تطبيق هذا المبدأ في الدولة حتى يكون الجميع متساوين أمام القانون.

---

[1] أبو الأعلى المودودي، **الحكومة الإسلامية** ، مصدر سابق ، ص378

[2]– القرآن الكريم ، سورة الشورى، الآية 15.

[3]– القرآن الكريم ، سورة النحل، الأية90.

[4]– أبو الأعلى المودودي، **الحكومة الإسلامية** ، مصدر سابق ، ص 379.

المبحث الأول: الآثار السلبية(أهم معارضيه)

أولا: حسن إسماعيل الهضيبي:

هو حسن إسماعيل الهضيبي (1891-1973) رجل من رجال الدعوة والفقه، كان وكيلا لمحكمة النقض، عين عام 1952 في منصب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين خلفا للإمام الشهيد حسن البنا.[1]

يعتبر حسن إسماعيل الهضيبي من بين المفكرين الذين انتقدوا الأستاذ أبو الأعلى المودودي، حيث اعترض الهضيبي على ما قرره المودودي حول تقرير معاني الألوهية والربوبية والعبادة والدين وأنها ضاعت وتبدلت معانيها في جاهلية فيقول حسن الهضيبي: (إن هذا التقرير لا يتفق مع الواقع ذلك أنه أيا كانت المعاني التي كانت شائعة في الجاهلية لتلك الكلمات فإن القران الكريم قد جاء محددا ما يقصده من كل منها معرفا المفهوم المعنى من كل لفظة من ألفاظها، مبينا ذلك غاية البيان). [2]

إن القران الكريم جاء بكثير من الآيات التي تبين معاني الألوهية والربوبية والعبادة والدين حيث يقول الهضيبي: (وأول ما يجده القارئ لكتاب الله تعالى الآية الكريمة " بسم الله الرحمن الرحيم " وهي لا شك تشمل نوعا من التعريف بلفظ الجلالة ، ثم يلي ذلك على الفور تعريفات أخرى " الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين إهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين). [3]

كما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾[4] ،

كذلك جاء في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾.[5]

---

[1]- عبد الله عقيل، **من اعلام الدعوة و الحركة الاسلامية المعاصرة**، مرجع سابق، ص 233.

[2]- حسن إسماعيل الهضيبي، **دعاة لا قضاة**، دارالسلام، بيروت، الطبعة الثالثة، 1978، ص 26.

[3]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4]- القران الكريم، سورة البقرة، الآية 213.

[5]- القران الكريم، سورة الأنعام، الآية 98.

وهناك العديد من الآيات التي تثبت وتبين معنى الألوهية والربوبية وهنا يتساءل الهضيبي ويقول: (أيحتاج أي مفسر بعد هذا الذي تضمنه المصحف الشريف على الرجوع إلى أصل كلمة "إلا له " في اللغة ومما اشتقت وما كان مفهومها في الجاهلية وقبل نزول القرآن) [1]، أما بالنسبة للعبادة والدين فقد بين القران ذلك في عدة آيات حيث يقول: (وكذلك الأمر بالنسبة لكلمتي " العبادة والدين " فقد جاء بيانها في القران الكريم كاملا شافيا " مالك يوم الدين " الفاتحة ولا نظن انه بحاجة إلى إقامة دليل على أن الشائع المعروف من المسلمين أن ذلك معناه يوم القيامة الذي يكون في الحساب والجزاء والعقاب).[2]

وعليه يرى حسن إسماعيل الهضيبي أنه لا يوجد غموض أو تبدل لهذه المعاني الألوهية الربوبية والعبادة والدين لأنها واضحة ولا تحتاج إلى توضيح ودليل على ذلك أن القرآن الكريم يزخر بكثير من الآيات التي تبين هذه المعاني. لم يكتفي الهضيبي على الإعتراض على ما أقره المودودي حول معاني الألوهية والربوبية والعبادة والدين، حيث يوضح الخالدي في كتابه " في ظلال القران في الميزان " يقول : (إن الأسباب التي دعت الأستاذ الهضيبي لتأليف كتابه " دعاة لا قضاة " أنه أراد أن يرد على المغالاة والخطأ في الأفكار جماعة المسلمين المشهورة باسم جماعة التفكير والهجرة والتي هي صورة معاصرة لطائفة الخوارج* المعروفة في التاريخ الإسلامي).[3]

إن الهضيبي يدعو الناس إلى عدم التعلق بمصطلح الحاكمية واعتبره مصطلح من إبداع البشر، وهم ليسوا معصومين ومعرضين إلى الخطا، ويقول في هذا الصدد: (جرت على بعض الألسن لفظة الحاكمية تعبيرا عن معان وأحكام تضمنتها آيات القران الكريم والأحاديث الشريفة ثم أسندت اللفظة إلى اسم المولى عز وجل فقيل أن مفهوم حاكمية الله

---

[1] – حسن إسماعيل الهضيبي، **دعاة لا قضاة**، مرجع سابق، ص 31.

[2] – نفس المرجع، ص 34.

* - الخوارج : وهي فرقة من المسلمين خرجوا على أمير المؤمنين على يد أبي طالب رضي الله بسبب قوله التحكيم وخذ لوا في موقعه صفين، وتبنت هذه لفرقة منهجا قائما في تأويل نصوص الكتاب والسنة.

[3] – صلاح عبد الفتاح الخالدي، **في ظلال القران في الميزان**، دارعمار، عمان ،الطبعة الثانية،2000، ص182.

كذا كذا ومقتضى ذلك من الأعمال، فان لم يعملها وعمل غيرها فهو خارج عن حاكمية الله تعالى فوصفه كذا ...) [1]

يرى الهضيبي أن الكثير من الناس لا يعرف فكرة الحاكمية بل يركز على مصطلح الحاكمية حيث يقول: (غير أنه لا يمر إلا الوجيز من الزمن حتى يستهل الناس المصطلح الموضوع فيتداولونه بينهم ثم يتشدق به أناس قليل منهم من قرأ الكثير الذي كتبه الباحثون والمفكرون أصحاب النظر شرحا للآيات والأحاديث التي كانت هي الأصل عندهم وتعبيرا عن المعاني التي لاحظوها والأقل من هؤلاء القليل من يكون قد استوعب ما كتبه الباحثون والمفكرون واستطاع أن يفهم ما أرادوه وإدراك حقيقة مقصدهم، والغالبية العظمى تنطق بالمصطلح وهي لا تكاد تعرف حقيقة مراد وضعية إلا عبارات مهمة سمعتها عفوا هنا وهناك).[2]

كما أن الهضيبي يدعو الناس إلى عدم استخدام مصطلح الحاكمية كما أنه يدعو أيضا إلى عدم التعلق بمصطلح الحاكمية الذي اعتبره من إبداع البشر كما تمت الاشارة سابقا، كما جاء في قوله: (لذلك كان لزاما علينا أن نتعلق بالمصطلحات التي يقول بها البشر غير المعصومين وأن نتشبث و نلوذ بكلام رب العالمين وكلام المعصوم سيد المرسلين عليه الصلاة والسلام).[3]

وعليه يمكن القول أن الهضيبي لم يرفض فكرة الحاكمية كونها أصلا عقائديا وإنما حاول الرد على جماعة التكفير والهجرة حيث أن هذا المصطلح علق في أذهان الناس دون معرفة مضمونه لان الهضيبي ذو إيمان كبير فهو لم يرفض فكرة الحاكمية بل كان يرفض المصطلح ودليل على ذلك كما جاء في قوله: (يقيننا الذي لا شك فيه أن الحكم لله تعالى

---

[1]– حسن إسماعيل الهضيبي، **دعاة لا قضاة**، مرجع سابق، ص 76.

[2]– نفس المرجع، ص77.

[3]– نفس المرجع، ص78.

وحده، وإنه سبحانه وتعالى وحده صاحب الأمر والنهي دون سواه، وهو جل وعلا دون غيره الذي يجعل الحلال حلالا والحرام حراما).[1]

ثانيا: حسنين هيكل

محمد حسنين هيكل (1923-2016) أحد أشهر الصحفيين العرب والمصريين في القرن العشرين، ساهم في صياغة السياسية في مصر منذ فترة الملك فاروق، فقد تولى مناصب صحفية هامة مثل رئيس تحرير جريدة الأهرام.[2]

يرى حسنين هيكل أن أبو الأعلى المودودي كان له أثر الكبير في إعادة صياغة وتوجيه الأصولية الإسلامية الجديدة دون توجيه أو إرشاد حيث يقول: (فقد كان من الطبيعي والتاريخي أن يكون تعبيرها الإسلامي ذا طابع إنسلاخي ، وليس الطابع التوحيدي الذي برز في مصر ففي باكستان تمايز الإسلامي يتحقق بالفرقة والانعزال الديني والثقافي عما حوله من تأثير هندي، كان ذلك أساس قيام واستمرار وجود باكستان كدولة وكأمة. وانعكس تأثيرهذا الوضع على فكر المودودي وإسهامة في إعادة صياغة وتوجيه الأصولية)[3]

ومن خلال هذا يرى حسنين هيكل أن باكستان تختلف عن مصر لأن مصر كانت مركزا لمحيط عربي لهذا فإن التعبير الإسلامي فيها بضرورات الطبيعية والتاريخ تعبيرا توحيديا وأما باكستان التي نشأت تاريخيا بحركة إنسلاخ عن البحر الهندوكي المحيط بها. ناقش عدة قضايا خطيرة من بينها حاكمية والتي كانت بالنسبة للمودودي السلطة لله وحده ونصوص القرآنية كانت هي القانون، وهنا يقول حسنين هيكل: (بالنسبة لأبي الأعلى

---

[1] – حسن إسماعيل الهضيبي، **دعاة لا قضاة**، مرج سابق، ص 79.

[2] http://www.wikipedia/wiki 2016/05/03 تاريخ التصفح

[3]- محمد حسنين هيكل، **خريف الغضب (قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات)** ،

theknowldge_walls@yahoo.com : ، ص 240.

المودودي كان النص وحده بعيدا عن التاريخ وبعيدا عن الكتابات أئمة الفقه كانت حرفية النص في تقديره تحوي على كل شيء وتشرح كل شيء وتفصل في كل شيء)[1]

ويقول أيضا :(هكذا أصبح أبو الأعلى المودودي، ولو حتى بحكم حاجز اللغة أصولية حرفية. وبسبب ظروف باكستان فإن هذه الأصولية الحرفية أصبحت أيضا أصولية إنعزالية جاهزة للانفصال عما حوله، متأهبة للانقضاض عليه وتحطميه وإزالته، وأصبح أبو الأعلى المودودي على هذا النحو أكثر من مجرد داعية للتغيير والثورة، بل أصبح داعية بغير حدود ولقد وجدت أفكاره جمهورا يسمعها باهتمام عبر الحدود خصوصا في إيران، كما ظهر في ثورة الخيميني فيما بعد)[2]

وعليه فإن حسنين هيكل يرى أن المودوي يعتقد أن على المسلم التقيد بالنص القرآني لأنه يحتوي على كل شيء فحسنين هيكل يعتبر أن باكستان تختلف عن الدول العربية، بهذا فهو داعية للعنف وأعتبر أن أفكاره كان لها صدى كبير خاصة وأن كتاباته أصبحت مرجعا لا يمكن الاستغناء عنها، ويقول أيضا (كانت فكرة الحاكمية على هذا النحو فكرة انقلابية تعني ببساطة تكفير النظام القائم الحاكم والخروج عليه، وجواز الاستيلاء على أموال الدولة ومحاربة سلطاتها واعتبار الخدمة في قواتها جيشا بوليسا مكروها يجب تفاديه بل هي أيضا نوع من الكفر والسفه والجاهلية)[3]،

إذا فإن حسنين هيكل يرى الحاكمية عند المودودي تحتوي على أساليب العنف وفي الأخير تترتب عنها الثورة ، إذا كانت الحاكمية للبشر وليست للدولة الإسلامية لأن المودودي يعتبر ليس لأي طبقة أو فرد نصيب في الحاكمية، فالحاكمية تكون إلا لله، إذ أن المودودي وصلت أفكاره إلى مصر في ظروف صعبة كانت تعيشها، حيث شهدت جماعة الإخوان المسلمين الكثير من الاعتقالات لرجالها، لهذا يقول:(إن أفكار السلفية الإسلامية التي نشأت

---

[1]- محمد حسنين هيكل ، **خريف الغضب (قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات)** ، مرجع سابق ، ص 241

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3]– نفس المرجع ، ص242.

في مصر متفتحة على التراث الإسلامي كله، وتوحيدية في نظرتها الواسعة إلى العالم الإسلامي عادت إليها الآن عن طريق باكستان وقد اكتسبت طابعا متزمتا وانعزاليا، وكانت الظروف الطبيعية مناخا صالحا لهذه العودة الانقلابية بمنطقها ودوافعها)[1].

ثالثا: فهمي هويدي.

محمود فهمي عبد الرزاق هويدي وشهرته فهمي هويدي (29 أغسطس 1937) كاتب وصحفي و مفكر إسلامي مصري ذو اتجاه قومي عربي صدر له 17 كتابا عن مصر قضايا العالم الإسلامي.[2]

يعتبر فهمي هويدي من بين المفكرين الذين انتقدوا المودودي حيث يقول: (أكثر الرد شيوعا بين الإسلاميين لأن هي عبارة حكومة الله التي يأتي بها حزب الله ، لتعلو كلمة لله... وهؤلاء دعاة "حاكمية الله " سبحانه وتعالى، وهو التعبير الذي صكه الفقيه الباكستاني أبو الأعلى المودودي، واستخدمه وطوره في العالم العربي سيد قطب حتى أصبح يطل صراحة وضمنا من بين سطور كتابات كثيرة...، وواقع الأمر أن تعبير حاكمية الله هو نوع من الصياغات السهلة والخطرة، فهو سهل لأنه يلخص الحل في كلمتين، ويجنب الجميع مؤقتا الجدل ووجع الدماغ، وخطيرة لأنه بتعميمه الشديد يفتح الباب لإساءة استخدام اسم الله وسلطانه سبحانه وتعالى...، إن تعبير حاكمية الله يكاد يصبح فكرة مجردة وهلامية ما لم يحصن بضوابط شديدة الوضوح لا تدع مجالا للانزلاق في اتجاه تكريس السلطة الدينية ودعوى الحكم باسم الله). [3]

إن الدكتور فهمي هويدي يعتبر مفهوم الحاكمية هو نوع من المفاهيم البسيطة ولكن من الجانب الآخر هي خطيرة لأنها غير واضحة ولا يمكن تجسيدها في أرض الواقع ولا يمكن ضبطها.

---

[1]– محمد حسنين هيكل ، **خريف الغضب (قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات)** ، مرجع سابق ، ص243.

[2] http://www.wikipedia/wiki 2016/05/03 تاريخ التصفح

[3]– فهمي هويدي ، **القرآن والسلطان هموم إسلامية معاصرة** ، دار الشروق القاهرة ،الطبعة الرابعة ، 1999، ص 138.

كما أن فهمي هويدي يستشعر قدرا كبيرا من ثغرات في مفهوم الحاكمية لله في محاولة المودودي إيضاحها في الكتاب الذي صدر له بعنوان " نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور "، حيث يقول: (أن الديمقراطية عبارة عن منهاج للحكم، تكون فيه السلطة للشعب جميعا فلا تغير فيه القوانين ولا تبدل إلا برأي الجمهور... لهذا ينهي المودودي قوله بإدانة الديمقراطية معلنا " أنها ليست من الإسلام في شيء فلا يصح إطلاق كلمة الديمقراطية على نظام الدولة الإسلامية). [1]

يقول فهمي هويدي أن المودودي يرفض الديمقراطية الغربية لأنها تكون فيها السلطة للشعب وهذا لا يتوافق مع الإسلام لأن السلطة لله وحده فهو المشرع لكل القوانين لهذا ابتدع مصطلحا جديدا سماه بالثيوقراطية أو الحكومة الإلهية الديمقراطية، لأن حاكمية الشعب تكون مقيدة، لكن الأستاذ فهمي هويدي لا يوافق المودودي على بعض النقاط حيث يقول: (أننا عندما نتحدث عن حكومة إسلامية، فمن البديهي أن يكون ذلك بمثابة إعلان ضمني وضروري عن الالتزام بشريعة الله، وإن أراد الأستاذ المودودي أن يقرر هذا المعنى ذاته بتعبيره حاكمية الله ما هي الإضافة التي أضافها إذن غير صك هذه العبارة الجديدة؟).[2]

يرى فهمي هويدي أن المودودي لم يضف الجديد بالصياغة الجديدة التي جاء بها ويعتبر هذا أنه ليس هدفا في مقابل أهمية الحكم الإسلامي، لأن حاكمية الله لا تضيف جديدا، كما انه لا تحل مشكلة الحكم ولا تفيد في التطبيق الإسلامي، حيث يقول فهمي هويدي:(إذا كان الأستاذ المودودي قد بذل جهدا ملموسا في محاولة حصار مثل هذا الاحتمال فإن محاولته هذه، هي بحد ذاتها دليل على نوع المخاطر التي تنشأ من صياغة تعبير الحاكمية). [3]

وعليه فان فهمي هويدي يدعو إلى الابتعاد عن هذا المفهوم لأنه قد يقودنا إلى مزالق نحن في غنى عنها، حيث أن المودودي وقع في فخ استخدام مصطلحات غربية، حيث يقول

---

[1]– فهمي هويدي، **القران والسلطان هموم إسلامية معاصرة** ، مرجع سابق، ص 139.

[2]– نفس المرجع، ص 140.

[3] – نفس المرجع، نفس الصفحة.

فهمي هويدي:(إذا كان المودودي قد اضطر إلى تلك المصطلحات الغربية ليوضح فكرته وهنا يتساءل هويدي فلسنا نفهم، ولم يستخدم عبارة الديمقراطية الإسلامية حيث المخاطر اخف من الثيوقراطية).[1]

ويوضح هويدي بقوله: (إذا كان المودودي قد بدأ رافضا للديمقراطية الغربية ، فأولى به أن يرفض الثيوقراطية كما مورست في التجربة الغربية، ولكنه فيما يبدو أنه كان أشد حماسا لما تصوره صيانة حق الله، الأمر الذي دفعه في اتجاه يفتح الباب للجور على حق الناس).[2]

يرى فهمي هويدي أن المودودي إذا رفض الديمقراطية الغربية فكان عليه أن يرفض الثيوقراطية لأنه مصطلح غربي لكن المودودي تمسك بهذا واعتبره صيانة لحق الله.

[1] – فهمي هويدي، **القران والسلطان هموم إسلامية معاصرة** ، مرجع سابق ، ص 141.

[2] – نفس المرجع ، نفس الصفحة.

- المبحث الثاني : صدى أفكاره السياسية:

أولا: محمد عمارة:

لقد أثر أبو الأعلى المودودي في الحركات الإسلامية المعاصرة وكان تأثيره واضحا خاصة فيما يتعلق بموضوع الحاكمية لله سبحانه وتعالى والموقف بين الحضارة الغربية وجاهلية المجتمع والتفكير، لذا اتجه العديد من الباحثين إلى دراسة آراءه وما يتعلق بالجانب السياسي الذي ربطه بالجانب الديني وقد أشار محمد عمار إلى ذلك في قوله: (إن كتاب ومؤلفات المودودي قد جمعت ما بين علوم القرآن والسنة، والسياسة والاقتصاد والاجتماع والسيرة والتاريخ، وفن وخبرة التنظيم السياسي وإصلاح الأسرة والتعليم). [1]

وبعد أن تطرق محمد عمارة إلى أهم المحاور التي تطرق لها المودودي، انتقل بعد ذلك إلى تبيان أثر أبو الأعلى المودودي في الفكر الإسلامي المعاصر وهذا الأثر يتضح من خلال قول محمد عمارة: (وقد عاش أبو الأعلى المودودي حتى رأى فكره وتجربته ومنهجه في البحث الإسلامي يتعدى حدود الهند وباكستان... فلهذا امتلكت أفكاره جاذبية خاصة لدى الشباب على امتداد العالم الإسلامي والجاليات الإسلامية في البلاد الأوروبية، وامتلكت جاذبية وسلطان لم يتيسر لأفكار غيره من أعلام الصحوة الحديثة والمعاصرة في العالم الإسلامي) [2].

من خلال هذا القول يتبين أن الآراء التي دعا إليها المفكر المعاصر كان لها تأثير وجاذبية قوية من طرف الشباب في العالم الإسلامي، وهذا التأثير يرجع إلى أن المودودي قام بترجمة كتبه إلى مختلف اللغات حيث ترجم 34 كتابا إلى الانجليزية وأكثر من37 كتابا إلى العربية، بالإضافة إلى اللغة التركية والأندونيسية إضافة إلى الأردية والفارسية. إضافة إلى أنه يقرأ كل لغات العالم الإسلامي، وكل لغات الحضارات الكبرى في العالم الذي نعيش فيه [3].

---

[1] - محمد عمارة ، **أبو الأعلى المودودي و الصحوة الإسلامية** ، مرجع سابق، ص 7.

[2] – نفس المرجع، ص 69.

[3] – نفس المرجع، ص69.

وعليه فإن تلك الدراسات وتوزيع هذه الإحصائيات على دول العالم واللغات المختلفة التي ترجع لها دليل على مدى قبول الأفراد والجماعات المختلفة لتلك الأفكار الوافدة من الهند، وهذا يعني أن البلاد العربية كان لها أعلى رقم في الترجمة.

كما يوضح محمد عمارة حول مؤلفات المودودي وأثره في الفكر الإسلامي قائلا: (أما فكرة الذي أدعه سبعون كتاب، ورسالة فلهذا احتضنه تيار الصحوة الإسلامية المعاصرة، يتعصب له فريق ويتعصب ضده فريق ويجتهد البعض لجلاء الحقيقة الباقية والعبرة النافعة والخبرة المفيدة، وأراء الحياة الخصبة والنضال الباسل وتفاني القديسين، والشهداء أصحاب الرسالات الذي تٌجسد وتٌألف في مسيرة هذا الرائد العظيم من رواد اليقظة الإسلامية الحديثة).[1]

فأبو الأعلى المودودي كان له تأثير ايجابي في صدى أفكاره السياسية مما جعل الكثير يعتبر أن المودودي من أبرز مفكري الإسلام في القارة الهندية لأنه كان يمزج بين الفكر والدعوة، ودليل ذلك أيضا أن أفكار المودودي كان لها تأثير كبير وذلك راجع إلى تأليفه للعديد من الكتب والرسائل التي تبنى فيها فكره الإسلامي الذي كان يدعو إليه مما جعل الشباب يتجهون إلى كتبه خاصة كتاب " المصطلحات الأربعة " الذي كانت له شهرة كبيرة، وغيره من الكتب الأخرى التي جاء بها المودودي هي الأخرى كان لها أثر واضح على فكر الشباب الإسلامي وبعض الكتاب المسلمون كانوا يدافعون عما جاء به المسلم العظيم.[2]

وفي هذا الصدد يقول المستشار عبد الله العقيل:(والعلامة المودودي علم من أعلام الإسلام المعاصرين، ومفكر من مفكريه، وداعية من دعاته، آتاه الله الحكمة وبعد النظر والعمق في الفهم، والصبر على العلم، والتأمل في الواقع، والدراسة الميدانية للأفكار الرائجة والأوضاع السائدة، والتتبع لمصادر المعرفة وتمييزها وتوثيقها، والنقد الموضوعي لحضارة

[1] – - محمد عمارة ، **أبو الأعلى المودودي و الصحوة الإسلامية** ، مرجع سابق، ص 70.

[2] – صلاح عبد الفتاح الخالدي ، **في ظلال القران في الميزان** ، مرجع سابق، ص 48.

الغرب، بأخذ الصالح منها وطرح الضار، وتقديم الإسلام كحل لمشكلات الحياة في جميع جوانبها)[1].

ثانيا: سيد قطب:

ولتوضيح هذه الآثار الإيجابية لأبي الأعلى المودودي يمكن تبيانها من خلال تأثر الفلاسفة بفكره، ونذكر من أهم الفلاسفة لهذا التأثير سيد قطب الذي يعرف بسيد قطب إبراهيم حسن شاذلي وهو من مواليد 09 أكتوبر 1906 في قرية موشة وهي إحدى القرى لمحافظة اسيوط[2] الذي تأثر به وذلك راجع إلى ما ألفه المودودي من كتب الحكومة الإسلامية، الإسلام في موجهة التحديات المعاصرة وغيرها من الرسائل التي نشرها في مجلته الشهيرة ترجمان القرآن حتى أصبح سيد قطب يستخدم مصطلحات المودودي في العديد من كتبه منها "العدالة الاجتماعية في الإسلام"،" معالم في الطريق"، و"خصائص التصور الإسلامي" الذي بين فيه معرفة حقيقة مركز الإنسان في الوجود الكوني وغايته ووجوده الإنساني.[3]

فسيد قطب تبنى أفكار المودودي لما كان في السجن حيث تأثر به فأضاف هذه الألفاظ الى الظلال ويظهر ذلك في تأثره بفكرة الحاكمية الذي اتجه إلى تحديد معناها في كتابه " معالم في الطريق " فهو يعرفها بأنها إفراد الله سبحانه وتعالى بالحكم والتشريع والقوامة والسلطان واستمداد التشريعات والمناهج والنظم والموازنة، وتطبيق شريعة على كافة مناهج الحياة.[4]

وهذا يعني أن سيد قطب هو الأخر الذي يرجع الحاكمية إلى الله تعالى وحده لا أحد سواه فهذه الحاكمية يرجع ظهورها إلى المفكر الهندي أبو الأعلى المودودي كما ذكرها في الفصل الثاني ثم تبناها فيما بعد تلميذه سيد قطب.

---

[1]– عبد الله العقيل، **من أعلام الدعوة و الحركة الإسلامية** مرجع سابق ، ص48.

[2] – نفس المرجع، ص310.

[3]– سيد قطب، **خصائص التصور الإسلامي و مقوماته** ، دار الشروق ، القاهرة ، بدون طبعة ، بدون تاريخ، ص 5.

[4]– صلاح عبد الفتاح الخالدي، **في ضلال القرآن في الميزان**، مرجع سابق، ص 173.

وعليه يمكن القول أن أبو الأعلى المودودي كان له تأثير واضح على تلميذه سيد قطب خاصة في كتابه الشهير " معالم في الطريق " الذي تحدث فيه عن فكرة الحاكمية التي كان يرجعها إلى الحاكم الأعلى لا غير سواه، ويستمر سيد قطب في تحليله لمفهوم الحاكمية حيث يقول:(هذه طبيعة الدعوة إلى الله على مدار التاريخ البشري، أنها تستهدف الإسلام... الإسلام العبادة عبادة للرب، العبادة إلى عبادة الله وحده بإخراجهم من سلطان العباد في حاكميتهم وشرائعهم وقيمهم وتقاليدهم إلى سلطـان الله وحاكميته وشريعتـه وحده في كل شـأن من شؤون الحيـاة).[1]

ومن هنا يتبين أن الحاكمية لله تعالى وهذا ما شُهد في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم الذي كان يرد الناس إلى حاكمية الله، لذا وجب على كل فرد أن يكون خاضعا إلى سلطة الله في مختلف جوانب الحياة لأن حاكمية الله هي السلطة الأقوى وما على الإنسان إلا أن يطبق ما فيها من قوانين ومناهج يسير عليها، وقد وضح ذلك سيد قطب في كتابه " معالم في الطريق " في قوله تعالى :﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ﴾ [2] فهذه الآية التي استدل بها سيد قطب توحي بأن الحكم لا يكون إلا لله سبحانه وتعالى، و كان يوجه كلامه إلى كل فرد لم يؤمن بحكم الله، وكذلك يظهر تأثر سيد قطب بفكر المودودي كذلك في فكرة الألوهية والربوبية، فالمودودي يحدد معنى الألوهية في قوله:(أن أصل الألوهية وجوهرها هو السلطة، سواء أكان يعتقد الناس من حيث أن حكمها على هذا العالم مهيمن على القوانين الطبيعية، أو من حيث أن الإنسان في حياته الدنيا مطيع لأمرها وتابع لإرشادها، وأن أمرها في حد ذاته واجب الطاعة)[3]، في حين يرى قطب أن الألوهية تتضمن " لا اله إلا الله " [4] فسيد قطب ينظر إلى الألوهية كما تطرق إليها المودودي في كتابه

---

[1]– سيد قطب، **معالم في الطريق**، دارالشروق، بيروت، بدون طبعة، 1993، ص 52.

[2]– القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية 40.

[3]– أبو الأعلى المودودي ، **المصطلحات الأربعة في القران** ، مصدر سابق . ص 13.

[4]– سيد قطب، **معالم في الطريق** ، مرجع سابق ، ص33.

" المصطلحات الأربعة " كما ذكر سابقا ، فسيد قطب يعرفها بأنها: (الحاكمية والتشريع والقوامة والسلطان)[1]، فهذا التعريف يوضح أن الألوهية تكون للحاكم الأعلى وتطلق على الله سبحانه وتعالى فهو الحاكم والمشرع والسلطان الأعلى، الخالق، الرازق والقادر على كل شيء، فسيد قطب هو الأخر الذي جعل كلمة الألوهية لها خصائصها التي هي مرادفة للحاكمية حسب ما صرح به أبو الأعلى المودودي هو الأول ليس قبله أحد والأخير ليس بعده شيء والظاهر ليس فوقه شيء [2] وهذه الصفات التي جاء بها سيد قطب تدل على أن الله مالك كل الملك وقادر على كل شيء، وقد وضح كذلك سيد قطب الألوهية في معنى قوله: حسب ما جاء في كتاب خصائص التصور الإسلامي بأن الألوهية تكون لله وحده وعبوديته تكون لجميع عباده، وأن تكون الألوهية لله، وذلك بالرجوع إلى الخصائص التي تميزه عن غيره في تدبيره لأمر الخلق وطلاقه في مشيئته [3]. وعليه يمكن القول أن الألوهية عند سيد قطب هي نفسها كما نظر إليها المودودي قبله حسب ما ذكر سابقا أن هذه الألوهية تكون لله سبحانه وتعالى.

أما الربوبية عند سيد قطب قد تحدث عنها المودودي سابقا وهذا دليل على أن سيد قطب كان معجبا بآراء المودودي فالربوبية عند المودودي تعني الرب الذي أعطى له العديد من المعاني منها الملك والسيد، الكفيل والرقيب، صاحب السلطة، النافذ الحكم [4].

وهذا يعني أن الربوبية عنده مرادفة للحاكمية حسب ما جاء في قوله: (أن القرآن يجعل الربوبية مترادفة مع الحاكمية والملكية ويصف لنا الرب بأنه الحاكم المطلق لهذا الكون وأمره الوحيد لا شريك له). [5]

هذا القول يبين أن الربوبية تكون لله عز وجل، لذا أوجب طاعة الله والالتزام بأوامره، فسيد قطب من أهم الفلاسفة الذين تبنوا فكرة الربوبية حيث اعتبر الربوبية بأنها تكون للحاكم

---

[1]– صلاح عبد الفتاح الخالدي، **في ضلال القرآن في الميزان**، مرجع سابق، ص 163.

[2] – نفس المرجع، ص78.

[3] – سيد قطب، **خصائص التصور الإسلامي ومقوماته**، مرجع سابق، ص 100.

[4]– صلاح عبد الفتاح الخالدي، **في ظلال القرآن في الميزان**، مرجع سابق، ص 63.

[5] – أبو الأعلى المودودي، **المصطلحات الاربعة في القران**، مصدر سابق، ص 22.

والسلطان الأعلى وصاحب التشريع في الحياة أي الله، فهذه الربوبية التي أقرها سيد قطب تطلق كذلك على الحاكمية كما أقرها المودودي سابقا، فلا حكم ولا تشريع إلا له ولا يمكن لأي بشري أن يحكم بغير شريعة الله.

إذن الربوبية تكون لله وحده رب العالمين، فهذه الربوبية تعني أول ما تعني إبطال شرعية كل حكم يزاول السلطان على الناس يطيع شريعة الله، وهذه الربوبية تتعلق بكل ما هو في الدنيا والحاكمية تتعلق بطاعة الله وإتباعه [1]، فالربوبية عند سيد قطب تدل على أن الناس أوجب عليهم طاعة الله و دليله في ذلك حسب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿ ذلكم الله ربكم فاعبدوه ﴾[2] .

فالإنسان خُلق من أجل إتباع ما شرعه الله من أحكام وقوانين وتطبيقها في حياتهم لذا أوجب على كل البشرية طاعة الله في أمره وهذا ما ظهر في الخلافة في عهد الخلفاء الراشدين الذين كانوا يعبدون الله وحده ويتبعون ما شرعه [3]، وعليه فإن العبودية تكون لله تعالى فقط وتتمثل في الالوهية لله وتشريعه للقوانين، فلا ينبغي أن تكون العبادة لغير الله من خلقه ولا حتى الحاكمية لذلك.

أما فيما يخص العدالة الاجتماعية التي أقرها المودودي في كتابه " الحكومة الإسلامية"، فقد تطرق إليها سيد قطب فيما بعد في كتابه " العدالة الاجتماعية في الإسلام ومقوماتها " حيث كان يرى أن تحقيق العدالة عنده ينحصر في ثلاثة عناصر:

- التحرر الوجداني.
- المساواة.
- التكافل الاجتماعي.[4]

---

[1]- صلاح عبد الفتاح الخالدي، **في ظلال القرآن في الميزان**، مرجع سابق، ص 163.

[2]- القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية 6.

[3]-سيد قطب، **خصائص التصور الإسلامي ومقوماته**، مرجع سابق، ص77.

[4] - سيد قطب، **العدالة الإجتماعية في الإسلام**، دار الشروق، القاهرة، بدون طبعة، 1995، ص 32.

وهنا كان سيد قطب يدعو إلى العدل بين الناس وذلك بإتباع ما جاء في الدين الإسلامي، وعليه يمكن القول أن سيد قطب كان له تأثر بالغ بالمفكر المعاصر أبو الأعلى المودودي في فكرة الحاكمية وتحقيقه للعدالة الاجتماعية.

وأخيرا وليس آخرا، يمكننا القول أن الخاتمة هي أخر ما انتهت إليه هذه الدراسة التي تحمل عنوان" أصول النظرية السياسية عند أبو الأعلى المودودي" ومن خلالها يمكننا أن نستخلص النتائج التالية :

- إن المتفحص لأفكار المودودي يظهر له أنه اعتمد على مرجعية تاريخية وذلك برجوعه إلى فلاسفة سباقه وهذا ما كان له أثر كبير برفعه وقد تأثر بكل من رفعة رافع الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني، حيث تأثر برفعة رافع الطهطاوي في أهم نقطة والتي تمثلت في الديمقراطية الغربية التي تكون مقيدة بالشريعة الإسلامية حيث تختلف عن الديمقراطية الغربية، جمال الدين الأفغاني حيث تأثر به في دعوته للإصلاح وهذه الدعوة تقوم على أهم النقاط وهي إحياء الدين من جديد والنهوض بالدولة الإسلامية والعمل وفق ما نص به الشرع.
- أن الحاكمية عند المودودي تكون لله حيث أن النصوص القرآن تقر أن الطاعة تكون خالصة لله وأنه لابد من إتباع قانونه وحده وحرم على المرء أن يترك هذا القانون ويتبع قوانين أخرى.
- أن الشكل الصحيح في القرآن الكريم هو أن تؤمن الدولة بسيادة الله ورسوله القانونية وتنازل لهما عن الحاكمية وتؤمن بأن تكون الخلافة نائبة عن الحكم الحقيقي في نظر المودودي والإنسان في نظره هو مخلق مفوض وليس الحاكم الحقيقي وإنما هو مفوض له قبل لله تعالى ودليل ذلك ما قام به الأنبياء والخلفاء.
- إن الدولة الإسلامية لا يؤسس بنيانها إلا على ذلك القانون الذي جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم من عند الله وأن الدولة لا تستحق الطاعة إلا من حيث أنها تحكم بما أنزل الله وتنفيذ أوامره في خلقه كما أن التحول من الخلافة إلى الملك في نظر المودودي نتيجة التغيرات التي حدثت في السياسة الإسلامية إذ اعتبر المودودي أن الخلافة كانت نعمة كبرى لا مثيل لها.

- إن الديمقراطية الإسلامية أو كما أسماه بالثيوقراطية (الحكومة الإلهية) فهي مقيدة بالشريعة الإسلامية، وليست كالديمقراطية الغربية فهي مطلقة العنان وتكون السلطة بيدي الشعب، كما أن العدالة في الإسلام حسب المودودي تعتبر من أهم مبادئه إذ أن الإسلام جاء من أجل تطبيق العدل ولا توجد عدالة إلا في نظامه .
- إلا أن النظرية السياسية للمودودي لقيت انتقادات كثيرة حيث أن الظروف الهند تختلف عن المجتمعات العربية وبعض الأخر اعتباره داعية للعنف، لكن في المقابل ذلك كانت أفكاره لها تأثير كبير على مفكرين ولا يوجد مفكر إسلامي معاصر لم يستفد بشكل أو بأخر من المحصول الفكري الذي خلفه الإمام المودودي.
- ويمكن القول أن الأفكار التي جاء بها المودودي مهمة خاصة الأفكار التي تتعلق بطبيعة الحكم في الإسلام، كما يتضح لنا وبشكل جلي أن أفكاره متشعبة ويصعب الإلمام بها من مختلف جوانبها.
- ساهمت مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والدنية في بلورة الفكر السياسي عند المودودي ويعتبر العامل الديني من أهم العوامل لأنه شمل جملة من التغيرات والظروف البيئية التي ساهمت في تكوين شخصيته وبزوغ فكره.

قائمة المصادرو المراجع:

المصادر:

1) القرآن الكريم

1) أبو الأعلى المودودي، **الأسس الأخلاقية للحركة الإسلامية**،مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون طبعة، 1980.

2) أبو الأعلى المودودي، **الإسلام في مواجهة التحديات المعاصرة**، تعريب خليل أحمد الحامدين، دار القلم، الكويت، الطبعة الرابعة، 1980.

3) أبو الأعلى المودودي، **الإسلام والمدينة الحديثة**، ، كتاب إلكتروني محمل من منبر التوحيد و الجهاد www.tawhed.ws

4) أبو الأعلى المودودي، **الحكومة الإسلامية**، تعريب أحمد أدريس، دار الكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1988.

5) أبو الأعلى المودودي، **الخلافة والملك**، تعريب أحمد أدريس، دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية، 1978.

6) أبو الأعلى المودودي، **الربا**، تعريب محمد حداد، دار الأنصار، القاهرة، بدون طبعة، بدون تاريخ.

7) أبو الأعلى المودودي، **المصطلحات الأربعة في القرآن**، تعريب محمدعاصم حداد، دار القلم، الكويت، الطبعة، الخامسة، 1971.

8) أبو الأعلى المودودي، **بين يدي الشباب**، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، 1983

9) أبو الأعلى المودودي، **تدوين الدستورالإسلامي**، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، 1981.

10) أبو الأعلى المودودي، **تذكرة يادعاة الإسلام**، كتاب إلكتروني، www.lkottob.com

11) أبو الأعلى المودودي، **شهادة الحق**، دارالشباب للطباعة والنشر، الجزائر، بدون طبعة،1988.

12) أبو الأعلى المودودي، **نحن والحضارة الغربية**، دار السعودية للنشر و التوزيع، جدة، بدون طبعة، 1987.

13) أبو الأعلى المودودي، **نظام الحياة في الإسلام**، دار الشباب للطباعة و النشر، باتنة، بدون طبعة، بدون تاريخ.

14) أبو الأعلى المودودي، **نظرية الإسلام السياسية**، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، 1967.

15) أبو الأعلى المودودي، **موجز تاريخ الدين وإحيائه وواقع المسلمين وسبيل النهوض بهم**، دار الفكرالحديث، لبنان، الطبعة الثانية، 1967.

قائمة المراجع

1) جمال البنا، **رسالة إلى الدعوات الإسلامية**، دار الفكرالإسلامي، القاهرة، بدون طبعة، 1991.

2) جمال الدين الأفغاني، **القضاء والقدر**، مكتبة المحمودية التجادية، مصر، بدون طبعة، بدون تاريخ.

3) حسن إسماعيل الهضيبي، **دعاة لاقضاة**، دارالسلام، بيروت، الطبعة الثالثة، 1978.

4) رفاعة رافع الطهطاوي، **تلخيص الإبريز في تلخيص باريز**، الجزء الثاني، مكتبة التنوير، مصر، بدون طبعة، 1993.

5) سيد قطب، **العدالة الإجتماعية في الإسلام**، دارالشرق، القاهرة، بدون طبعة،1995.

6) سيد قطب، **خصائص التصور الإسلامي ومقوماته**، دار الشرق، القاهرة، بدون طبعة، بدون تاريخ.

7) سيد قطب، **معالم في الطريق**، دار الشروق، بيروت، بدون طبعة، 1993.

8) صلاح عبد الفتاح الخالدي، **في ظلال القرآن في الميزان**، دار عمار، عمان، الطبعة الثانية، 2000.

9) عبد الله العقيل، **من أعلام الدعوة والحركة الإسلامية المعاصرة**، الجزء الأول، دار البشرية، بدون بلد، الطبعة السابعة، 2008.

10) فهمي هويدي، **القران والسلطان هموم إسلامية معاصرة**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1999.

11) مجد عبد الحافظ، **جمال الدين الأفغاني وإشكاليات العصر**، المجلس الأعلى للثقافة، بدون بلد، بدون طبعة،1997.

12) محمد البرقاوي، **محاورات في عصرالنهضة**، الأهالي للطباعة ونشرو التوزيع، دمشق، الطبعة الثالثة، 1999.

13) محمد حسنين هيكل، **خريف الغضب(قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات)**،كتاب إلكتروني،theknowledge-wallsa@ yahoo.com

14) محمد رجب البيومي، **النهضة الإسلامية في سيرأعلامها المعاصرين**، الجزء الأول، دار القلم، دمشقن الطبعة الأولى، 1995.

15) محمد عمارة، **أبو الأعلى المودودي والصحوة الإسلامية**، دارالسلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، بدون طبعة، 1979.

16) محمد عمارة، **الأعمال الكاملة للإمام محمد عبدو**، الجزء الأول، دار الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1993.

17) محمد عمارة، **جمال الدين الافغاني موقض الشرق وفيلسوف الإسلام**، دار الشرق، القاهرة، الطبعة الثانية، 1988.

18) محمد عمارة، **ضرورة التغيير**، دارالعربي، الكويت، الطبعة الأولى،1997.

19) محمد وقيع الله أحمد، **مدخل إلى الفلسفة السياسية**، دارالفكرأفاق معرفة متجددة، دمشق، الطبعة الأولى، 2010.

20) نورالدين حاروش، **تاريخ الفكر السياسي**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، الطبعة الثالثة،2012.

الموسوعات:

1) محمد خالدي، **موسوعة السياسة العالمية(معالم الخلافة في الفكر السياسي الإسلامي)**، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1984.

المواقع الالكترونية:

http://www.wikipedia/wiki/

فهرس الموضوعات

إهداء
شكر وتقدير
ملخص
مقدمة.....أ
الفصل الأول: مدخل إلى فهم الفكر الفلسفي والسياسي عند أبو الأعلى المودودي.....06
المبحث الأول: سير تحليلية لحياة أبو الأعلى المودودي 06
أولا: نشأته ومولده.....06
ثانيا: فكره، دعوته وأعماله.....07
المبحث الثاني: الظروف السياسية والاجتماعية والدينية في الهند خلال العصر الذي عاش فيه أبو الأعلى المودودي.....17
أولا: الظروف السياسية.....17
ثانيا: الظروف الاجتماعية والدينية.....18
المبحث الثالث:المرجعية الفلسفية لظهور الفكر السياسي عند أبو الأعلى المودودي.....22
أولا : تأثر أبو الأعلى المودودي برفاعة رافع الطهطاوي.....22
ثانيا : تأثر أبو الأعلى المودودي بجمال الدين الأفغاني.....25
الفصل الثاني:مبادئ وأصول الفكرالسياسي عند أبو الأعلى المودودي 31
المبحث الأول: الحاكمية والدولة.....31
أولا: مفهوم الحاكمية.....31
ثانيا: صفات الحاكمية.....34
ثالثا: أقسام الحاكمية..... 36
رابعا: الحاكمية بين الإبهام والغموض.....38
خامسا: مفهوم الدولة.....41
المبحث الثاني: نظرية الخلافة والديمقراطية في نظر أبو الأعلى المودودي.....47
أولا: مفهوم الخلافة.....47
ثانيا: مفهوم الديمقراطية.....51
ثالثا: التحول من الخلافة إلى الملك.....55
رابعا: التغيرات التي حدثت في السياسة الإسلامية.....63

المبحث الثالث : العدالة الإجتماعية عند أبو الأعلى المودودي.....67
أولا: مفهوم العدالة الإجتماعية.....67
ثانيا : سيادة القانون الإلهي.....70
ثالثا: مبدأ الشورى.....72
رابعا مبدأ المساواة 72
خامسا: مبدأ العدل.....73
الفصل الثالث: تقييم النظرية السياسية لأبو الأعلى المودودي.....76
المبحث الأول:الآثار السلبية (معارضيه).....76
أولا: حسن إسماعيل الهضيبي..... 76
ثانيا: حسنين هيكل.....79
ثالثا: فهمي هويدي.....81
المبحث الثاني: صدى أفكاره الإيجابية.....84
أولا : محمد عمارة.....84
ثانيا : سيد قطب.....86
خاتمة 92
قائمة المصادر والمراجع 95
فهرس المحتويات.....100